وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العـــــراق دراســة قياسيــة للمـدة (١٩٨٥ - ٢٠١٥)

رسالة قدمتها الطالبة

زهـراء محمـد نعمــة الزبيدي

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بأشراف

الاستاذ المساعد

الدكتور عقيل شاكر الشـرع

١٤٣٨ **٢٠١٦**

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

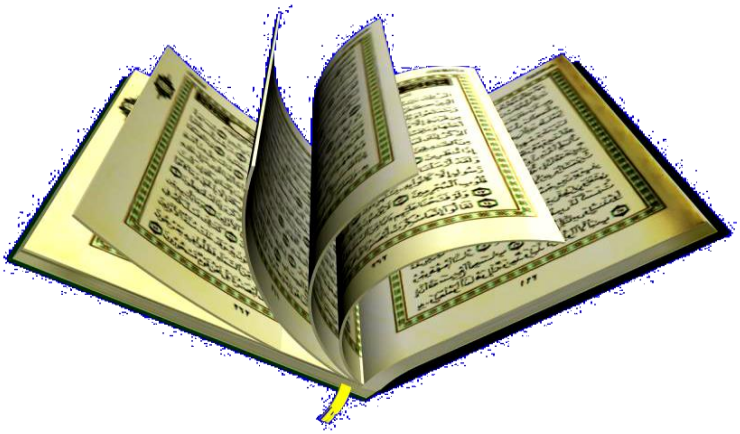

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة: من الآية (١١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار المشرف

نَشهدُ أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ { **تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق دراسة قياسية للمدة** (1985-2015) }

والمقدمة من قبل الطالبة (**زهراء محمد نعمة**) قد جرى إعدادها تحت إشرافي في قسم الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

التوقيع :
المشرف : أ. م. د عقيل شاكر عبد مهدي الشرع
التاريخ : / /

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على توصية المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :
الاسم :
التاريخ : / /

رئيس لجنة الدراسات العليا / قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية

اقرار الخبير اللغوي

اشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ **{ تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق دراسة قياسية للمدة (1985-2015) }** والمقدمة من قبل الطالبة (**زهراء محمد نعمة**) في قسم الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت اشرافي بحيث اصبحت بأسلوب علمي سليم خال من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

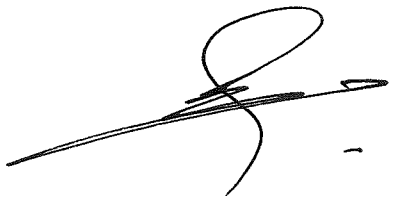

التوقيع :

الاسم : م . د . جعفر طالب كريم

الدرجة:

مكان العمل :

التاريخ : / /2017

إقرار لجنة المناقشة

نَشهدُ نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أننا أطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ

{ **تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق دراسة قياسية للمدة (1985-2015)** } وقد ناقشنا الطالبة (**زهراء محمد نعمة**) في محتوياتها وفي ماله علاقة بها ، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول بتقدير (جيد جدا) لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية .

اعضاء لجنة المناقشة

التوقيع :
الاسم : أ. م. د. عبد الكريم جابر شنجار
رئيساً

التوقيع :
الاسم : أ.د. رحيم كاظم حسن
عضواً

التوقيع :
الاسم : أ.م.د. احمد عبد الله سلمان
عضواً

التوقيع :
الاسم : أ.م.د. عقيل شاكر الشرع
(المشرف) عضواً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة

التوقيع :
الاسم :
التاريخ : / / 2017

عميد الكلية

الإهداء

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة ... الى نبي الرحمة ونور العالمين نبينا محمد ((صَلِّ الله عليه وعلى اله وسلم))

الى من كلله الله بالهيبة والوقار .. الى من علمني العطاء بدون انتظار..

الى من أحمل اسمه بكل افتخار.. الى من ستبقى كلماتهُ نجوماً أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الابد .. الى القلب الكبير ((**والـدي العزيـز**))

الى من ترقرقت عيناها شوقا وحبا في رؤية حلمي يغدو حقيقية وتضرعت كفوفها للمولى راجيةً تألقي .. الى نهر الحُب الذي لا ينضب .. رمز العطاء والحنان

((**والدتي الحبيبة**))

الى من أشرقت شمسهُ في سماء حياتي.. الى سلطان قلبي وداعمي في مسيرتي الى من لهُ الفضل الاول بعد الله في ما وصلت اليه ((**زوجي الحبيب**))

الى عضدي وسندي في هذه الحياة ((**أخوتي وأخواتي**))

الى ضحكتي في هذه الدنيا وسعادتي ونور عيني أطفالي الاحباء ((**فـرح وعبد الله**))

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ الآية (١٩) سورة النمل

اول الشكر واخره لله جل وعلا ، و صَلِّ على النبي المصطفى واله النجباء الاتقياء

وبعد .... بصدق الوفاء والاخلاص اتقدم بالشكر والتقدير الى مشرفي الفاضل الاستاذ المساعد الدكتور **عقيل شاكر الشرع** على الجهود العظيمة والنصائح والتوجيهات الثمينة التي جعلت هذا العمل ذا قيمة بفضل مساعداته وارشاداته التي لم يبخل يوما بتقديمها لي جزاه الله عنها كل خير.

كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر والتقدير الى الاساتذة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم مشكورين بقبول مناقشة الرسالة وابداء ملاحظاتهم البناءة عليها داعيا الله ان يمن عليهم بالصحة والتوفيق.

واتقدم بالشكر والامتنان لأساتذتي الافاضل الذين تشرفت بتدريسهم لي خلال مرحلة الكورسات ، كما اتقدم بشكري وتقديري الى اساتذة قسم الاقتصاد واخص بالذكر الدكتور **نبيـل مهدي الجنابي** لمساعدتي في اتمام رسالتي ، فجزاه الله خير الجزاء على كرم أخلاقه وبذله النصيحة السديدة والمشورة الصائبة.

كما اتقدم بخالص الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل الدكتور **عبد الحسين جليل الغالبي** لما ابداه من تعاون واهتمام كبير ، وتزويده لي بالمصادر الغنية والقيمة.

وانحني احتراما وتقديرا لمن تشرفت بان اكون طالبته في مسيرتي الدراسية والدي الحنون الاستاذ **محمد نعمة الزبيدي**

وكلمات شكر ووفاء ... الى زوجي الغالي **زمـــان** الذي واصل دعمي واسنادي وتحمل معي العناء فكان له الاثر البالغ في انجاز هذه الرسالة

وشكري وتقديري الى جميع زملائي الاعزاء في الدراسات العليا الذين كانوا خير رفقة وسندا طيبا، امنياتي لهم بالتوفيق الدائم ، كما اقدم شكري امتناني الى الموظفين في مكتبة الادارة والاقتصاد الذين ساعدوني في جمع المصادر ، والى جميع من قدم لي يد العون والمساعدة في اعداد الرسالة وجزى الله الجميع عني خيرا ، والتمس العذر لكل من فاتني ذكر اسمه ...

زهراء

www.manaraa.com

فهرست المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية الكريمة	
اقرار المشرف	
اقرار الخبير اللغوي	
اقرار الخبير العلمي	
اقرار لجنة المناقشة	
الاهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرست المحتويات	ت–ح
فهرست الجداول	خ– د
فهرست الاشكال	ذ
الملخص	ر
المقدمة	١
اهمية البحث	١
مشكلة البحث	٢
فرضية البحث	٢
هدف البحث	٢
منهجية البحث	٢
حدود البحث	٢
هيكلية البحث	٢–٣
الفصل الاول : الائتمان المصرفي والسياسة المالية (الاطار النظري والمفاهيمي)	٤–٣٦
المبحث الاول: الائتمان المصرفي (الاطار النظري)	٤ – ٢٠
اولا :– مفهوم الائتمان المصرفي	٤
ثانيا :– نشأة الائتمان المصرفي	٦
ثالثا :– أهمية الائتمان المصرفي	٦–٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا:- نظريات الائتمان المصرفي	٨ – ١١
خامسا : مزايا الائتمان المصرفي	١١–١٣
سادسا:- انواع الائتمان المصرفي	١٣– ٢٠
• الائتمان النقدي	١٣ – ١٧
• الائتمان التعهدي	١٧ – ٢٠
المبحث الثاني : السياسة المالية (المفهوم والاهداف والادوات)	٢١ – ٢٨
اولا : مفهوم السياسة المالية	٢١–٢٢
ثانيا : اهداف السياسة المالية	٢٢– ٢٤
ثالثا : ادوات السياسة المالية	٢٥–٢٩
١- النفقات العامة	٢٥–٢٦
٢- الايرادات العامة	٢٦– ٢٨
٣- الموازنة العامة	٢٨ – ٢٩
المبحث الثالث : العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية	٣٠ – ٣٦
اولا :- علاقة الائتمان المصرفي بالإيرادات العامة	٣٠
ثانيا :- علاقة الائتمان المصرفي بالنفقات العامة	٣١
ثالثا :- علاقة الائتمان المصرفي بصافي الموازنة العامة	٣١ – ٣٦
١- طرق تمويل عجز الموازنة وأثرها على الائتمان المصرفي	٣٢– ٣٥
٢- طرق استخدام الفائض المالي وأثره على الائتمان المصرفي	٣٥ – ٣٦
رابعا:- علاقة الائتمان المصرفي بالدين الداخلي	٣٦
الفصل الثاني: تحليل واقع الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (١٩٨٥- ٢٠١٥)	٣٧ – ٩٠
المبحث الاول : واقع الائتمان المصرفي في العراق وبعض التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي للمدة (١٩٨٥ – ٢٠١٥)	٣٧ – ٦٩
اولا :- واقع الائتمان المصرفي في العراق	٣٧–٦٢
١- تحليل الائتمان النقدي	٤٤–٥٤
٢- تحليل الائتمان التعهدي	٥٤– ٦٢
ثانيا:- التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي العراقي	٦٢– ٦٩
١- نشأة المصارف في العراق	٦٢–٦٥
٢- أهم التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)	٦٥–٦٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: اداء بعض المتغيرات المالية في العراق للمدة(١٩٨٥-٢٠١٥)	-٧٠
اولا :تحليل الايرادات العامة في العراق	٧٠- ٧٥
ثانيا : تحليل النفقات العامة في العراق	٧٥- ٨٠
ثالثا : تحليل الموازنة العامة في العراق	٨٠- ٨٤
رابعا: تحليل الدين الداخلي في العراق	٨٤- ٩٠
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)	٩١ -
اولا :- تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والإيرادات العامة	٩١ - ٩٤
ثانيا :- تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنفقات العامة	٩٤- ٩٨
ثالثا :- تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وصافي الموازنة العامة	٩٨ - ١٠١
رابعا :- تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والدين الداخلي	١٠١-١٠٤
الفصل الثالث : قياس العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (١٩٨٥ -٢٠١٥)	١٠٥-١١٥
المبحث الاول : الاساليب المستخدمة لتحليل النموذج القياسي	١٠٥-١١٥
اولا : تحليل السلاسل الزمنية :	١٠٥-١١٣
أ - اختبارات الاستقرارية (Stationary)	١٠٥-١٠٧
• اختبارات جذر الوحدة (Unit root)	١٠٦-١٠٧
ب- تقديرات واختبار التكامل المشترك (co-integration)	١٠٨-١١١
• اختبار جوهانسن(Johansen) للتكامل المشترك	١٠٩-١١١
ت- نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	١١١-١١٢
ث- اختبار العلاقة السببية	١١٢-١١٣
• اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality)	١١٢-١١٣
ثانياً : بناء نموذج (AVR) :	١١٣-١١٥
• معيار خطأ التوقع النهائي (FPE)	١١٤
• **معيار المعلومات لـ AKAIKE (AKAIKE Information Criterion):**	١١٥
• **معيار المعلومات البايزية (Bayesian Information Criterion):**	١١٥
• **معيار المعلوماتHQIC (Hannan & Quinn Information Criterion):**	١١٥
• **معيار طريقة أوميميا (Amemiya)**	١١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : نتائج النماذج القياسية	١١٦-١٢٧
اولا : توصيف النماذج	١١٦
ثانيا : توصيف بيانات المتغيرات	١١٧
ثالثا : اختبار الاستقرارية	١١٨
رابعا : اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وسببية (Granger)	١١٨-١٢٧
١- النموذج الاول	١١٨-١٢٤
٢- النموذج الثاني	١٢٤-١٢٧
الاستنتاجات	١٢٨-١٣٠
التوصيات	١٣٠-١٣١
المصادر	١٣٢-١٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرست الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١	حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)	٣٨
٢	تطور حجم الودائع لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)	٤١
٣	اجمالي الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)	٤٥
٤	توزيع الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)	٤٨
٥	توزيع الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والاهلية وحسب القطاعات الاقتصادية للمدة (٢٠٠٨ – ٢٠١٤)	٥٢
٦	توزيع الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع للمدة (٢٠٠٩- ٢٠١٥)	٥٥
٧	توزيع الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع للمدة (٢٠٠٩ -٢٠١٤)	٥٨
٨	توزيع الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والاهلية وحسب القطاعات الاقتصادية للمدة (٢٠٠٩ – ٢٠١٤)	٦٠
٩	هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام ٢٠١٤	٦٦-٦٧
١٠	تطور رؤوس اموال وموجودات المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٤)	٦٨
١١	الايرادات العامة ومعدل نموها ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (١٩٨٥ -٢٠١٥)	٧١
١٢	هيكل الايرادات العامة (الضريبية وغير الضريبية) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	٧٤
١٣	النفقات العامة ومعدل نموها ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (١٩٨٥ -٢٠١٥)	٧٦
١٤	الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري ونسبتهما الى الانفاق العام في العراق	٧٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	
١٥	صافي الموازنة العامة في العراق ومعدل نموها ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)	٨١
١٦	الدين الداخلي في العراق ومعدل النمو ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (١٩٨٥- ٢٠١٥)	٨٥
١٧	الدين العام الداخلي في العراق للسنوات للمدة (١٩٩١- ٢٠٠٢)	٨٧
١٨	الدين العام الداخلي في العراق للسنوات (٢٠٠٣- ٢٠١٥)	٨٩
١٩	نسبة الائتمان النقدي للإيرادات العامة في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)	٩٢
٢٠	نسبة الائتمان النقدي الى النفقات العامة في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)	٩٦
٢١	نسبة الائتمان النقدي الى صافي الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)	٩٩
٢٢	نسبة الائتمان النقدي الى الدين الداخلي في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)	١٠٣
٢٣	نتائج وصف متغيرات الدراسة المبحوثة للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)	١١٧
٢٤	اختبار الاستقرارية (ADF)	١١٨
٢٥	اختبار التكامل المشترك	١١٩
٢٦	المعادلة المختارة من نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الاول	١٢٠-١٢١
٢٧	نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الاول	١٢٢-١٢٣
٢٨	نتائج اختبار السببية (Granger) للنموذج الاول	١٢٤
٢٩	اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني	١٢٤
٣٠	نتائج نموذج تصحيح الخطأ النموذج الثاني	١٢٦
٣١	نتائج اختبار سببية (Granger) للنموذج الثاني	١٢٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرست الاشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
١	نظرة عامة لمتغيرات البحث خلال المدة (١٩٨٥-٢٠١٥)	١١٦
٢	بواقي نموذج تصحيح الخطأ (النموذج الاول)	١٢٢
٣	بواقي نموذج تصحيح الخطأ (النموذج الثاني)	١٢٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملـــخص :

يعد الائتمان المصرفي من المواضيع المهمة في دول العالم سواء كانت دول متقدمة او نامية، نظراً لدورهُ الكبير في تمويل اغلب الانشطة الاقتصادية بالشكل الذي يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني عن طريق تنظيم وتطوير آليات التمويل القصير والمتوسط والطويل الاجل .

اما السياسة المالية فهي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني بشكل عام ، فهي مسؤولة عن تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات الاقتصادية في البلد ، فضلا عن دورها الفعال في التأثير بالسياسة النقدية بشكل عام والائتمان المصرفي بشكل خاص وذلك من خلال استخدامها لأدواتها المعروفة (النفقات العامة ، الايرادات العامة) .

ومن هذا المنطق سعى البحث الى تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥) وتتبلور أهمية البحث في التعرف على دور الائتمان المصرفي في المصارف التجارية في العراق فضلا عن سعيهُ لتفسير اقتصادي لتأثير وتأثر الائتمان المصرفي في بعض المتغيرات المالية عينه البحث وهي : (الايرادات العامة – النفقات العامة – صافي الموازنة العامة – الدين الداخلي) . وسعى البحث الي تحقيق اهدافه من خلال اختبار فرضياته العامة والمتمثلة بـــ :

١. وجود علاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية
٢. ان الائتمان المصرفي يتأثر بالمتغيرات المالية عينة الدراسة .

وقد تم استخدام التحليل الاقتصادي والقياسي لتوضيح هذه العلاقة من خلال استخدام اساليب القياس الاقتصادي الحديثة بما فيها : (**السلاسل الزمنية** ، **اختبارات الاستقرارية** (ديكي فولر البسيط و ديكي فولر الموسع) ، **اختبارات التكامل المشترك** (اختبار جوهانس) ، **واختبار السببية** (سببية جرانجر) ، **بناء نموج VAR**) .

وقد اظهرت نتائج البحث وجود علاقة طويلة الاجل بين الائتمان المصرفي والنفقات والايرادات العامة ، وعدم وجودها مع الدين الداخلي في (النموذج الاول) . ووجود علاقة قصيرة الاجل بين الائتمان المصرفي والموازنة العامة والدين الداخلي في (النموذج الثاني)

ولغرض تحقيق اهداف الدراسة واثبات الفرضياتهُ من عدمها ومعالجة المشكلة اتبعت الباحثة تقسيمات وهيكلية للبحث تضمنت الفصل الاول / الاطار النظري للائتمان المصرفي السياسة المالية، والفصل الثاني/ تحليل واقع الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥) ، والفصل الثالث/ قياس العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥).

وتتركز توصيات دراسة حول إعادة هيكلة البنوك التجارية العراقية من قبل: تطبيق أسلوب الخصخصة ودعم هذه البنوك من خلال إدخال أنظمة جديدة وإدخال التكنولوجيا الحديثة لتطوير خدماته المصرفية وجعله شاملا لجميع القطاعات بجانب دعم ميزانية البلاد من خلال زيادة مشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل القومي ودون الاعتماد على قطاع النفط المنتج لتجنب المشاكل التي تنتج عن تغير أسعار النفط العالمية التي لها تأثير مباشر على عائدات النفط بشكل عام والموازنة العامة وارداتها بشكل خاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة :

يعد الائتمان المصرفي من اهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في العراق للجمهور والوحدات الاقتصادية والشركات ومؤسسات الدولة المختلفة فضلا عن كونه اهم الانشطة المصرفية التي تجلب الايرادات المجزية للمصارف التجارية نتيجة قيامها بدور الوسيط بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض (المودعين) والوحدات الاقتصادية ذات العجز (المستثمرين) وذلك عن طريق منح القروض والتسهيلات المصرفية المختلفة لهذه الوحدات ، فضلا عن دوره المميز في تمويل الانشطة الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية، وقد اكتسبت الاجهزة المصرفية دوراً بالغ الاهمية من حيث عملها كوسيط مالي وقدرتها على تعبئة المدخرات في المجتمع وتوجيهها نحو الانشطة الاقتصادية على شكل تسهيلات مصرفية نقدية كانت او تعهدية والتي يكون لها الاثر الكبير في تطوير ودعم اقتصاديات الدول وبالأخص الدول النامية، واما ما يخص السياسة المالية فهي تعد أحد اهم الادوات واكثرها فعالية في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال استخدام ادواتها المختلفة والتي تظهر آثارها على مجمل مسار النشاط الاقتصادي ، وازدادت اهمية السياسة المالية في كافة الدول المختلفة لاعتبارات عديد اهمها انها تمثل احدى السياسات الاقتصادية المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير فيه.

ولو نظرنا الى واقع الاقتصاد العراقي والظروف الصعبة التي يعيشها والتي انعكست سلبا على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوجدنا من الضروري توفير المناخ الملائم للجهاز المصرفي للارتقاء بواقع عمله الى اكثر مما هو موجود حاليا والعمل بجهد اكبر للتوجه نحو اقتصاد السوق وتهيئة الظروف المناسبة لذلك ولعل اهمها توفير السيولة اللازمة لنجاح التحول ومن هنا تبرز اهمية الائتمان المصرفي وقدرته على توفير متطلبات التنمية الاقتصادية التي يسعى البلد الى تحقيقها.

وعلى هذا فقد تناولت دراستنا دور الائتمان المصرفي ومراحل التطور التي مرت بها المصارف التجارية في العراق خلال مدة البحث، فضلا عن دراسة بعض المتغيرات المالية المتمثلة بـ (الايرادات العامة– النفقات العامة– صافي الموازنة– الدين الداخلي) وتحليلها لغرض بيان العلاقة بينها وبين الائتمان المصرفي من خلال اعتماد الدراسة القياسية وبيان نوع هذه العلاقة لتحقيق اهداف الدراسة

اهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث حول دراسة الائتمان المصرفي في المصارف العراقية وتسعى الى تفسير اقتصادي لتأثير وتأثر الائتمان المصرفي في بعض المتغيرات المالية من خلال تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض هذه المتغيرات والمتمثلة بـ (الايرادات العامة، النفقات العامة ، صافي الموازنة والدين الداخلي) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة البحث :

بالرغم من الأهمية الكبيرة للائتمان المصرفي والدور الكبير الذي يلعبه في دعم الاقتصاد ، الا ان العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية لم تكن واضحة بشكل يمكن الاعتماد به ، وعلى هذا الاساس جاء بحثنا لبيان تلك العلاقة .

فرضية البحث :

يسعى البحث في سبيل تحقيق اهدافه الى الانطلاق من فرضيات عامة وتتمثل في :

1- وجود علاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية .

2- ان الائتمان المصرفي يتأثر بالمتغيرات المالية عينة الدراسة .

هدف البحث :

دراسة وتحليل الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات والعلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1985-2015) .

منهجية البحث :

بهدف البلوغ الى ما يتوخاه البحث من اهداف ولاختبار ما جاء في فرضيته ، تم اعتماد المنهج الاستقرائي القائم على دراسة الوقائع الكلية ، وذلك من خلال صياغة التحليل الاقتصادي بالأسلوب الوصفي فضلا عن الدراسة القياسية لبيان تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (1985-2015) .

حدود البحث :

انطلاقا من ضرورة اختيار مدة مناسبة تغطي جوانب البحث كاملة يمكن من خلالها دراسة وتحليل الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية فقد حددت مدة الدراسة بـ (31) عاما خلال المدة (1985-2015) . وجاء اختيار الباحثة للعراق ان يكون مكانا للدراسة لغرض التعرف على العلاقة بين الائتمان المصرفي والمتغيرات المالية.

هيكلية البحث :

بغية الاحاطة بموضوع البحث ولاختبار صحه فرضيته والوصول الى اهدافه قُسم البحث الى ثلاثة فصول، يتناول الفصل الاول منها (الاطار النظري والمفاهيمي للائتمان المصرفي والسياسة المالية)، ويشتمل على ثلاثة مباحث رئيسة ، تعرض المبحث الاول منها الى مفهوم الائتمان المصرفي واهميته ونظريات الائتمان ومزاياه وانواعه ، بينما تناول المبحث الثاني مفهوم واهداف وادوات السياسة المالية ، وتركز المبحث الثالث على العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما الفصل الثاني فقد خصص بدراسة (تحليل واقع الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (1985–2015) ، تضمن المبحث الاول واقع الائتمان المصرفي في العراق وبعض التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي للمدة (1985–2015)، اما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على اداء بعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (1985–2015) ، وتناول المبحث الثالث تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (1985–2015) .

وخصص الفصل الثالث (التحليل قياسيا للعلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (1985–2015) ، تضمن مبحثين الاول يتمثل بالأساليب القياسية المستخدمة ، والمبحث الثاني فقد بين نتائج النماذج القياسية .

وختاما لهذا البحث فقد تضمن خلاصة لاهم ما توصل اليه من استنتاجات يعقبها مجموعة من التوصيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفصل الاول -

الائتمان المصرفي والسياسة المالية

(الاطار النظري والمفاهيمي)

المبحث الاول : الائتمان المصرفي (الاطار النظري)

المبحث الثاني : السياسة المالية (المفهوم والاهداف والادوات)

المبحث الثالث : العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

الائتمان المصرفي (الاطار النظري)

اولاً : مفهوم الائتمان المصرفي :

يعد الائتمان المصرفي من الدعامات الاساسية المعتمد عليها من قبل اقتصاديات الدول ، فضلاً عن استخدامه من قبل افراد المجتمع عن طريق شراء ما يحتاجونه من السلع والخدمات وبطرق سهلة وسريعة ، كذلك يستخدم من قبل الحكومات لغرض تمويل البرامج المختلفة ، فضلاً عن استخدامه وبشكل كبير من قبل المنشآت من اجل تسهيل تنفيذ الاعمال التجارية المتمثلة بعمليات البيع والشراء ، وبالرغم من كل ذلك فان الائتمان المصرفي وبكل ما يتميز به لا يخلو من المخاطر وخاصة في حال سوء استخدامه من قبل المؤسسات بأنواعها والمنشآت والافراد كذلك مما يؤدي الى الافلاس والتسبب بالكثير من المشاكل .

وتعددت المفاهيم التي تناولت الائتمان المصرفي وبالإمكان التعرف على بعض منها ، فقد عرف الائتمان المصرفي على انه (القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها من افراد ومؤسسات والبنوك الاخرى ، ويمثل الائتمان المصرفي اكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك نظراً لارتقاء العوائد المتولدة عنه ، ويحمل هذا الاستثمار من جانب البنوك في طياته عن الفوائد المترتبة عليه في الوقت المحدد للقرض وهو البنك) [1].

كما عرف الائتمان بانه (تسهيلات بصورة اموال نقدية او أي صورة اخرى تمنح للأفراد او شركات الاعمال مقابل اقتضاء البنك لعمولة او فائدة معينة ويتم منح هذا التسهيلات بناءً على طلب العملاء سواء حالاً او بعد وقت معين وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكنوا من مواصلة نشاطاتهم المختلفة كالاقتراض لغرض الاستثمار او يكون منح الائتمان على شكل تعهد في كفالة البنك عن الزبون لدى الغير) [2].

فضلاً عن تعريفه من قبل المؤرخ والخبير الاقتصادي الانجليزي [جورج دوغلاس هواردكول (G.D.H.cole)] على انه (القوة الشرائية غير المستمدة من الدخل ، وانما هي قوة شرائية من قبل المؤسسات المالية اما بوصفها تعويضاً عن الدخول المعطلة للمودعين في البنوك او كإضافة الى صافي

---

[1] علي سعد محمود داود ، البنوك ومحافظ الاستثمار ((مدخل دعم اتخاذ القرار)) ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية ، 2012 ، ص30 .

[2] فايق النجار ، التحليل الائتماني (مدخل اتخاذ القرارات) ، بنك الاسكان للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، 1997 ، ص71 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبلغ الاجمالي للقوة الشرائية ، وله اهمية كبيرة في الدول المتقدمة خصوصاً من حيث تسوية جميع المعاملات الاقتصادية في تلك الدول عن طريق الائتمان المصرفي وادواته المستخدمة) [1].

وعرف الائتمان المصرفي أيضاً على انه (تقديم طرف لطرف اخر مقدار من المال مقابل الحصول على قدر اخر من المال غالباً ما يزيد الاول عن المبلغ الثاني في المستقبل) [2].

ويقصد بالائتمان في الدول التي تعتمد التخطيط الشامل لاقتصادياتها بانه (العلاقات الاقتصادية ذات الشكل النقدي والتي تحدث عند انتقال القيمة من شخص او مشروعات او دول معينة الى اخرين ، وذلك لاستخدامها المؤقت بالسداد الاجباري مع دفع فائدة نظير ذلك ، ويتخذ الائتمان اشكال متعددة منها القروض بالدرجة الاولى والتسهيلات الائتمانية والمساهمات في المشاريع الصناعية وكذلك فتح الاعتمادات المستندية) [3] .

ومما تقدم من المفاهيم الوارد ذكرها آنفاً يمكن للباحثة توضيح مفهوم الائتمان المصرفي على انه (اهم الوظائف التي تقدمها المصارف باعتبارها الوسيط المالي الاول في الاقتصاد لتمويل المنشآت والمؤسسات والافراد بالاموال اللازمة لاستخدامها في اغراض مختلفة ، ويتم تقديم تلك الاموال وفق ضوابط ومعايير وشروط معينة تلزم الجهة المدنية او المقترضة لتلك الاموال بتسديد قيمة المبالغ مع الفوائد المترتبة خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقاً ضمن شروط منح الائتمان).

ووفقاً لما سبق ، يعني بالائتمان المصرفي ضخ سيولة نقدية للاسواق لغرض تمويل عمليات التجارة واقامة الصناعة وتشييد العقارات وانشاء المشاريع السياحية والقيام بالاستثمار بجميع اشكاله وبهذا فان للائتمان دور واهمية كبيرة في عمليات التنمية من خلال دعمه للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، فضلاً عن كونه اهم واكبر مصادر الايرادات للمصارف التجارية ، وبدون الائتمان المصرفي لا تستطيع المصارف ان تؤدي وظيفتها الاساسية كوسيطاً مالياً .

ويتحدد الائتمان من حيث علاقته بصفات الشخص طالب الائتمان وبما يحمله من مخاطرة ، لهذا نلاحظ اهتمام المصارف عند قيامها بمنح الائتمان المصرفي لنشاط معين بعوامل الضمان والربحية والسيولة لتجنب مشاكل مخاطر الائتمان واهمها افلاس المشروع او الافراد وعدم قابليتهم على تسديد قيمة القرض الممنوح ما يؤثر سلباً على ايرادات المصارف والاموال المودعة فيها .

---

[1] T.N.Hajela , money – Banking and International Trada , Published by : Ane Books Pvt- Ltd Eighth Edition : 2009 P.246.

[2] ناظم محمود نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1998 ، ص92 .

[3] فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري ، ادارة البنوك ((مدخل كمي واستراتيجي معاصر)) ، دار وائل للنشر، عمان – الاردن ، 2000 ، ص123 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : نشأة الائتمان المصرفي :

تطورت وظائف الائتمان المصرفي عبر المراحل التاريخية المتعاقبة لتواكب التطورات التي مرت بها البشرية آنذاك ، فالائتمان المصرفي ليس نشاطاً حديث العهد بل ترجع اصول العمليات الائتمانية كأول شكل لها وبصفته البسيطة الى عهود قديمة ، فقد عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد أي في العهد البابلي تحديداً، وأسهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر للميلاد في تمويل الصناعات الحرفية القائمة آنذاك ما زاد من حجم انتاجها وتوزيعها وادى الى زيادة حصيلة الارباح وتراكمها ، ومن هنا اصبح التعامل بالائتمان المصرفي وبالأخص في المجتمعات المتقدمة ذات الانظمة الرأسمالية عادة شائعة الاستخدام بين كل من الافراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات ايضاً ، وبهذا تحددت معالم النظام الائتماني وفقاً لمجموع العلاقات الائتمانية والطرق الائتمانية المتبعة ، وقد اصبح الائتمان المصرفي يؤدي اكثر من وظيفة في المجتمعات الاقتصادية المعاصرة[1] ، وقد كانت الاجهزة المصرفية في بداية تأسيسها تمارس دور الوسيط بين كل من (المدخرين) و (المستثمرين) بشكل عام ، اضافة الى قيامها بتسهيل نقل وسائل الدفع من المودعين الى المقترض حيث يقوم المقترض باستثمار الاموال التي حصلوا عليها بعدد من الانشطة المختلفة ، ويعود سبب هذا الدور البسيط لأعمال الاجهزة المصرفية الى الكلاسيك والنظرة الضيقة التي كانت سائدة آنذاك والتي تحددت بالفصل بين الصيرفة والاستثمار الصناعي ذي الاجل الطويل ، فالصيرفة حسب مفهوم الكلاسيك ناتج ثانوي للظاهرة النقدية والتي تقتصر وظيفتها على التجارة والائتمان التجاري قصير الامد ، وبهذا قد تم الغاء امكانية وقدرة المصارف في عملية خلق الائتمان بالدرجة التي تفوق ما هو متوفر لديها من احتياطيات نقدية ورأس مال مدفوع او ودائع رئيسة [2].

وازدادت الحاجة الى عمليات الائتمان المصرفي نتيجة لنمو حجم التجارة وعلى المستوى المحلي والدولي ونمو عمليات التبادل التجاري بشكل عام ما زاد من الحاجة للائتمان لتسيير عمليات الانشطة الاقتصادية في الدول وبالأخص في الاوقات الحالية .

ثالثاً : اهمية الائتمان المصرفي :

تحتل المصارف دوراً اقتصادياً مهماً كونها الوسيط المالي الاول في الدول وصاحبة الدور الرئيس في توفير الائتمان المصرفي ومنح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية ولجميع الشرائح في المجتمع ، وهذا ما أسهم في تطور ونمو الاقتصاديات الحديثة في العالم ، وتختلف اهمية وطبيعة الدور الذي يلعبه الائتمان تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في الدول.

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، ادارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص44 .

[2] عبد المنعم السيد علي ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، 1975 ، ص ص 49-50 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وان ما تقوم به المصارف من دور كبير في دعم الاقتصاد والمساهمة في نموه وتطوره في جميع الدول باختلاف انظمتها يبرز من خلال الدور المهم الذي يشغله الائتمان المصرفي الممنوح من قبل تلك المصارف ، ويمكن توضيح اهمية الائتمان المصرفي من خلال ما يأتي [1]:

1- يلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفوء لهذه الموارد ، وذلك من خلال توزيعها على مختلف المشاريع وفقاً لاحتياجاتها بما يحقق نمواً اقتصادياً متوازياً يخدم كلاً من السياستين الائتمانية والاقتصادية .

2- يسهم الائتمان في عملية تشغيل الموارد العاطلة ، وذلك من خلال تشغيل الاموال العاطلة بصورة مؤقتة عن طريق التمويلات قصيرة الامد ، فان المقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلاً مربحاً ، وبهذا فان الائتمان يسهم في زيادة الدخل القومي من خلال استخدام هذه الموارد في المشاريع الانتاجية التي ترفع من مستوى النشاط الاقتصادي في البلد .

3- يسهم الائتمان المصرفي في زيادة الاستهلاك من خلال حصول المستهلكين من اصحاب الدخول المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع وفي المقابل يترتب عليهم التزامات متمثلة بدفع قيمة ذلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية او من مدخراتهم المستقبلية ، ويساعد الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي الى زيادة حصة السوق وزيادة الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني .

4- ان الائتمان المصرفي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي وتقلباته، فاذا كانت السياسة الائتمانية المستخدمة لمنح الائتمان سياسة سيئة فهذا يؤدي الى تدهور حالة النظام الاقتصادي ، حيث يفترض ان يتم منح الائتمان حسب حاجة النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية ، إذ ان التوسع في منح الائتمان يعني تدفق قوة شرائية فإذا لم تقابل بالزيادة في السلع والخدمات فعندئذ ترتفع الاسعار ويقع الاقتصاد في تضخم حتمي ، وبالعكس اذا كان الاقتصاد بحاجة الى تدفقات ائتمانية ولم تمنحه المصارف فانه سيكون في حالة انكماش وكلتا الحالتين سوف تؤدي لفقدان التوازن الاقتصادي[2].

---

[1] لبيان اهمية الائتمان المصرفي ينظر الى :
- زكريا الدوري ويسرى السامرائي ،البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ،2013 ، ص ص 76-77 .
- طارق طه ، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الفكر الجامعي للنشر ، القاهرة ، 2006 ، ص 439.
- حمزة محمود الزبيدي ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ،2002 ، ص 65.
- عبد الحميد صديق عبد البر ، النقود والبنوك واسواق المال الدولية ، مكتبة المعارف الحديثة للنشر ، الاسكندرية ، 1999 ، ص 71 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- يسهم الائتمان ايضاً في زيادة حجم الانتاج من خلال تمويل المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة الجديد منها والقائم والتي بحاجة الى موارد مالية ضخمة تفوق قيمة الموارد الذاتية لهذه المشروعات .

6- يقوم الائتمان المصرفي بزيادة الادخار من خلال تأثيره المباشر على الاستهلاك وبذلك تعمل المصارف على تشجيع الافراد على زيادة المدخرات بعدة طرق لغرض توفير موارد مالية تخصص للائتمان الامر الذي يؤدي الى التقليل من حجم الاستهلاك .

7- يساعد الائتمان على زيادة حجم التجارة الدولية من خلال ما يقوم به من تسهيلات مصرفية متمثلة بفتح اعتمادات مستندية للاطراف المتعاملة ، وذلك لغرض تسهيل وتوسيع عمليات التبادل الخارجي القائم بين مختلف الدول .

8- يسهم الائتمان الممنوح من قبل المصارف على زيادة حجم الاستثمارات ، والذي يجب ان يتغلب على الادخار ومن الممكن ان يؤدي نقص السيولة الى اعاقة الاستثمار بشكل عام ، ولكن نقص المدخرات لن يستطيع ابداً ان يوقف الاستثمار اذ ان الائتمان المصرفي يسمح لنا بان نتغلب على أي قيود تنشأ نتيجة فرض قيود على الاموال المتاحة للاقراض ويعوض عن انخفاض حجم المدخرات العائلي ، فالائتمان يسمح بإزالة كافة العوامل التي تعوق الاستثمار فيما عدا عوامل المخاطرة والامر يتوقف على رغبة المنظم في تحمل المخاطر المرتبطة بالاسواق الجديدة او التكنولوجيا الجديدة عند القيام بنشاط تجاري او صناعي، وتقع على المصرف مسؤولية تحمل المخاطرة الكاملة لاي مشروعات مختارة وان يوائم بين سعر الفائدة ودرجة المخاطرة .

رابعاً : نظريات الائتمان المصرفي :

لقد ثار جدل منذ القرن الماضي وازداد في فترة الازمة العالمية الكبرى وما بعدها بما يخص طبيعة الانشطة التي تزاولها المصارف ونوعية القروض التي يمكن ان تتخصص فيها . وهذا ادى الى انسياق عدة نظريات في هذا المجال ، وسوف يتم توضيح تلك النظريات وكما يأتي:

1- نظرية القروض التجارية (النظرية الانجليزية) :

ان اهم ما استندت اليه هذه النظرية هو ضرورة ان يتم استخدام اموال المصارف باستثناء الاحتياطيات الاولية في موجودات مربحة تأخذ شكل ادوات ائتمان قصيرة الامد التي تنشأ من المعاملات التجارية اثناء حركة السلع والخدمات الجاهزة من المنتجين الى المستهلكين ، فضلاً عن المعاملات الصناعية قصيرة الاجل والتي من خلالها يستطيع المنتجون تسويق خدماتهم وشراء المواد الاولية فضلاً عن دفع المستحقات الاخرى لاسباب موسمية [1].

[1] خليل احمد حسن الشماع ، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء للنشر ، ط2 ، بغداد ، 1975 ، ص58 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأثرت نظرية القروض التجارية بافكار ادم سميث ونص مضمون هذه النظرية في ان المصارف التجارية يجب ان تقتصر في تقديم قروضها على المدة القصيرة التي لا تزيد عن سنة ، والمحافظة على السيولة والتعامل بالاوراق والمعاملات التجارية التي تمتاز بدورة قصيرة لراس المال ، وتكون القروض قصيرة الاجل موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الاعمال واسعار الفائدة ، فضلاً عن عدم انصراف هذه القروض لتكوين رؤوس اموال او المساهمة في المشروعات أي ان تكون لها طبيعتها التجارية والمتعلقة بحركة تداول البضائع وتنصرف الى الاوراق التجارية مثل الكمبيالات او السند الاذني او فتح الاعتمادات المستندية ، ومن هنا اكتسبت تسميتها بالقروض التجارية [1].

ومع ان النظرية الانجليزية او نظرية القروض التجارية قد بسطت من قبل الاقتصاديين والسلطات التنظيمية والمصارف لكن فشلت محدودية هذه المصارف من حيث منح القروض لانها تأخذ في حساباتها طلبات الائتمان الواسعة على المستوى الكلي للبلد ، كما ان تطبيق هذه النظرية هو تطبيق غير مرن اذ يمنع المصارف من ان تقوم بتمويل توسع المصارف وشراء المعدات اللازمة للعمل [2] .

2- النظرية الالمانية (نظرية القروض الصناعية) .

ان ما جاءت به هذه النظرية هو عكس ما نصت عليه نظرية القروض التجارية اذ تتلخص هذه النظرية في انها لا ترى مانعاً من مساهمة المصارف التجارية في المشروعات الصناعية كإعطائها قروض طويلة ومتوسطة الاجل بالاضافة الى منح القروض القصيرة الاجل الذي يعد عملها الاساسي ، ويمكن توضيح اهم ما استندت اليه هذه النظرية في الاعتبارات التالية[3]:

أ- عدم وجود حدود تفصل بين كل من القروض قصيرة الاجل وتلك المتوسطة وطويلة الاجل ، فكثيراً ما يستخدم المقترض التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها من المصارف التجارية وهي قروض قصيرة الاجل في اغراض لا تتعلق بالمعاملات التجارية فضلاً عن انها تتجدد باستمرار في واقع الامر الى قروض غير قصيرة الاجل .

ب- كثيراً ما تحتفظ المصارف التجارية بودائع لاجل ما يجعلها مصدراً مأموناً لتمويل القروض متوسطة وطويلة الاجل .

ت- عادة ما يزيد حجم الودائع الجديدة المضافة الى موارد المصارف عن حجم السحوبات منها أي بشكل يجعل هناك حداً ادنى يبقى ثابت الحجم لكي يمكن ان يستخدم في منح القروض المتوسطة او الطويلة الاجل .

---

[1] مصطفى رشيد شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1985 ، ص197 .

[2] Reed Edward W. and gill Edward K., commercial Banking , N.J: printice / Hall 4th Ed. 1989, P.120.

[3] السيد عبد المولى ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة /مصر ، 1998 ، ص ص 99-100 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث- هناك بعض الدول تطبق انظمة التأمين على ودائع الزبائن وبهذا فلا يمكن ان يكون توجيه بعض من هذه الموارد في المصارف التجارية نحو التمويل المتوسط والطويل الاجل ان يلحق بهذه الودائع أي مخاطر ممكنة .

3- النظرية الانتقالية (الإحلال) :

تسند نظرية الإحلال على اساس قيام المصارف التجارية بتدعيم احتياطيات المصارف الاولية والثانوية بموجودات تكون قابلة للتحويل الى نقود أي تتمتع بالقابلية العالية للبيع ، بمعنى ان تتحول ملكيتها له في وقت مناسب من دون وقوع خسائر هامة [1].

وتهتم هذه النظرية بتوسيع قاعدة التوظيف او الموجودات التي بحوزة المصارف التجارية وهي بهذا تمثل صورة اكثر عمومية ، اذ انها لا ترى في القروض التجارية على انها غير صالحة لكنها لا تريد ان تكون العمليات التي تقوم بها المصارف مقتصرة على تلك الموجودات كما انها لا تعتبرها اكثر ما هو مناسب لمركز المصرف والنشاطات التي يقوم بها ، ففي حال قيام المصرف بتقديم القروض القصيرة الاجل او الاستثمار في السوق المفتوحة او قيامه بتدعيم محفظة الاوراق المالية ثم طالب اصحاب الودائع بسحب اموالهم المودعة لدى تلك المصارف في هذه الحالة لا يتأثر مركز المصرف اذ كان يتمتع بمرونة التمويل او التبديل والقدرة على بيع الاوراق واعادة خصم بعض الاوراق الخاصة او القيام بتسييل بعض الموجودات لغرض المحافظة على سيولة وتدعيم مركز المصرف المالي ، وتتوقف هذه المرونة في التمويل والتبديل على تنوع وتعدد الموجودات وعلى العمليات التي يقوم بها المصرف[2].

4- نظرية الدخل المتوقع :

تستند هذه النظرية على ان من واجبات المصرف التجاري التركيز على الدخل المتوقع عند قيام المصرف بممارسة نشاطه الاقراضي ، أي يجب ان تذهب قروض المصارف نحو المجالات ذات الدخل المرتفع المتوقع نجاح المشاريع المستثمرة فيها ، أي ان المصارف تستطيع ان تمنح قروضاً متوسطة وطويلة الاجل اضافة الى منحها قروضاً قصيرة الاجل الى المستهلكين ومنشآت الاعمال وللمشروعات الاستثمارية والقروض التجارية أي منح القروض لجميع القطاعات الاقتصادية ، وان القروض المتوسطة الاجل والطويلة الاجل تسدد للمصارف التجاري على شكل اقساط متوالية تستمد من الدخول الاعتيادية لمنشآت الاعمال او الافراد المقترضين ، وبهذا فان المصرف يستطيع الركون الى مجرى نقدي منساب اليه بصورة منظمة ناتج من تسديد القروض التي منحها ، وهذا ما يساعده على مواجهة السحوبات الاعتيادية وتجديد القروض الممنوحة فضلاً عن تلبية طلبات منح قروض جديدة [3].

---

[1] خليل محمد الشماع ، ادارة والمصارف ، مصدر سابق ، ص59 .
[2] مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مصدر سابق ، ص198 .
[3] خليل محمد حسن الشماع ، ادارة المصارف ، مصدر سابق ، ص 60 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وان لهذه النظرية دوراً كبيراً من حيث مطالبتها بان يكون لقطاع الاستثمارات امكانية الحصول على قروض متوسطة وطويلة الاجل من المصارف التجارية لغرض تمويل عملية الاستثمار ، فضلاً عن قيامها بتعزيز فكرة الربط بين موعد استحقاق القرض وتحقق الدخل بالإضافة الى تركيزها الشديد على نوعية المقترض دون اظهارها اهتمام كبير بالأصول الاخرى .

5- نظرية ادارة الخصوم :

تعد هذه النظرية من النظريات الحديثة ، كونها ركزت على الاهتمام بتبرير نشاط المصارف التجارية اذ ان المصرف التجاري يعتمد في ممارسة نشاطه على حجم وهيكل اصوله فضلاً عن هيكل وحجم الخصوم المتوفرة لديه وذلك من اجل توفير السيولة اللازمة لمواجهة حاجات المودعين من حيث توفير المال والسيولة لهم، وكذلك توفير الاموال لطالبي الاقتراض والذين تمثل قروضهم المصدر الاساس لأرباح المصارف المانحة ، وترى نظرية الخصوم بان المصارف تستطيع في حال دعتها الحاجة ان تنزل الى السوق النقدي لتأمين حاجاتها من السيولة من خلال طرح السندات وشهادات الايداع والاقتراض من غيرها من المصارف أي ليس الالتجاء فقط للأسلوب التقليدي لتوفير السيولة والمتمثل ببيع الاوراق الحكومية والتخلص من الاوراق التجارية عن طريق اعادة خصم تلك الاوراق ، وتأسيساً على هذا تستطيع المصارف ان تدخل في العديد من المشروعات الهامة وان تحصل على الكثير من الاموال اللازمة عن طريق الاساليب والطرق آنفة الذكر[1].

ومما تقدم نلاحظ بان نظريات الائتمان تتمحور حول دور المصارف التجارية في عملية منح الائتمان المصرفي ، ويتفق البحث مع نظرية (الدخل المتوقع) كونها النظرية الاكثر واقعية واكثر انسجاماً مع النشاط الائتماني الذي تمارسه المصارف بشكل عام ، اذ تعتمد هذه النظرية على عمليات منح قروض مختلفة الآجال للمشاريع لكي تستثمر بمختلف القطاعات الاقتصادية بما يتوافق مع متطلبات وظروف الاقتصاد ككل ، فضلاً عن ان التطور الحديث الذي كشف ان المصارف التجارية قد دخلت في مجالات اخرى عديدة ومتنوعة كالاستثمار والاسواق المالية وانشاء الشركات وفي مجال التجارة والتسويق... الخ .

خامساً : مزايا الائتمان المصرفي :

يتم منح الائتمان المصرفي لمختلف المنشآت ، سواء كانت كبيرة او صغيرة ويزداد حجم الائتمان كلما كان حجم المنشأة كبير ، وسبب ذلك هو حاجة تلك المنشآت لتمويل مشاريع التوسع بشكل كبير

[1] مفلح محمد عقل ، وجهات نظر مصرفية (الجزء الاول) ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان / الاردن ،2006 ، ص ص 171-173 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قياساً بما هو عليه في المنشآت الاصغر حجماً ، وبهذا فان الائتمان المصرفي يحقق عدة مزايا للمنشآت المقترضة يمكن تمثيلها بالاتي [1]:

1- يخفف الائتمان الكثير من الصعوبات التي يمكن ان تتعرض لها المنشآت باختلاف انواعها وبالأخص المنشآت الصغيرة والحديثة من حيث حصولها على الائتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الاخرى .

2- كلفة الحصول على القروض من قبل المصارف هي اقل قياساً بكلفة الاقتراض من الجهات المالية الاخرى خاصة ما يتعلق بالقروض المتوسطة والطويلة الاجل .

3- لا يترتب على قيام المنشآت بالاقتراض من المصارف أي تدخل من قبل هذه المصارف في مجلس ادارة هذه المنشآت والشركات او المساهمة في ملكيتها مقارنة بالممولين الاخرين وبذلك لا تفقد هذه المنشآت أي جزء من سيطرة المالكين .

4- تتطلب عمليات التطور الفني والتقني استبدال المكائن ومعدات العمل ، ونظراً لارتفاع تكاليف شراء هذه المعدات فان الشركات تلجا للمصارف للحصول على الائتمان لغرض تمويل تلك العمليات .

5- تحفز اسعار ضريبة الدخل العالية على الاقتراض مع الحصول على الاموال عن طريق زيادة راس المال سواء كان بإصدار اسهم عادية جديدة او باحتجاز الارباح وذلك لان فوائد القروض تطرح للمصارف من قبل فرض ضريبة الدخل .

6- يتناسب حجم مبلغ الائتمان وطول مدته مع الاغراض التي تقف وراءه حيث تتحدد هذه الاغراض في تمويل رأس مال التشغيل والذي تكون مدته اقل من سنة ، لغرض تمويل المكائن والمعدات والتي يتراوح اجل قروضها من سنة الى خمس سنوات ، اما الغرض الاخر فهو لتمويل الابنية والاراضي والتي تكون مدة قروضها طويلة الاجل .

7- تنظم عمليات الاقتراض وفق جداول زمنية معينة لتسديد اقساط القروض المستحقة ، ولا يمكن للمصرف المطالبة بتسديد قيمة القرض قبل مدة استحقاقه وفي حال تعذر التسديد فان المصرف يبدي نوعاً من المرونة من حيث تأجيل السداد وعدم حجز الضمانات ما يتيح الفرصة امام استمرار المنشآت وعدم ارباك سيولتها .

8- يمكن الائتمان المصرفي المنشآت من استعمال الاموال الممنوحة لها بصورة اكثر فعالية ، لأنها لا تعاني من الاستحقاق المتكرر للقروض الطويلة والمتوسطة الاجل مقارنة بالقروض ذات الاجل القصير والتي تربك سيولتها بسبب اضطرارها الى التسديد السريع والمتكرر .

---

[1] فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري ، مصدر سابق ، ص ص 124-126 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- يمكن تنسيق تسديد اقساط القرض مع تنزيل الاندثار السنوي بحيث تتمكن المنشأة من الوفاء بقيمة القرض من الاموال الناجمة عن عمليات التشغيل وبصورة تدريجية .

10- يساعد الائتمان المصرفي على استثمار الفائض النقدي من قبل المنشآت المقترضة والافراد دون الحاجة الى الاحتفاظ بسيولة نقدية بدون استثمار .

11- يؤدي الائتمان الى زيادة ربحية رأس المال اذ يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل استعمال رأس المال من شخص الى اخر . أي انه واسطة للتبادل وتحويل المدخرات النقدية لمن يحتاجها ويستطيع استغلالها .

ومما تقدم نلاحظ ان الائتمان المصرفي يُعد من افضل الوسائل لتمويل ودعم المشاريع المختلفة لممارسة نشاطها وحصولها على الارباح التي تقوي مركزها المالي وبذلك تستطيع ان تسدد الالتزامات المترتبة بذمتها .

سادساً : انواع الائتمان المصرفي :

زادت اهمية الائتمان المصرفي وزادت الحاجة له مع تطور الحياة الاقتصادية بشكل عام والتقدم الكبير الحاصل في الانظمة المصرفية بشكل خاص ، فاتسعت على هذا الاساس حجم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية نظراً لما يتسم به الائتمان المصرفي من مرونة وتنوع كبير ، وبهذا يمكن ان نوضح انواع الائتمان المصرفي والذي صنف بشكل اساس الى نوعين رئيسين هما : الائتمان النقدي والائتمان التعهدي .

اولاً : الائتمان النقدي :

تعمل المصارف التجارية على تقديم خدمات متنوعة ولمختلف القطاعات الاقتصادية التجارية منها والصناعية لكي تتمكن هذه القطاعات من مزاولة انشطتها الانتاجية المختلفة سواء كانت متمثلة بتمويل شراء الاصول الثابتة والمتداولة ام تسهيل عمليات الدفع والاستيراد او تمويل احتياجات التوسع قصير الاجل ، وجميع هذه الخدمات المصرفية تندرج تحت مفهوم الائتمان النقدي[1].

ويقسم الائتمان النقدي وفق الاساليب المصرفية التي يمنح الائتمان على اساسها الى:

1- السحب على المكشوف (الاعتماد البسيط) :

ويسمى ايضاً الحساب الجاري المدين وهو ان يسمح البنك لعميل معين بالسحب من حساب يفتح بأسمه ، ولا يسمح له بالسحب الا في حدود معينة بعد ان يقوم بالتوقيع على عقد بينه وبين البنك يسمى (بعقد الجاري المدين) ، وذلك مقابل ضمانات يقدمها العميل تحفظ حق البنك من الاموال المسحوبة ، ويظل الحساب ساري المفعول لمدة سنة واحدة وعند انتهائها يجدد هذا الحساب ، الا اذا كانت هناك امور

[1] هيثم محمد الزغبي ، الادارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان – الاردن ، 2000 ، ص80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستدعي التجديد ، ويتقاضى البنك على هذا الحساب فائدة او عمولة ، اذ تحسب الفائدة على المبالغ المستغلة من الحساب فقط ، هذا ويجوز اعادة سحب المبالغ المسددة في هذا الحساب خلال فترة سريان العقد[1].

2- خصم الكمبيالات (خصم الاوراق التجارية) [2].

ويقصد بها قبول المصرف لشراء الكمبيالة من المستفيد قبل ميعاد استحقاقها ، مقابل دفع ثمن اقل من قيمتها الرسمية وبهذه الحالة تصبح قيمة الكمبيالة ضمن اصول المصارف ويحق للمصرف توظيفها في مجالات استثماراته المختلفة .

ويمكن للمصرف اعادة خصم تلك الكمبيالات لدى البنك المركزي او اعادة بيعها مرة ثانية لمصارف تجارية اخرى ، اذ يطلق على هذه العملية أي قيام المصرف بخصم الاوراق التجارية لدى البنك المركزي مصطلح (شباك الخصم) ، وتعتبر الكمبيالات من الاصول شديدة السيولة لانها نوع من انواع الائتمان قصير الاجل .

3- القروض والسلف :

ان من الوظائف المهمة التي تقوم بها المصارف هي وظيفة منح القروض والسلف وجاءت هذه الاهمية من كون الاخيرة تمثل اكبر الاصول التي تدر عائداً وربحاً على المصارف ، والقروض على الرغم من كونها اهم انواع الائتمانات في المصارف الا انها وفي الوقت ذاته تعد اقل الموجودات المتداولة سيولة لانه لا يمكن تحويلها الى نقود الا عندما يحين موعد استحقاق القرض ، مثلاً في حال اعطى المصرف قرضاً لمدة سنة واحدة فانه لا يحصل على مبلغ القرض الاجمالي الا بعد انتهاء السنة[3] .

ويمكن تعريف القروض على انها (الخدمات التي يقدمها البنك للافراد والمؤسسات والحكومة ، من خلال تزويدهم بالاموال اللازمة على ان يتعهد بسداد تلك القروض والفوائد المستحقة عليها والعمولة والمصاريف المترتبة على ذمة ذلك القرض دفعة واحدة او على اقساط في تاريخ محدد مقابل تقديم الضمانات من قبل المستخدم لتلك القروض ، والتي تساعد المصرف على استرجاع قيمة القرض فضلاً عن ان القروض تمثل احد اهم المصادر التي تعتمد عليها البنوك للحصول على الايرادات)[4].

اما السلف فيمكن تعريفها بانها (مبالغ نقدية تقدمها المصارف التجارية للعملاء وفقاً لبرنامج زمني محدد بتقديم اجزاء من المبلغ طبقاً للاتفاق المبرم بين كل من المصارف وعملائها)[5].

---

[1] محمود حسين الوادي واخرون ، النقود والمصارف ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص135.

[2] رضا صاحب ابو حمد ، ادارة المصارف ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر – جامعة الموصل ، 2005 ، ص260.

[3] - Frederic S. Mishkin , The Economics of money Banking and Financial Markets , 8th Edition, the publisher Pearson Addison Wesley, 2007, P. 223.

[4] هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين رسلان ، النقود والمصارف (النظرية النقدية) ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2009 ، ص131 .

[5] محمد عزت ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية للنشر، بيروت – لبنان ، 2002 ، ص152 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما ابرز القروض التي تمنحها المصارف التجارية للمتعاملين معها فتتمثل بما يأتي:

أ-**قروض زراعية** : هي تلك القروض التي تمنحها المصارف لغرض دعم الزراعة وحصاد المحاصيل الزراعية من خلال تمويل شراء الاسمدة والبذور والمعدات وتعد من القروض المحددة لانها تعتمد على المواسم السنوية وتمتاز بارتفاع مخاطر هذا النوع من القروض ، وذلك لان القطاع الزراعي بصورة خاصة يعتمد على الظروف المناخية ذات الطبيعة المتغيرة ، فقد تمنح هذه القروض لاجل قصير أي لاقل من سنة حسب الموسم او لعدة سنوات لغرض تمويل شراء الالات والمعدات التي يحتاجها القطاع الزراعي لاتمام عمليات الانتاج[1].

ب- **القروض العقارية** : وهي قروض تمنح لغرض تمويل شراء الاصول العقارية المعمرة كالاراضي والبيوت والشقق ، أتت الحاجة لهذه القروض بسبب الارتفاع المستمر لاسعار الاراضي وتكاليف البناء ، فأصبح العديد من الافراد من ذوي الدخل المحدود غير قادرين على اقتنائها من خلال هذه الممارسات الادخارية التقليدية[2] ، اذ تتضمن هذه القروض رهونات طويلة الامد لما يخص المباني التجارية والسكنية فضلاً عن قروض قصيرة الامد تمنح لمقاولي البناء[3].

ج- **القروض التجارية** : تحصل البنوك على الجزء الاكبر من ارباحها من وراء القروض التجارية ، حيث تختصر البنوك عدد عملاء القروض من الافراد بشكل كبير بتعاملها مع العملاء التجاريين ، وعادة ما تقوم العديد من البنوك بالتخصص بهذا المجال وبالتركيز على التوسع في هذا النوع من القروض لارتفاع العائد وانخفاض التكلفة [4].

د-**قروض المؤسسات المالية** : تمنح المصارف التجارية هذا النوع من القروض للمصارف الاخرى او تمنحه لشركات التامين او التمويل ، أي تمنح هذه القروض لمختلف المؤسسات المالية وضمن شروط واتفاقيات معينة[5].

---

(1) احمد عارف كريم المزاري ، اثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الاردنية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد: 19 ، سنة 2009 ، ص28 .

(2) علي محمد شلهوب ، شؤون النقود واعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم ،حلب – سوريا ، 2007، ص293.

(3) Lloyd B.Thomas , Many, Banking and financial markety , By: south– western Thomson corporation, printed : USA 2006,P.211.

للمزيد انظر في :-

- G.J. Goddard and B. Marcum, Real Estate Investment,Springer Texts in Business and Economics, Springer-Verlag Berlin Heidelberg,2012, p.28

(4) علي محمد شلهوب ، مصدر سابق ، ص294 .

(5) Peter S. . Rose , commercial Bank management , Boston : Lrwin – Mc Graw – Hill , 1999, P.518 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تقسيم الائتمان النقدي بصور اخرى تتمثل في :

1- الائتمان حسب الفترة الزمنية [1]:

- الائتمان قصير الاجل : والذي تكون مدته عادة سنة فما دون ، ويستخدم في الغالب لتمويل العمليات التجارية وتوفير التمويل التشغيلي للمشروعات الانتاجية ويشمل ايضاً الائتمان الاستهلاكي وائتمان المضاربة .

- الائتمان متوسط الاجل : وتتراوح مدة هذا الائتمان بين سنة وخمس سنوات ويستخدم عادة لاقتناء الاصول ويمكن تسديد هذا الائتمان من العائد أي الدخل المتولد من هذه الاصول التي استخدم الائتمان في اقتنائها .

- الائتمان طويل الاجل : وتكون مدته خمس سنوات فاكثر ، ويتم استخدام هذا الائتمان لتمويل رؤوس اموال انتاجية ثابتة ، أي تمويل المشاريع الانتاجية الجديدة او القائمة فضلاً عن استخدامه لتمويل الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات وغيرها .

2- الائتمان المصرفي حسب الجهة الطالبة له / ويقسم على قسمين[2] :

- ائتمان ممنوح للقطاع العام : وهو الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للمؤسسات العامة العاملة في القطاع العام او الممنوح لمشاريع مملوكة للدولة ، وغالباً ما يكون اقل حجم مقارنة بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

- ائتمان ممنوح للقطاع الخاص : وهو الائتمان الممنوح من المصارف الى الافراد والهيئات والشركات العاملين ضمن القطاع الخاص ، ويشكل النسبة الرئيسة من الائتمان التي تقدمها المصارف التجارية.

3- الائتمان من حيث نوع الضمان / ويقسم على نوعين :

- ائتمان يمنح بضمان : الغالبية العظمى من الائتمانات الممنوحة هي ائتمانات مضمونة ، ويطلق عليها اسم (الضمانات التكميلية) لانها تتطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة اصلاً وليس بديلاً عنها اذ ان المصارف تطلب عادة مقابل منح الائتمان ضمانات تكميلية على شكل اموال غنية سواء كانت تلك الاموال الممنوحة ثابتة او متداولة[3].
- ائتمان يمنح بدون ضمان : وهي الائتمانات التي تمنحها المصارف التجارية للمنشآت دون ان تقدم الاخيرة ضمانات عينية على اثر ذلك ، ولا يعني ان هذه الائتمانات هي غير مضمونة بالكامل بل

---

[1] فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ،اربد – الاردن ، 2006 ، ص ص 269 -270.

[2] خالد امين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد ، ادارة العمليات المصرفية ((المحلية والدولية) دار وائل للنشر ، عمان – الاردن ، 2006 ، ص 170 .

[3] عمر هاشم طه ، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الارباح ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد /3 العدد/2 سنة 2013 ص ص 61-62 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان الضمان الاساس يتعلق بثقة المصرف بالزبون وحسن تعامله المالي ، لكن هذا النوع من القروض يكون نادر الاستخدام [1] .

4- الائتمان من حيث الهدف منه / ويقسم على :

- الائتمان الاستهلاكي : وهو الائتمان الممنوح لغرض تغطية نفقات المؤسسات والافراد الاستهلاكية بهدف تامين حصولهم على بعض السلع والخدمات وتسديد قيمة القرض فيما بعد من دخولهم الجارية ، وغالباً ما تكون السلع التي يجري تمويلها من السلع المعمرة التي تسهم في تنشيط الطلب وتوسيع الاسواق ويقدم في الغالب هذا النوع من الائتمانات الى اصحاب الجمعيات الاستهلاكية[2].
- الائتمان الانتاجي (الاستثماري) : وهي قروض تمنح لاغراض استثمارية كتمويل شراء الاصول الثابتة وقروض التدعيم لتدعيم الطاقة الانتاجية كشراء المعدات والمواد الخام اللازمة لقيام عمليات الانتاج[3].
- الائتمان التجاري : وهي الائتمانات التي تمنح لغرض تمويل نشاطٍ تجاري استيراداً او تصديراً ، فضلاً عن الائتمان الممنوح لتمويل المحصول الزراعي ، ويستخدمها المُصدّر لغرض تهيئة وتغليف البضائع ونقلها لكن عندما يبيع الصادرات ويستحصل الايرادات وجب عليه تسديد قيمة القرض وفق المعايير المتفق عليها [4].

ثانياً : الائتمان التعهدي

يتميز هذا النوع من التسهيلات الائتمانية بان المستفيد منها هو شخص اخر غير زبون المصرف الذي منح التسهيل الائتماني بناءً على طلب الزبون ، ومن خلال تسميته يتضح بانه تعهد بالدفع اي لا يتضمن تقديم مباشر للاموال بيد المستفيد وانما تعهد خطي يكفل المصرف بموجبها زبائنه اتجاه الاخرين بالالتزام الذي قد يتحقق او لا يتحقق وذلك تبعاً للتحقق او عدمه للشروط الواردة في التعهد المبرم [5].

ومن اكثر اشكال الائتمان التعهدي شيوعاً هما :

1- الاعتمادات المستندية : وهي تعهدات خطية صادرة من المصرف الى المستفيد بناءاً على طلب فاتح الاعتماد (المصدر) ، يتعهد بموجبه المصرف بدفع مبلغ محدد او قبول سحوبات زمنية بقيمة محددة خلال مدة محدودة ومقابل استلام المصرف المصدر مستندات محددة [6].

---

[1] طارق الحاج ، مبادئ التمويل ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص ص 44-45 .
[2] ابراهيم مختار ، التمويل المصرفي (منهاج لاتخاذ القرارات) ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط3 ، القاهرة – مصر، 1993 ، ص 119
[3] هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين ارسلان ، مصدر سابق ، ص 132 .
[4] المصدر نفسه ص ص 132-133 .
[5] هناء نصر الله هميس ، انماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاهلية العراقية)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد ، المجلد /21 ، العدد /85 ، لسنة 2015 ، ص62 .
[6] حسن النجفي ، شرح الاعتمادات المستندية ، شركة دار المعرفة للنشر والتوزيع ، 1990 ، ص 102 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تنوعت واختلفت الاعتمادات المستندية تبعاً للشروط التي قد ترد في هذه الاعتمادات المستندية هذا بالاضافة الى المصطلحات التي قد تغير الاعتماد من نوع الى اخر وكذلك الالتزام الوارد فيه. وعليه يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية على النحو الاتي[1].

أ-الاعتمادات المستندية حسب درجة الضمان (درجة الامان وقوة الالتزام) وتشمل :

- الاعتماد القابل للنقض .
- الاعتماد غير قابل للنقض (وغير معزز) .
- الاعتماد غير قابل للنقض (ومعزز) .

ب- الاعتمادات المستندية حسب (طريقة الدفع) وتشمل :

- اعتماد الاطلاع .
- اعتماد مقابل سحوبات زمنية .
- اعتماد مؤجل الدفع .
- اعتماد بالدفعة المقدمة .
- الاعتماد الدوار .

ج-الاعتمادات المستندية في حال وجود وسيط وتشمل :

- الاعتماد الصادر مقابل الاعتماد الوارد .
- الاعتماد القابل للتحويل .

2- خطابات الضمان (الكفالة المصرفية) : وهي تعهد نهائي يصدره البنك بناءً لطلب عميله (الآمر) بدفع مبلغ نقدي معين او قابل للتعيين بمجرد ان يطلب المستفيد من البنك خلال مدة محدودة ودون توقف على شرط آخر[2]. وتسهم الكفالات المصرفية في التنمية الاقتصادية بشكل كبير ، اذ ان اصدارها يساعد في تنفيذ المقاولات دون ان يجمد المقاول جزءاً من رأسماله كضمان لتنفيذ المقاولة ، وقد تصدر خطابات الضمان بالعملة المحلية او الاجنبية ، حيث تقوم المصارف باصدار انواع مختلفة من الكفالات تختلف باختلاف الغرض منها .

---

[1] للمزيد ينظر في : - خالد وهيب الراوي ، العمليات المصرفي الخارجية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن ، 2009 ، ص ص 189-190.
- محيي الدين اسماعيل علم الدين ، الاعتمادات المستندية ، طبع في المعهد العالي للفكر الاسلامي – القاهرة ، 1996 ، ص ص 21-28.

[2] مازن عبد العزيز الفاعور ، الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية في ظل القواعد والاعراف الدولية والتشريع الداخلي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2006 ، ص ص 35-38 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن اهم انواع الكفالات او خطابات الضمان هي [1]:

- خطاب الضمان الابتدائي .
- خطاب الضمان النهائي .
- خطاب الضمان المتناقص .
- كفالات الدفع .
- كفالات ممارسة مهنة معينة .
- كفالات تطلبها دائرة الجمارك لاغراض معينة .

ومع تطور العمل المصرفي ظهرت انواع جديدة وحديثة للائتمان المصرفي يمكن ذكرها باختصار كالاتي :

1- التأجير التشغيلي : هو احد عمليات التمويل التي يقوم بها المصرفي ، حيث يتضمن وضع الالات والمعدات تحت استخدام المستأجر وبمدة اقل من عمره الاصلي ولا يترتب على هذا التمويل تحويل ملكية الاصل من المؤجر الى المستأجر حيث لا يمكن للمستأجر ان يمتلك الاصل بعد الانتفاع منه[2].

2- **التأجير التمويلي** : ويتضمن قيام الشركات ومؤسسات اخرى بتقديم طلب الى المصرف يتضمن نوع الاصل وعدده ويقوم المصرف بدوره بشراء هذا الاصل ثم تأجيره الى المستفيد ، ويعد من العقود الطويلة الاجل ويحصل من خلاله المستأجر على بعض الحقوق من حيث ملكية الاصل موضوع الصفقة ، ويسجل كملك للشركة في سجل الاستاذ العام الخاص بها [3].

3- بطاقات الائتمان : يطلق على بطاقة الائتمان عدة مسميات ، ولكن التسمية الاكثر شيوعاً هي (بطاقات الائتمان) وهذه التسمية تعبر عن حقيقتها على اساس لفظة (credit) ويعني ائتمان او اعتماد ، وهذه البطاقة فضلاً كونها اداة للوفاء او الدفع مثل الشيكات فانها تمنح حاملها ائتماناً مصرفياً قصير الاجل [4].

---

[1] للمزيد ينظر في : - اسلام عبد الجواد وآخرون ، علوم مالية ومصرفية (الجزء الثاني) ، في وزارة التربية والتعليم العالي (مركز المناهج) للطبع ، فلسطين ، 2006 ، ص ص 55-57 .
- صادق راشد الشمري ، ادارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان 2009 ، ص 77.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة ، ادارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1999، ص 132 .

[3] Steven M. Bragg , Accounting Reference Desktop , copyright : by John Wiley and Sone – Inc, printed : in the USA , New York , 2002 , P. 590.

[4] للمزيد ينظر في :
- الجديد في التقنيات المصرفية (الجزء الاول) ، الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية – اعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ،2007 ، ص ص 26-27.
- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات تكنولوجيا الخدمات المصرفية ، الشرة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة، 2010، ص ص 250-252 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من ان بطاقات الائتمان ذات طبيعة واحدة وشكل واحد من حيث المكونات الا انه يوجد عدد من تلك البطاقات نذكرها باختصار بما يلي [1]:

- البطاقة المحلية : وتستخدم داخل بلد البنك المصدر لها ، وتقبل من المحلات التجارية والصرافات الالية في نفس البلد فقط .
- البطاقات الفضية (العادية) : وتستخدم محلياً ودولياً ، وان الحد الادنى الذي تصدر به يكون اعلى من الحد الادنى للبطاقة المحلية .
- البطاقة الذهبية : وهي بطاقة عالمية تستخدم محلياً وعالمياً ، والحد الادنى الذي تصدر به يكون اعلى من الحد الادنى للبطاقة الفضية .
- فضلاً عن ممارسات مصرفية او اشكال اسلامية للائتمان المصرفي تشمل [2]: (المشاركة – المرابحة – المضاربة – الاجارة (التأجير) – السلم – التوريق (التسنيد) – اضافة الى القرض الحسن والاستصناع ، الاستزراع) .

[1] محمود حسين الوادي واخرون ، مصدر سابق ، ص 149 .
[2] هناء نصر الله خميس ، مصدر سابق ، ص 63 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

السياسة المالية (المفهوم والاهداف والادوات)

اولاً : مفهوم السياسة المالية :

ان مفهوم السياسة المالية اشتق اصلاً من الكلمة الفرنسية (Fisc) وتعني حافظة النقود او الخزينة[1] وقد اكتسبت السياسية المالية في الآونة الاخيرة اهمية كبيرة وخصوصاً بعد ان زاد تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية ، وبهذا ازدادت الاثار التي تركتها السياسة المالية على عموم الاقتصاد وعلى السياسة النقدية بشكل خاص، وتظهر آثار السياسة المالية على السياسة النقدية من حيث تأثيرها في عرض النقد وحجم الائتمان المصرفي وكلفته والناجم اصلاً عن العجز او الفائض المالي الحاصل في الموازنة العامة للدولة والكيفية التي يتم بها تمويل العجز واستعمال الفائض ، وعلى هذا الاساس لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية ، وقد اختلفت التعاريف الخاصة بهذه السياسة باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول ، وزخر الفكر المالي بتعاريف مختلفة لمفهوم السياسة المالية نتطرق لبعض هذه التعاريف منها :

السياسة المالية هي (قرارات الحكومة التي تؤدي الى التأثير على الحجم الكلي للثروة المالية للقطاع العائلي)[2]. وتعرف ايضاً على انها (السياسات والاجراءات المدروسة والمعتمدة من قبل الدولة والمتصلة بالمستوى والنمط الانفاقي الذي تقوم به الحكومة من جهة وبهيكل الايرادات العامة التي تحصل عليها الدولة من جهة اخرى[3]).

كما عرفت بانها (دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الانفاق العام والايرادات العامة بغية تحقيق الاهداف الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد القومي)[4]. وهناك مفهوم اخر ينظر الى السياسة المالية بانها تمثل تدخل الحكومة بهدف التأثير الانفاق الحكومي أو معدلات الضرائب أو الاثنان معاً للتأثير على الانفاق الكلي (الحكومي والخاص) [5].

---

[1] طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2009 ، ص201.

[2] ج . آكلي ، الاقتصاد الكُلي (النظرية والاساسيات) – الجزء الثاني - ، ترجمة الدكتور عطية مهدي سليمان ومراجعة الدكتور عبد المنعم السيد علي ،جامعة المستنصرية – بغداد ، 1980 ، ص2838 .

[3] Klein, Philip A , the Management of Market- oriented economies: A Comparative Perspective Published by Belmont, California: Wadsworth Publishing Company, Inc Belmont, 1973, P,176.

[4] علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق – كلية الادارة والاقتصاد ، مديرية الكتب والمطبوعات للطبع والترجمة والنشر/ مطبعة الروضة ، 2009 ، ص306 .

[5] John Sloman and Mark Sutcliffe , Economics for business , prentice Hall Europe the publishing company , 1998 , P.548.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن خلال التعاريف السابقة يتضح بان مفاد السياسة المالية هي استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها العامة بما يحقق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك ضمن حدود الامكانيات المتاحة لتلك الدولة مع الاخذ بالاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي ، اذن هي برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة بذلك مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لأحداث آثار مرغوبة وتجنب الاثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع[1].

ثانياً : اهداف السياسة المالية :

للسياسة المالية عدة اهداف تختلف باختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة ، وتسعى الدولة لتحقيق تلك الاهداف عن طريق تكييف ادواتها المالية المتمثلة بالإيرادات والنفقات العامة ويمكن التطرق الى جملة من الاهداف على النحو الاتي :

1-تحقيق التوازن الاقتصادي :

تهتم السياسة المالية بتحقيق التوازن الاقتصادي كأحد اهم اهدافها سواء كانت دولاً متقدمة او دولاً نامية بمعنى الوصول الى الجهة الامثل للإنتاج ، وبهذا يتعين على الحكومة ان توازن بين نشاط القطاع العام والخاص للوصول الى اقصى حد ممكن من الانتاج فكلما كانت المشروعات في القطاع الخاص اقدر على الانتاج من المشروعات في القطاع العام كلما اوجب على الحكومة ان تمتنع عن التدخل المباشر وتحديد نشاطها على التوجيه بواسطة الاعانات والضرائب اذا تطلبت الضرورة كما ينبغي ان لا تقلل من المنافع التي يحصل عليها المجتمع نتيجة الانفاق الحكومي من قبل الدولة عن تلك المنافع التي يمكن الحصول عليها لو بقيت الموارد في ايدي الافراد .

وبتحقق التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص يصل مجموع المنافع للمنشآت الخاصة والنفقات العامة معاً الى اقصى حد مستطاع بمعنى اخر عندما يصل مجموع الدخل القومي الى اقصى حد ممكن، اي ان التوازن الاقتصادي يتحقق عندما نجد ان المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة قد تعادلت مع التكاليف الحدية التي تستقطعها الحكومة عند تحصيل ايراداتها من الافراد ، اي استغلال امكانيات المجتمع على اتم وجه للوصول الى الحجم الامثل للإنتاج [2].

وبهذا يتحقق التوازن العام اي التوازن بين مجموع الانفاق القومي وبين مجموع الناتج القومي بمستوى يسمح باستغلال جميع عناصر الانتاج المتاحة ، اذ تلجأ الدولة الى استخدام الكثير من ادوات السياسة

---

[1] عوف محمد الكفراوي ، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، سنة 1996 ، ص144 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، سنة 2002، ص ص 44-45 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية للوصول الى التوازن الاقتصادي كاستخدامها للضرائب والقروض والاعفاءات الضريبية وتقديم الاعانات ومشاركة الافراد في القطاع الخاص لتكوين المشاريع الاستثمارية وغيرها[1].

2-تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

من اكثر الاهداف التي تسعى السياسة المالية الى تحقيقها هو تحقيق حد ادنى من الاستقرار في الانتاج والتشغيل للتقليل من اثار التقلبات في الناتج والدخل والانفاق وما يترتب عليها من تقلبات في مستويات البطالة والتضخم وتأثيرها في حياة ومستوى رفاهية المجتمع ، اي الوصول بالاقتصاد القومي الى مستوى التشغيل او الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية[2].

اي ان على السياسة المالية ان تقوم بتكييف ادواتها (النفقات الحكومية والايرادات) بما يكفل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ، فعند حدوث كساد تقوم الدولة باستخدام سياسة مالية توسعية (زيادة الانفاق الحكومي وتقليل الضرائب) حتى لو اضطرت الحكومة لأحداث عجز في ميزانية الدولة شرط ان يكون عجزاً مالياً منظماً نتيجة التوسع بالأنفاق ، فضلاً عن استخدام الضرائب بشكل يشجع على الاستهلاك وزيادة الاستثمار بهدف زيادة كل من التشغيل والانتاج والعكس يحدث في حالة التضخم حيث تتبع الحكومة سياسة مالية انكماشية (خفض الانفاق وزيادة مستوى الضرائب) مما ينعكس على تحقيق فائض مالي في الميزانية العامة وبهذا يتحقق الاستقرار الاقتصادي[3] .

3-اعادة توزيع الدخل والثروة :

بإمكان السياسة المالية ان تؤدي دوراً بارزاً في اعادة توزيع الدخل والثروة بين افراد المجتمع من خلال استخدامها للإيرادات والنفقات العامة لتحقيق العدالة في التوزيع ، اذ تقوم الحكومة عن طريق فرض الضرائب وبالأخص الضرائب التصاعدية على دخول الطبقات الغنية في المجتمع وفرض الضرائب غير المباشرة وبمعدلات عالية على السلع الكمالية التي يقتصر استهلاكها على ذوي الدخول المرتفعة باستقطاع جزء من تلك الدخول واستخدامها كتحصيل ضريبي في سياستها الانفاقية من خلال انفاقها على مختلف المجالات كالتعليم والصحة وتقديم الاعانات الاجتماعية للطبقات الفقيرة في المجتمع (الضمان الاجتماعي) ، وكذلك تقديم الاعانات الاقتصادية لدعم اسعار السلع الغذائية الضرورية والتي يستفيد منها اصحاب الدخول المنخفضة بشكل اكبر من اصحاب الدخول المرتفعة ، مما يؤدي الى تحسن المستوى المعاشي لهذه الطبقات ورفع قدرتهم الشرائية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع[4].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية – تحليل جزئي وكلي ، مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1997 ، ص ص 241-242 .
[2] علي محمد خليل وسليمان احمد اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص18 .
[3] نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، مؤسسة الشباب الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 1984 ، ص 48 .
[4] صلاح العمر ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة العاني للنشر والتوزيع ، بغداد 1981 ، ص330 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-تحقيق التنمية الاقتصادية .

تلعب السياسة المالية دوراً ايجابياً لخلق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع ، حيث تستخدم الدولة كل الوسائل والامكانيات لتوفير المال اللازم للوصول الى هذا الهدف مع الحرص على تجنب الوسائل التمويلية التضخمية والاعتماد على المدخرات الوطنية ، فيما يخص الاستثمار الخاص والذي يعتمد على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الاعمال لتمويل نشاطه، وعلى الدولة تحفيز الافراد على الادخار وتوجيههم للاستثمار المفيد ضمن خطط التنمية الشاملة وعدم التوجه نحو الانفاق الاستهلاكي غير الضروري والمتمثل بالأنفاق على السلع الكمالية ، اما ما يتعلق باستثمارات الدولة فيكون تمويل تلك الاستثمارات من خلال [1]:

أ- مدخرات الدولة : والمتمثلة في صافي نشاط المؤسسات التي تملكها الدولة .

ب- فائض الموازنة الجارية للخدمات : وذلك من خلال ايجاد علاقة تبادلية بين زيادة الايرادات الجارية للخدمات وتخفيض الاستخدامات الجارية .

ت- اللجوء للقروض الداخلية : اي القروض السليمة بمعنى القروض الحقيقية الناجمة من الادخار الاختياري لا الادخار الاجباري في اذونات الخزينة او سندات التنمية .

ث- التمويل من الخارج : عن طريق تشجيع الصادرات وزيادتها ، او عن طريق القروض الخارجية او جذب رؤوس الاموال الخارجية للاستثمار داخل البلد .

5-تحقيق مستوى الاستخدام الكامل :

اخذ هدف تحقيق الاستخدام الكامل من قبل السياسة المالية اهتماماً كبيراً من حكومات البلدان المختلفة ولاسيما بعد ازمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي (1929-1932) ، حيث اصبح الواقع يتطلب تدخلاً من قبل الحكومات لمختلف البلدان بغية تحقيق هذا الهدف المهم بواسطة استخدام السياسة المالية ، فإذا كان الاقتصاد يعاني من مشكلة البطالة فتكون معالجة هذه المشكلة عن طريق السياسة المالية من حيث قيام الحكومة بزيادة انفاقها او تخفيض حجم الضرائب او استخدام كلا الاداتين ، اي زيادة الطلب الكلي الفعال الذي اكد عليه الاقتصادي (كينز) في ذلك الوقت وبالتالي زيادة الطلب على العمالة ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي ، اذ ان العلاقة بين الطلب الكلي ومستوى العمالة هي علاقة طردية اي بزيادة الطلب الكلي يزيد المنتجين من انتاجهم وبهذا يزيد الطلب على القوى العاملة مما يعني حدوث ارتفاع في مستوى العمالة [2].

---

[1] طارق الحاج ، مصدر سابق، ص206 .

[2] فريق اجياد مطر ، تأثير السياسة المالية على المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1970-2009) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد ، سنة 2012 ، ص ص 14-15 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : ادوات السياسة المالية :

وهي الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية ، والمتمثلة بأدوات الجباية وادوات الانفاق العام وغيرها من الادوات او الوسائل المالية التي يمكن من خلالها التأثير على حالة النشاط الاقتصادي القائم . ويختلف استخدام الادوات المالية من بلد لآخر تبعاً لدرجة النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي ، وفيما يأتي نستعرض اهم هذه الادوات والمتمثلة بـ:

1-النفقات العامة :

وهي احد الوسائل المالية الهامة التي يمكن من خلالها التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا زاد حجم الانفاق الحكومي يزداد الطلب الكلي وهذا ما يحدث في حالات الركود الاقتصادي مما يشجع على زيادة الانتاج ، والعكس يحصل في حالات التضخم[1] ، وتطورت النفقات العامة مع التطورات الاقتصادية الحاصلة في الدول اذ لم تعد حيادية بل اصبحت نفقات هادفة ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويختلف اثرها على المجتمع حسب اختلاف نوع وطبيعة تلك النفقات مما ابرز الحاجة الملحة الى وضع سياسات إنفاقيه هادفة ومتلائمة مع الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول ووفقاً لوفرة الموارد الاقتصادية المتاحة ودرجة النمو والفلسفة الاقتصادية للسلطات الحاكمة فيها [2].

وتصنف النفقات العامة تبعاً لعلاقتها بالثروة القومية اي مدى مساهمة تلك النفقات في تكوين رأس المال الثابت القومي الى [3]:

أ-نفقات جارية (استهلاكية) .

ب-نفقات رأسمالية (استثمارية) .

فيما يخص النفقات الجارية والتي يقصد بها النفقات التي تتكرر بصورة دورية ومنظمة من قبل الدولة[4]، لضمان تسيير الجهاز الاداري للدولة وتشمل الاجور والرواتب والمشتريات من السلع والخدمات، وفوائد القروض المستحقة الداخلية والخارجية واعانات البطاقة التموينية واعانات الانتاج والبطالة وغيرها، وان هذا النوع من الانفاق سواء كان حقيقياً او مدفوعات تحويلية كالإعانات لا يسهم اطلاقاً في تكوين رأس المال، فضلاً عن اثر هذه النفقات على ثروة البلد اذ تؤدي الى اندثار جزء كبير من هذه الثروة ذلك

---

(1) علي كنعان ، الاقتصاد المالي ،مصدر سابق ، ص326 .

(2) عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام ((دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية))، مركز دراسة الوحدة العربية للنشر، بيروت ، 1997، ص45.

(3) علي محمد خليل وسليمان احمد اللوزي ، المالية العامة ، مصدر سابق ، ص ص 104-105 .

(4) احمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم ، الاقتصاد المالي (الوضعي والاسلامي) ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، سنة 2005 ، ص 50 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظراً لحجم الطبقات التي يتم الانفاق الجاري عليها والتي تمثل اكبر فئة في المجتمع [1].

اما النفقات الاستثمارية (الرأسمالية) فهي النفقات التي تسهم في تكوين رأس المال القومي كالأنفاق في الحصول على الآلات والمعدات وعلى الاراضي والابنية والانشاءات ، كأنشاء السدود والابنية المدرسية وتشييد الطرق والجسور والمستشفيات العامة ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والمشاريع الصناعية ... الخ ، اي ان هدف هذا النوع من الانفاق يكون في زيادة الدخل القومي وإنمائه واستقراره وقد توسعت الدول الرأسمالية في هذ النوع من الانفاق منذ الكساد الكبير عام 1929 وزادت نطاقه بعد الحرب لإعادة واصلاح ما دمرته الحروب[2].

ويتميز هذا النوع من الانفاق بسهولة تقديره ودقته ، اما تمويله فيكون من الايرادات العادية وغير العادية ، فالأنفاق الجاري يتم تمويله من الايرادات العادية كالضرائب والرسوم والايرادات من املاك الدولة ، بينما يتم تمويل الانفاق الرأسمالي او الاستثماري بالاعتماد على القروض العامة والمساعدات .

2-الايرادات العامة :

هي المصادر التي تحصل منها الدولة الاموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل اشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع[3].

ولم تعد الايرادات العامة فقط وسيلة لتغطية الانفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظائفها التقليدية كالدفاع والامن والقضاء بل اصبحت الايرادات العامة من اهم ادوات السياسة المالية التي لم تقتصر على تحقيق الهدف المالي بل تعداه الى الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تختلف اهميتها باختلاف النظام السياسي والاقتصادي القائم في الدول[4]. وسنوضح اهم مصادر الايرادات العامة والتي تشمل :

أ- <u>الضرائب :</u>

تعد الضريبة من اهم الادوات المالية نظراً لأنها توفر للخزينة العامة التمويل اللازم للإنفاق الحكومي فضلاً عن كونها وسيلة سيادية تعبر عن دور الدولة ووجودها وسيادتها لذلك سميت باسم (الايرادات السيادية) ولا يستطيع الافراد الاعتراض عليها او عدم دفعها ، اضافة لذلك فان استخدام الضرائب يعد عاملاً مهماً للتأثير على الحياة الاقتصادية من حيث اثرها على إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق الانصاف الاجتماعي[5].

---

(1) Bowman Mary Jean and Bach George Leland , Economic Analysis and public policy , printed – Hall /INC-New York , 1974 , P.P. 725-726 .

(2) محمد جمال ذنيبات ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية والدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2003 ، ص74.

(3) محمد طاقة وهدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 75 .

(4) علي محمد خليل وسلمان احمد اللوزي ، مصدر سابق ، ص148 .

(5) علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، مصدر سابق ، ص 324 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا يمكننا ان نعرف الضرائب على انها (اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل ، وذلك لتغطية الاعباء العامة وتحقيق اهداف الدولة المختلفة)[1].

ب-القروض العامة :

يحدث في الكثير من الاحيان ان تحتاج الدولة الى الاموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتزايدة والتي لا تسمح الايرادات الاعتيادية وبالأخص المستحصلة من الضرائب بتغطيتها ، فتلجأ الدولة في مثل هذه الحالات الى اقتراض الاموال وبذلك اتجهت الدولة الى القروض العامة باعتبارها اداة فعالة لامتصاص المدخرات وتعبئتها للاقتصاد[2]. ويمكن تعريف القرض العام بانه (مبالغ من المال تحصل عليها الدولة باللجوء الى الغير وهم الافراد او المؤسسات المالية او من المصارف ،مع التعهد برد مبلغ القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه وفقاً لشروطه)[3].

ان القروض العامة هي وسيلة استثنائية تلجأ اليها الدول وفق الظروف الراهنة التي تمر بها، واصبحت وسيلة عادية نظراً لان اغلبية ميزانيات دول العالم تعاني من حالة العجز المالي ، وتقسم القروض العامة على عدة انواع تبعاً للمعيار الذي تستند اليه هذه القروض وأحد هذه التقسيمات هو :

1- قروض داخلية [4]: وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من (الافراد او المؤسسات) في اقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانون مواطنين او اجانب وتتمتع القروض الداخلية بميزة حرية الدولة في تحديدها ، اذ انها تضع شروط القرض وتحدد مدته وكيفية السداد ، اضافة الى ان طاقة الدولة على الحصول على هذا النوع من القروض اكبر بكثير من طاقتها على الاقتراض من الخارج .

2- قروض خارجية : وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الاجنبية والهيئات والمؤسسات المالية الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD [5] ، ، ومن الجدير بالذكر انه رغم مساهمة هذه القروض في زيادة الانتاج في الداخل اذا استخدمت بشكل صحيح الا انها تتضمن مشاكل اخرى والمتضمنة عبء دفع اقساط هذه القروض والفوائد المترتبة عليها ما يُحمل الاقتصاد القومي للدولة المقترضة اعباء حقيقية في حال عدم توجيه اموال هذه القروض نحو زيادة الاستثمارات ورفع مستوى الدخل وبناء الجهاز الانتاجي لغرض توفير العملات الاجنبية اللازمة لسد مبلغ وفوائد القرض .

وهناك ايرادات اخرى تحصل عليها الدولة يمكن ايجازها بالاتي :

---

[1] طارق الحاج ، المالية العامة ، مصدر سابق ، ص47 .
[2] محمد طاقة وهدى العزاوي ، مصدر سابق ، ص147 .
[3] عادل احمد حشيش ، اساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1992 ، ص221 .
[4] طارق الحاج ، مصدر سابق ، ص106 .
[5] محمد طاقة وهدى العزاوي ، مصدر سابق ، ص155 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- ايرادات الدولة من املاكها (الدومين) [1] : ويقصد بمصطلح الدومين ممتلكات الدولة بغض النظر عن طبيعتها ، عقارية او منقولة ونوع مليكتها سواء كانت عامة او خاصة، وينقسم الدومين على قسمين هما (الدومين العام) و(الدومين الخاص) .

2- ايرادات الدولة من الرسوم والاتاوة : يمكن تعريف الرسم بصورة عامة بانه (مبلغ من النقود يدفعه الفرد للدولة او احد هيئاتها لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له بناءً على طلب ذلك الفرد)[2].

اما الاتاوة فتعرف على انها (مبلغ نقدي جبري تفرضه الدولة على اصحاب العقارات بنسبة المنفعة التي حققوها من جراء قيامهم ببعض الاشغال او الاعمال العامة ، ومن امثلتها الطرق والكهرباء والمجاري)[3].

3- ايرادات الدولة من الغرامات : وهي مبالغ نقدية تفرض كعقوبة على الافراد المخالفين للقانون في الدولة بهدف سيادة القانون فيها والمتمثلة بالغرامات التي تفرضها المحاكم على المخالفات المرورية ويختلف مبلغ الغرامة على درجة المخالفة والاعتداء المحدد من قبل القانون في البلد بصرف النظر عن المقدرة المالية للفرد على دفع مبلغ الغرامة ، لكنها لا تعتبر من المصادر المهمة التي يمكن الاعتماد عليها من حيث التمويل نظراً لحصيلة هذا النوع من الايرادات والتي تكون عادة صغيرة وغير منتظمة[4] .

4- الاعانات : هي مبالغ نقدية تدفعها الدولة للمستهلكين أو المنتجين بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك وزيادة معدلات النمو الاقتصادي[5]، أو قد تخصصها الدولة لمساعدة بعض القطاعات الاقتصادية او او الاجتماعية لغرض احداث تغييرات هامة في تلك القطاعات. وقد تكون هذه الاعانات داخلية يقدمها الافراد بدافع وطني لمساندة الحكومة وتكون حصيلتها منخفضة جداً ، او اعانات خارجية تقدمها الدول او افراد في الخارج وقد تأخذ الاعانات الخارجية شكلاً نقدياً تدفع بالعملة الاجنبية على شكل نقود او تأخذ شكلاً عينياً كتقديم السلع والخدمات للدولة الفقيرة من قبل الدول الغنية.

5- الموازنة العامة :

ان جميع الدول الحديثة على اختلاف انظمتها متفقة على ان يسير نشاطها المالي وفقاً لبرنامج محدد بصورة دقيقة ، يشمل مجموع نفقات الدولة وايراداتها التي تقودها مسبقاً (لسنة على العموم)

---

[1] طاهر الجنابي ، علم العامة ولتشريع المالي ، مكتبة السنهوري للنشر – بغداد ، 2012 ، ص57 .
[2] محمد طاقة وهدى العزاوي ، مصدر سابق ، ص81 .
[3] طاهر الجنابي، مصدر سابق ، ص60 .
[4] علي محمد خليل وسليمان احمد اللوزي ، مصدر سابق ص ص 169-170 .
[5] علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، مصدر سابق ، ص 278 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتفصلها في بيانات تقترن بالصفة الاجبارية عن طريق السلطة التشريعية في اكثر الاحيان ، ويطلق على هذا البرنامج (الموازنة العامة) ، فالموازنة ما هي الا انعكاس لدور الدولة ونشاطها الاقتصادي اذ تطور هذا المفهوم بتطور الفكر المالي ، فبعد ان كان مفهوم الموازنة يقتصر على القواعد الحقوقية والحسابية اصبح الان يتعدى ذلك ، بحيث وصل كما يقول العالم الفرنسي (هنري لوفنبرجر) الى حدود المصير الاقتصادي والسياسي للامة[1]. وعرفت الموازنة العامة على انها (خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وايراداتها خلال فترة قادمة لمدة سنة واحدة او اقل ، ويكون هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية في الدولة ، وتعد الموازنة العامة وسيلة من وسائل الدولة لتحقيق اهدافها بحكم صلتها الوثيقة بالاقتصاد)[2].

ومع تطور دور الدولة من الحياد الى التدخل والى قيادة النشاط الاقتصادي ككل فقد تطور مفهوم المالية العامة للدولة مما ترتب عليه اتساع مفهوم الموازنة العامة واستخدمت كأداة في تنفيذ السياسة المالية من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وتمثلت اهدافها الاقتصادية بالسعي لتحقيق التوازن الاقتصادي ، ففي فترات الرواج والازدهار يتم استخدام سياسة مالية مقيدة تكون فيها الموازنة العامة في حالة فائض اي (تكون الايرادات اكبر من النفقات) من اجل سحب بعض القوة الشرائية وتخفيض الطلب الكلي مما يكبح جماح التضخم ويقلل اضراره ، اما في حالة الركود او الكساد فان السياسة المالية تكون سياسة توسعية يتم تنفيذها من خلال موازنات عامة في حالة العجز (الانفاق اكبر من الايرادات) ، بهدف نقل الاقتصاد الى مستوى الاستخدام الكامل، اما اهدافها الاجتماعية فتظهر من خلال حدوث توازن اجتماعي عن طريق استخدام الموازنة العامة ، ففي حالة الحصول على الإيرادات من الضرائب المباشرة(التصاعدية) والتي يتحمل عبئها طبقات الافراد ذوي الدخل المرتفع والمستخدمة في تغطية انواع النفقات العامة والتي يستفيد منها الافراد ذوو الدخل المنخفض ، وهذا يقود الى اعادة توزيع الدخل القومي ، فضلاً عن استخدام الموازنة العامة كوسيلة للتوجيه الاجتماعي كتقديم بعض الاعفاءات الضريبية او تقديم المنح والحوافز ... الخ[3].

وعليه اصبحت الموازنة اداة رئيسة في تحقيق التفاعل والتكامل بين كل من الاقتصاد العام والخاص ووسيلة لدفع النمو وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمالي ، وتحقق الموازنة العامة من خلال سياستها المالية.

---

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي ، مصدر سابق ، ص 165.
[2] طاهر الجنابي ، مصدر سابق ، ص 102 .
[3] عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن ،2003،ص ص 50-510

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية

ان السياسة المالية بشكل عام وثيقة الصلة بالائتمان المصرفي ، اذ انها تتصرف اساساً الى تكييف مستوى النفقات العامة او تكييف مستوى الايرادات العامة او تكييفهما معاً بما يتضمن تحقيق الاهداف المرسومة للسياسة المالية والتي تسعى الى تحقيقها وفق ظروف معينة ، لذا فان السياسة المالية وعن طريق ادواتها المعروفة (الايرادات – النفقات – صافي الموازنة – الدين العام) تستطيع ان تأثر على الائتمان المصرفي من حيث حجمه وكلفته بشكل ايجابي او سلبي حسب طرق استخدام هذه الادوات. وسنوضح العلاقة بين كل من الائتمان والمتغيرات المالية عينة البحث بالشكل الاتي[1] :

اولاً : علاقة الائتمان المصرفي بالإيرادات العامة .

عندما تستهدف السياسة المالية زيادة ايرادات الدولة عن طريق فرض الضرائب او الاقتراض من الجهاز المصرفي او غير المصرفي وزيادة الرسوم وغيرها من الادوات التي تستخدمها الدولة للحصول على ايرادات عامة ، فان الاجراءات المتخذة سوف تؤثر على حجم وكلفة الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية للشرائح المختلفة في المجتمع ، مثلاً في حال فرض الدولة ضرائب تصاعدية عالية بغية الحصول على الايرادات العامة فان تأثير الضرائب على دخول الافراد والمشاريع تأثير مباشر من حيث انخفاض حجم هذه الدخول والتي كان سيوجه اغلبها نحو المصارف على شكل ايداعات مصرفية مما يؤثر على حجم فائض الدخول لهؤلاء الافراد والشركات والمشاريع والمتمثلة بانخفاض ارصدتهم النقدية وانعكاسها على انخفاض حجم ايداعاتهم بل قد يؤدي الى سحب ما موجود من تلك الودائع لدى المصارف لمواجهة الالتزامات الضريبية وغير الضريبية المترتبة على اعمالهم مما يؤدي الى انخفاض حجم الموجودات النقدية لدى المصارف وبالتالي انخفاض قدرة تلك المصارف من حيث منح الائتمان المصرفي او التوسع فيه، والعكس في حال خفضت الدولة حجم الضرائب او قدمت اعفاءات ضريبية على اقامة مشاريع معينة سوف تترك الافراد والمشاريع والشركات المستثمرة على اثر ذلك فائضاً نقدياً من دخولهم يتم ايداع اغلبها في المصارف التجارية نتيجة ازدياد حجم الارصدة النقدية لديهم ما يزيد من حجم الودائع المصرفية التي تعد الاساس في منح الائتمان مما يسمح لتلك المصارف بالتوسع في عملية منح الائتمان المصرفي. فضلاً عن تأثير تحصيل الايرادات الاخرى المتمثلة بالاقتراض من المصارف او الافراد او البنك المركزي على حجم الموجودات في المصارف بشكل يزيد او ينقص من تلك الموجودات

---

[1] للمزيد حول العلاقة بين الائتمان المصرفي والايرادات العامة ينظر في :
- فليح حسن خلف الغزي ، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 1975 ، ص 346 .
- علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، مصدر سابق ، ص ص 131-132 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانعكاسها على التوسع او تقليص حجم الائتمان المصرفي وفق طريقة تحصيل هكذا نوع من الايرادات وطريقة استخدامها.

ثانياً : علاقة الائتمان المصرفي بالنفقات العامة .

عندما تقوم الدولة بزيادة حجم نفقاتها فان هذا الاجراء بشكل عام يؤدي لزيادة حجم دخول الافراد من خلال قيام الدولة بالإنفاق الجاري المتمثل بزيادة رواتب موظفين او زيادة الانفاق على المشاريع الاستثمارية الجديدة او القائم منها مما يؤدي لزيادة الدخل القومي ، أو تقديم الدعم المالي لنوع معين من الاستثمارات الاقتصادية الذي يسهم بتكوين رؤوس الاموال مما يزيد من حجم الارصدة النقدية لدى الافراد والمشاريع وبالتالي زيادة حجم الادخارات، اذ ان تأثير الانفاق العام على الادخار هو تأثير مباشر أي ان زيادة الانفاق تؤدي لزيادة الدخول بشكل عام ، وبما ان الافراد عند زيادة دخولهم يميلون للادخار لذلك تكون العلاقة طردية بين زيادة الانفاق العام والادخار،[1] وكل هذا سوف يسهم بزيادة حجم الودائع لدى المصارف نتيجة قيام الافراد بإيداع جزء من دخولهم نتيجة لازديادها على اثر زيادة الانفاق ، وكذلك تقديم الدعم للمشاريع الاستثمارية المتمثلة بمشاريع البنى التحتية مما يزيد من انتاج هذه المشاريع ويزيد من ارباحها وبالتالي يتم ايداع اغلب تلك الارباح في المصارف ما يزيد من حجم الارصدة النقدية لدى تلك المصارف[2]، وزيادة قابلتها على منح الائتمان المصرفي لتوفر ودائع مصرفية كافية من جهة وتوسع حجم النشاطات الاقتصادية نتيجة لازدياد الانفاق العام مما يستلزم معه التوسع بمنح الائتمان لتمويل تلك النشاطات من جهة اخرى ، والعكس يحصل في حال قيام الدولة بخفض حجم الانفاق العام اذ تقل الدخول والارصدة النقدية في المجتمع وتقل الودائع وتقل الارصدة النقدية لدى المصارف ومن ثم تضطر المصارف التجارية الى تضييق نطاق الائتمان المصرفي ، كما ان تقليص حجم الانفاق العام قد يترتب عليه تقليص النشاطات الاقتصادية مما يؤدي الى تقليص حاجة المجتمع الى الائتمان بحكم تقلص حجم هذه الانشطة فيه ، لذا فان السياسة المالية تؤثر تأثيراً مباشراً في حجم الائتمان المصرفي سواء من ناحية الايرادات العامة او النفقات العامة[3].

ثالثاً : علاقة الائتمان المصرفي بصافي الموازنة .

يمكن ان تظهر العلاقة بين الائتمان المصرفي و صافي الموازنة من خلال الاسلوب الذي يمكن ان تستخدمه الدولة من حيث طريقة تمويل عجز موازنتها سواء كان عجزاً مفتعلاً أو غير مفتعل ، وطريقة استخدام الفائض المالي الحاصل في الموازنة ، أي الاثار التي تظهر على مجموع الموجودات المتوفرة في المجتمع بشكل عام وعلى موجودات المصارف التي تعد العمود الاساس لمنح الائتمان بشكل خاص ،

---

(1) علي كنعان ، الاقتصاد المالي، مصدر سابق ، ص 270 .
(2) المصدر نفسه ، ص ص 210-211 .
(3) فليح حسن خلف الغزي ، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق ،ص ص 346-347 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالعجز في الميزانية يزيد من حجم الموجودات في المجتمع فيما ينقص الفائض المالي من حجم هذه الموجودات[1].

وسنوضح اثر تمويل الموازنة واستخدام الفائض على الائتمان المصرفي كالاتي :

1- طرق تمويل عجز الموازنة واثرها على الائتمان المصرفي :

ويمكن إجمال اهم المصادر لتمويل عجز الموازنة الحكومي بالاتي:

المصدر الاول / التمويل المحلي :

ويشمل عدة مصادر يمكن للحكومة من خلالها تمويل الموازنة محلياً سواء عن طريق الاقتراض من البنك المركزي او من البنوك التجارية او الاقتراض من الجمهور (الافراد) ، وسنبين اثر كل مصدر على الائتمان المصرفي :

أ-الاقتراض من البنك المركزي :

ان درجة استقلال البنك المركزي هي ما يحدد موقف الحكومة من حيث الاقتراض منه من عدم الاقتراض ، ويظهر تأثير الاقتراض من البنك المركزي على دخول الافراد من حيث زيادتها نتيجة قيام الحكومة بزيادة نفقاتها الممولة من تلك القروض ، وبالتالي ولد لدى الافراد نقوداً عالية القوة ما ادى الى زيادة ودائعهم لدى المصارف التجارية وازدادت بذلك احتياطيات تلك المصارف مما سمح لها بالتوسع وارتفاع قدرتها على منح الائتمان المصرفي على اثر ذلك ، أي ان تأثير الاقتراض من البنك المركزي على حجم الائتمان الممنوح هو تأثير ايجابي ولا يؤدي لنقص الاحتياطيات في البنوك التجارية[2] . ولا تختلف طريقة تمويل العجز من قبل البنك المركزي عن طريقة التمويل بالإصدار النقدي الجديد (طبع النقود) إذ ان الاقتراض من البنك المركزي لا يترتب عليه نقل القوة الشرائية من جهة الى جهة اخرى ، ذلك لأنه مجرد قيود دفترية بين مؤسستين حكوميتين وكذلك الحال عند التمويل بالإصدار النقدي الذي يؤدي بشكل مباشر لزيادة عرض النقد وكلا الوسيلتين اعلاه تعمل على زيادة السيولة لدى الجمهور وزيادة سيولة المصارف التجارية مما يوفر للمصارف القدرة على التوسع في نطاق منح الائتمان[3].

---

(1) عبد المنعم السيد علي ونزار سعدالدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 385 .

(2) عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية (مع اشارة خاصة للعراق) ، ج1 ، جامعة مستنصرية ، 1984، ص ص 405-406 .

(3) باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقوديين) ، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الرحمن عبد الفتاح ، مراجعة محمد ابراهيم منصور ، تقديم سلطان محمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1978 ، ص 74.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-الاقتراض من المصارف التجارية[1].

تلجأ الحكومة لتمويل عجز الموازنة بالاقتراض من المصارف عندما تكون السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي تتمتع بالاستقلالية التامة والقوية ويكون تأثير هذا النوع من الاقتراض او التمويل مختلفاً باختلاف الحالات التي تمر بها هذه المصارف والتي يمكن اجمالها بالحالتين الاتيتين :

الحالة الاولى : عندما تتوفر لدى المصارف التجارية احتياطيات نقدية فائضة تستطيع معها ان تواجه طلب الحكومة على الاموال الموجودة بحوزة تلك المصارف دون ان تضطر هذه المصارف الى تخفيض حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، ففي هذه الحالة لن يتأثر الائتمان المصرفي سلباً بل على العكس قد يزداد حجم الائتمان لزيادة احتياطيات المصارف التجارية نتيجة لقيام الحكومة بإنفاق تلك القروض[2]، مما يزيد من حجم الدخول لدى المجتمع سواء دخل الافراد او المؤسسات والشركات لتأثرهم بشكل وحجم ذلك الانفاق ، ما زاد من عرض النقد وزاد على اثره حجم الودائع المصرفية الاساسية في عملية منح الائتمان .

الحالة الثانية : وهي عكس الحالة الاولى في حال عدم توفر فوائض نقدية لدى المصارف التجارية لتمويل طلب الحكومة على الاموال لتغطية عجز الموازنة ، فعندئذ يمكن ان تلبي طلب الحكومة بإحدى الطريقتين او كلاهما ، وهنا يكون تأثر الائتمان المصرفي سلباً او ايجاباً حسب نوع كل طريقة وكالاتي :

1-قيام البنك المركزي من اجل ان يؤثر في احتياطيات المصارف التجارية بزيادة حجم تلك الاحتياطيات باستخدام ادوات السياسة النقدية مثل تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني لتلك المصارف لزيادة سيولتها النقدية ، او قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة وفي كلا الامرين تزداد الاحتياطيات الفائضة في المصارف التجارية ما يؤثر بشكل ايجابي على الائتمان المصرفي من حيث زيادة قدرة تلك المصارف على التوسع بمنح الائتمان .

2-قد تقوم المصارف التجارية عند تقدم الحكومة لطلب اموال الاقتراض منها بتقليص حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص (افراد او مشاريع) وذلك لان حجم الاموال المعدة للإقراض زاد بشكل اكبر من حجم الاموال المعروضة من قبل هذه المصارف ، وهنا يكون تأثر الائتمان بشكل سلبي في هذا الاجراء مما يؤدي الى نشوء ظاهرة المزاحمة المالية ،أي مزاحمة القطاع العام (الدولة) للقطاع الخاص على القروض المقدمة من المصارف التجارية ، وبهذا سوف تزداد كلفة الائتمان وسينخفض حجمه المقدم للقطاع الخاص .

---

[1] عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى ، مصدر سابق ، ص 386 .
[2] محمد طاقة وهدى العزاوي ، مصدر سابق ، ص 159 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- الاقتراض من القطاع الخاص غير المصرفي (الاقتراض من الجمهور) :

يتم تمويل العجز الحاصل في الموازنة عن طريق الاقتراض من الجهاز غير المصرفي وذلك من خلال الخزينة العامة ،اذ يتم بيع السندات الحكومية وطرحها الى الجهاز غير المصرفي والمتمثل بـ(الافراد ومؤسسات الاعمال والمشاريع الاستثمارية وشركات التأمين ، وغيرها من مختلف المؤسسات)، وذلك لتمويل زيادة حجم النفقات الحكومية المتزايدة ، ويتأثر الائتمان المصرفي سلباً من حيث انخفاض حجمه الممنوح من قبل المصارف التجارية عندما يقوم الافراد بشراء تلك السندات الحكومية في حال عدم توفر فوائض نقدية لديهم لشراء تلك السندات خاصة اذا كان هذا الاقتراض اجبارياً مما قد يلجأ هؤلاء الافراد لسحب ودائعهم من المصارف حيث تقلل احتياطيات المصارف وتقل قدرتها على التوسع او منح الائتمان لمختلف الشرائح المتقدمة لطلبه[1] ، لكن عندما يستلم الافراد مدفوعات جديدة من قبل الحكومة والتي تمثل دخولاً اضافية لهم سوف تزداد احتياطيات المصارف بنفس مقدار الودائع المسحوبة من قبل الافراد سابقاً أي بعبارة اخرى ان تأثير هذا النوع من الاقتراض لتمويل العجز على وفرة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هو امر صعب التكهن به ، لأنه يعتمد على مقدار الايداعات الجديدة لدى المصارف التجارية والاحتياطيات النقدية التي ستحصل عليها تلك المصارف على اثر ذلك [2].

المصدر الثاني : التمويل بالاقتراض من الخارج :

تلجا اغلب الدول وبالأخص الدول النامية الى القروض الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة في حال عدم قدرة المصادر المحلية والمتمثلة بالمصادر السابقة لتغطية العجز الحاصل او عدم كفاية الاموال المستحصلة منها ، إذ تقوم الدولة بإصدار سندات لغير المقيمين وبالعملة الاجنبية مقابل الحصول على مبلغ من المال بقيمة القرض ، وتظهر آثار هذا النوع من التمويل على الائتمان المصرفي من حيث طريقة إنفاق ذلك القرض وعند سداد قيمته والفوائد المترتبة عليه ، أي ان القروض الخارجية تؤدي الى دعم النشاط الاقتصادي داخل الدولة المقترضة ، من حيث دخول رؤوس اموال الى تلك الدولة بالعملة الاجنبية[3]. وتقوم السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية مقابل حصيلة تلك القروض الخارجية لكي تستخدمها بتمويل العجز من حيث زيادة النفقات الحكومية ، ففي حال انفقت الحكومة الاموال النقدية الجديدة التي حصلت عليها قطاعات خدمية واستثمارية فان هذا سيضع بين ايدي القطاع الخاص غير المصرفي كالأفراد والمؤسسات غير الحكومية والشركات وغيرهم نقوداً جديدة يتم ايداعها لدى المصارف التجارية مما يؤدي لزيادة حجم الاحتياطات المصرفية ما يسمح للمصارف بالتوسع بتقديم التسهيلات

---

[1] سوسن كريم هودان الجبوري ، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (2003-2013) باستخدام نموذج (Johansen) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد /17 ، العدد /3 ، 2015 ، ص ص 172-173 .

[2] عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى مصدر سابق ، ص 386 .

[3] محمد جمال ذنيبات ، مصدر سابق ، ص205 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الائتمانية المختلفة ، أي ان هذا الامر يشبه اثر الاقتراض من الجهاز المصرفي[1]، لكن عندما يحين موعد تسديد قيمة القرض الخارجي وعدم كفاية ايرادات الدولة للوفاء بقيمة القرض وفوائده فعندها قد تقوم الدولة بفرض ضرائب مباشرة او غير مباشرة على الافراد والمشاريع او العمال او المواطنين لزيادة حصيلة الايرادات مما يؤثر سلباً على حجم مدخراتهم لان الادخار هو اول ضحايا الضريبة [2] ، مما يؤدي الى انخفاض احتياطياتهم النقدية في المصارف وهروب رؤوس الاموال الى الخارج خوفاً ومن ارتفاع او زيادة الضرائب على رؤوس الاموال والذي ينعكس سلباً على حجم الودائع المصرفية ثم على حجم منح الائتمان المصرفي ، أي ان العبء الحقيقي للقروض الخارجية يتمثل باقتطاع جزء من ثروة البلد وتحويلها للخارج، في حين كان من الممكن استخدام تلك الثروة في الداخل لزيادة الدخل والانتاج محلياً مما يؤثر بشكل ايجابي على حجم الاحتياطيات وبالتالي حجم الائتمان [3].

2- طرق استخدام الفائض المالي في الموازنة واثره على الائتمان المصرفي .

بعد معرفة علاقة الائتمان المصرفي بعجز الموازنة من حيث الطرق التي تستخدمها الدولة للحصول على الاموال لتغطية العجز ظهرت آثار سلبية واخرى ايجابية على حجم السيولة في الاقتصاد بشكل عام وعلى السيولة لدى المصارف التجارية وتأثيرها بالائتمان المصرفي بشكل خاص ، كذلك يمكن معرفة علاقة الفائض المالي بالائتمان المصرفي والاثار التي يتركها استخدام هذا الفائض على حجم الائتمان من حيث ايداعه لدى البنك المركزي او المصارف التجارية او استخدام ذلك الفائض في اطفاء الديون المترتبة بذمة الدولة . وبهذا يمكن اجمال استخدامات الفائض المالي واثرها على الائتمان المصرفي بالحالات الاتية [4]:

أ- قد تستخدم الحكومة الفائض لزيادة نقد الخزينة وودائعها لدى البنك المركزي او لدفع ديون الخزينة للبنك المركزي ، في هذه الحالة ينكمش عرض النقد المتاح امام الافراد بسبب تقليص حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية مما يؤدي الى تقليص وفرة الائتمان المصرفي وارتفاع مقدار كلفته . أي ان استخدام الفائض بهذه الطريقة اثر سلباً على حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية .

ب- اذا استخدم الفائض لزيادة ودائع الحكومة بصورة ايداعات لدى البنوك التجارية ، مما يؤدي الى زيادة متطلبات الاحتياطي القانوني اللازم على اثر ذلك والذي يؤدي مبدئياً الى تقليص عرض النقد لدى

---

(1) عوض فاضل اسماعيل ، الانفاق الحكومي ((دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية)) ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2003، ص500 .

(2) علي كنعان ،الاقتصاد المالي ، مصدر سابق ، ص 331 .

(3) محمد جمال ذنيبات ، مصدر سابق ، ص206 .

(4) للمزيد حول طرق استخدام الفائض المالي ينظر في :
- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى ، مصدر سابق ، ص ص 387-388 .
- عبد الرحمن عبيد جمعة وحالوب كاظم معلة ، الهيمنة المالية ((مدخل نظري لمفهومها واسبابها وآثارها)) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد /4 العدد /9 ، 2012 ، ص ص 36-38 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمهور لكن بدرجة اقل من الحالة الاولى اعلاه ، ثم انخفاض وفرة الائتمان في المصارف التجارية لكن بدرجة اقل ايضا عن الحالة السابقة وذلك لان المصارف لن تفقد من احتياطياتها النقدية شيئاً .

ت– اما اذا استخدم الفائض لإطفاء ديون الحكومة الخاصة بالمصارف التجارية من خلال شراء السندات الحكومية من هذه المصارف فان الاحتياطيات النقدية لهذه الاخيرة سترتفع مما يؤدي الى زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي .

ث– اما اذا قامت الحكومة باستخدام الفائض لإطفاء ديونها وسنداتها لدى الجمهور ، فان ذلك لن يؤثر على الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية ولا يؤثر ايضاً على حجم الائتمان المصرفي ، ذلك لان ودائع الجمهور لدى تلك المصارف ستزداد كلما اطفأت الحكومة جزء من سنداتها ولن يتأثر عرض النقد لدى الجمهور ايضاً على اثر ذلك ، لان الفائض سيعود كمدفوعات لإطفاء الدين الحكومي العام الذي يحتفظ به الافراد.

وهكذا فان مجمل تأثيرات الفائض المالي الحاصل في الموازنة على الاقتصاد بشكل عام والائتمان بشكل خاص يتوقف جزء منه على طريقة استخدام ذلك الفائض ، فبعض استخداماته تؤدي الى انكماش عرض النقد لدى الجمهور وانكماش حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية مما يؤدي الى انخفاض وفرة الائتمان للقطاع الخاص وزيادة كلفته ، ومن ناحية اخرى فان استعمال الفائض لإطفاء السندات الحكومية التي تحتفظ بها المصارف التجارية او الجمهور المستثمرين خارج القطاع المصرفي قد يزيد فعلاً من عرض الائتمان المصرفي بالنسبة للقطاع الخاص .

رابعاً : **علاقة الائتمان المصرفي بالدين الداخلي** .

تظهر علاقة الائتمان المصرفي بالدين الداخلي من خلال قيام الدولة باتباع سياسة مالية توسعية ، والتي ينجم عنها زيادة في حجم العجز المالي الحكومي ، مما يترتب عليه تراكم في حجم الديون الحكومية ، وعندما تقوم الدولة بتمويل العجز من خلال الاقتراض الداخلي وقد تزيد من توسعها في الاقتراض وسيؤثر ذلك سلباً على اداء النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى اداء السياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي بشكل خاص [1] .

وبهذا يمكن القول ان العلاقة بين الائتمان المصرفي والدين الداخلي تظهر وبشكل واضح عندما يتم تمويل العجز من مصادر محلية ، اذ يتأثر الائتمان بطرق الحصول على تلك الاموال وطريقة انفاقها وكما بينا سابقاً في فقرة طرق تمويل عجز الموازنة بواسطة التمويل المحلي (الاقتراض من البنك المركزي – الاقتراض من الجهاز المصرفي وغير المصرفي).

[1] عماد محمد علي عبد اللطيف ، الدين الحكومي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد /39 لسنة 2012 ، ص3 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفصل الثاني -

تحليل واقع الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)

المبحث الاول : واقع الائتمان المصرفي في العراق وبعض التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي للمدة (١٩٨٥- ٢٠١٥)

المبحث الثاني : اداء بعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (١٩٨٥- ٢٠١٥)

المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

واقع الائتمان المصرفي في العراق وبعض التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي للمدة (1985-2015)

اولاً : واقع الائتمان المصرفي في العراق :

نظراً لطول الفترة الزمنية عينة الدراسة والبالغة (31 سنة) سيتم في هذا المبحث تقسيم التطورات الحاصلة في الائتمان المصرفي على فترتين الفترة الاولى تشمل المدة (1985–2003) والفترة الثانية تشمل المدة (2004–2015) .

-الفترة الاولى (1985–2003) :

تعرض الاقتصاد العراقي الى ظروف اقتصادية صعبة نتيجة الحروب والعقوبات الدولية المفروضة عليه ، ففي مطلع الثمانينيات دخل العراق في حرب مع ايران للمدة (1980–1988) بعدها اجتاح العراق دولة الكويت عام 1990 وعلى اثرها تم فرض العقوبات الدولية بموجب قرار مجلس الامن الدولي المرقم (678) المؤرخ في 92/ تشرين الثاني / 1990 واستمرت حتى عام 2003 ، بدها تم احتلال العراق من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ، كل هذه الحروب ادت الى الحاق الدمار الشامل في البلد مما انعكس على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيه بحيث لم يسلم أي قطاع او مؤشر اقتصادي من تأثير تلك الظروف عليه ، وقد اثرت جميع هذه الظروف بشكل سلبي على تطورات الجهاز المصرفي بشكل عام وعلى حجم الائتمان المصرفي بشكل خاص ، ففي الحرب العراقية – الايرانية التي استمرت لثمان سنوات كان توجه واهتمام الحكومة الاول نحو توفير متطلبات الانفاق العسكري لتمويل الحرب مما اثر بصورة او بأخرى على اداء المصارف من حيث استنزاف جميع الاحتياطيات المحتفظ بها من موجودات اجنبية لشراء الاسلحة ومعدات الحرب وكل هذا اثر على قدرة تلك المصارف على منح الائتمان المصرفي ، فنلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (1)، والذي يوضح حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة (1985–2015).

اذ ان حجم الائتمان عام 1985 بلغ (6637) مليون دينار واستمر بالزيادة بمعدلات بسيطة حتى سجل عام 1991 رصيداً قدره (20317) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدره (6.8 %) لكن سرعان ما انخفض حجم الائتمان المصرفي عام 1992 بسبب العقوبات الدولية المفروضة على العراق مما ادى الى تجميد ارصدة البلد لدى البنوك العالمية مما اثر على انخفاض حجم الاحتياطيات النقدية له ، ومن ثم تلجأ الدولة الى السحب من الاحتياطيات و الارصدة النقدية الموجودة لدى المصارف المحلية مما انعكس سلبا على قدرة تلك المصارف من حيث توفير الائتمان المصرفي للجهات الطالبة له[1]

[1] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ومطلع عام 2004، مصدر سابق ، ص30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (1)

حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية

للمدة (1985-2015) **(مليون دينار)**

السنوات	اجمالي الائتمان	معدل النمو%	السنوات	اجمالي الائتمان	معدل النمو%
1985	6637	—	2000	166508	86.6
1986	9000	35.6	2001	426686	156.2
1987	10348	14.9	2002	645244	51.2
1988	11660	21.6	2003	621130	-3.7
1989	15710	34.7	2004	824673	32.7
1990	19009	20.9	2005	1717450	108.2
1991	20317	6.8	2006	2664898	55.1
1992	14428	-28.9	2007	3459020	29.7
1993	21642	50	2008	4587454	32.6
1994	33193	53.3	2009	5690062	24
1995	87933	165	2010	11721535	106
1996	57088	-35	2011	20353139	73.6
1997	65562	14.8	2012	28438688	39.7
1998	81050	23.6	2013	29952012	5.3
1999	89206	10	2014	34123067	13.9
			2015	36752686	7.7

المصادر:- السنوات(1985-2001)، عقيل شاكر الشرع ، تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) ، دراسة حالة المدة (1985-2007) ، اطروحة دكتوراه جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 ، ص264.

- السنوات (2002-2003)، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ومطلع 2004، ص 25.
- السنوات (2004-2014)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة.
وسنة (2015))، البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية، القطاع النقدي/ قسم الائتمان النقدي منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .
- معدل النمو من احتساب الباحثة

اذ بلغ الائتمان عام 1992 مقدار (14428) مليون دينار مسجلاً انخفاضاً بمقدار(5889) مليون دينار عن العام السابق وبمعدل نمو سالب قدره (28.9-%) ، وقد تذبذب حجم الائتمان بين الارتفاع مرة والانخفاض مرة اخرى حيث بلغ عام 1993 مقدار (21642) مليون دينار وبمعدل نمو (50%) ثم سجل رصيد قدره (33193) مليون دينار عام 1994 وبمعدل نمو (53.3%) وقد استمر بالزيادة حتى بلغ عام 1995 اعلى رصيد خلال المدة (1985- 1995) والبالغ (87933) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (165%).

ونتيجة للظروف الاقتصادية الحرجة التي عاشها العراق بسبب الحصار الاقتصادي وتخبط اوضاع البلد المالية والاقتصادية وضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي وارتفاع اسعار الفائدة على الايداع قد حمل المصارف اعباء مالية كبيرة ، اذ ادى الارتفاع الحاصل في اسعار الفائدة على الودائع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى ارتفاع اسعار الفائدة على منح الائتمان المصرفي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الانخفاض الكبير الحاصل في حجم الائتمان عام 1996 والبالغ (57088) مليون دينار مقارنة بالعام السابق حيث سجل معدل نمو سالب قدره (35-%) وهو اقل معدل خلال مدة البحث نتيجة لجوء الدولة لتمويل الموازنة والعجز الحاصل بها بالاقتراض من المصارف (دين داخلي) وهذا ما انعكس سلباً على حجم الائتمان خلال هذه الاعوام ، ولكن حصلت تطورات على الوضع الاقتصادي للبلد واحد جوانب تلك التطورات السماح للعراق باستيراد الحد الادنى من السلع للاستفادة منها في بناء البنى التحتية للبلد وتشجيع الاستثمار ضمن موافقة العراق على مذكرة التفاهم المنعقدة مع الولايات المتحدة عام 1996 وهذا ما انعكس على تطور الائتمان حيث سجل ارتفاعاً مقداره (65562 ، 81050 ، 89206) مليون دينار للأعوام 1997 ، 1998 ، 1999 على التوالي وبمعدلات نمو موجبة مقارنة بعام 1996 .

واستمر الائتمان بالارتفاع للأعوام (2000 ، 2001 ، 2002) ليبلغ معدلات (166508، 426686 ، 645244) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو مرتفعة وهي اعلى معدلات نمو يبلغها حجم الائتمان خلال مدة (1985 -2003) باستثناء عام 1996 ، وتعود تلك الزيادة في حجم الائتمان لبعض التحسن الحاصل بالوضع الاقتصادي عقب توقيع مذكرة التفاهم وازدياد حجم الصادرات النفطية التي ادت لزيادة حجم العملة الاجنبية لدى البنك المركزي وكذلك ازدياد حجم الودائع الجارية الاهلية لدى المصارف التجارية اذ شكلت عام 1999 مقدار (208616) مليون دينار وارتفعت لتصل الى (253685، 37698، 44998) مليون دينار للأعوام (2000 ، 2001 ، 2002)على التوالي[1].

ونتيجة احتلال العراق من قبل التحالف الدولي عام 2003 وما تبعها على الحياة الاقتصادية في البلد نلاحظ انخفاض رصيد الائتمان المصرفي بسبب الركود الاقتصادي الحاصل وتردد المصارف والشركات من القيام بعمليات الاستثمار او الاقتراض في البلد لعدم وضوح الرؤيا المستقبلية[2] ، فقد انخفض الائتمان عام 2003 ليبلغ (621130) مليون دينار وسجل معدل نمو سالب قدره (3.7-%) مليون دينار وذلك لقلة عمليات الاقتراض خلال عام 2003 بسبب الاوضاع المتردية وعلى الصعيد الاقتصادي والامني وانعكاسها على النشاط الاقراضي للمصارف في العراق ، فضلا عن تعرض الجهاز المصرفي خلال هذا العام الى خسائر نسبية او فقدان لفرص الربح نتيجة انخفاض اسعار الفائدة المفروضة على الودائع ، وان اغلب الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عام 2003 كان يذهب للقطاع الخاص وبواقع (396417) مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت(64%) مقابل (224713) مليون دينار للقطاع العام وبأهمية نسبية (36%) ، ونلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام ويعود ذلك لإلغاء او تدمير العديد من منشآت ودوائر هذا القطاع وخاصة شركات التصنيع العسكري ، وقد

---

[1] د. ثريا عبد الرحيم ، تقييم السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم ، دراسة تحليلية للمدة (1980 – 2003) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد /13 / الاصدار /48 ، سنة 2007 ، ص152 .

[2] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ومطلع 2004 ، مصدر سابق ، ص14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكلت القروض والسلف النسبة الاكثر من الائتمان الممنوح اذ بلغت (35768) مليون دينار وبنسبة مساهمة (58%) وهي نسبة مرتفعة بسبب عدم تناسب الضمانات من مبالغ القروض المقدمة ورداءة بعض الضمانات المقدمة وخاصة المتعلقة بدور السكن فضلا عن تأخر بعض المقترضين عن سداد القروض بسبب ضعف الامكانات المالية او تعرض مشاريعهم الى السلب او التدمير بسبب الاوضاع الامنية الرديئة التي يمر بها البلد خلال عام 2003[1] .

وبهذا نلاحظ تذبذب معدلات نمو الائتمان بين الارتفاع الى اعلى معدل كما في 1995 والانخفاض الى ادنى معدل كما في 1996 ثم الارتفاع عام 2001 والانخفاض الى مستوى متدنٍ جداً عام 2003 بسبب واقع الظروف آنذاك ومنها انخفاض معدلات نمو الائتمان المصرفي.

- الفترة الثانية (2004-2015) : -

تمثل هذه الفترة مرحلة انعطاف كبير على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث بدأت مرحلة جديدة في واقع العمل المصرفي وهي مرحلة ما بعد التغيير السياسي في العراق بعد ان كان الجهاز المصرفي خلال الاعوام السابقة لفترة التغيير يعاني من عدد من المشاكل وعلى عدة مستويات وما شهده من تشابك في الخطط والسياسات اذ لم يكن للسياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي قبل عام 2003 أي استقلالية واضحة المعاني وتميزت فترة 2003 وما قبلها بهيمنة السياسة المالية وحكومة الدولة على قرارات البنك المركزي ، لكن بعد تغيير النظام السياسي للبلد فقد حدثت عدد من التطورات على النظام المصرفي وابرزها صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي المرقم (56) لسنة 2004 والذي كرس استقلالية البنك المركزي وقيامه بالدور المطلوب في الانتقال الى اقتصاد السوق كركن اساس من اركان المهمات الانتقالية للاقتصاد الوطني [2].

ورغماً للظروف البيئية في العراق والازمات المالية التي عصفت بالسياسة الاقتصادية للبلد فقد استطاعت السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي على اثر استقلاله من تحقيق معدلات ملموسة وقوية للاستقرار الاقتصادي فيه وذلك من خلال خطوات واجراءات ملموسة على الصعيد النقدي والحفاظ على سعر صرف الدينار وتقوية العملة الوطنية وتحرير القطاع المالي والغاء خطط الائتمان السابقة المفروضة من قبل البنك المركزي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة [3]. وعلى اثر ذلك حصلت تطورات عديدة في الجهاز المصرفي أسهمت مساهمة كبيرة بزيادة نشاطه وتطوره فمن آثار تحديد اسعار الفائدة على الودائع وعلى الائتمانات الممنوحة وفق قانون البنك المركزي (56) لسنة 2004 والغاء السقوف الائتمانية للمصارف ازداد حجم الائتمان المصرفي وبمعدلات

---

[1] البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ، ومطلع 2004 ، مصدر سابق ، ص25 .
[2] اديب قاسم شندي ، النقود والبنوك ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، النجف الاشرف ، 2010 ، ص243 .
[3] صادق راشد الشمري ، دارة العمليات المصرفية (مدخل وتطبيقات) ، دار اليازوري العملية للنشر العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2014 ، ص136 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عالية جداً لكن اغلب هذه الزيادة هي زيادة نقدية وليست حقيقية نتيجة التضخم الحاصل في الاقتصاد العراقي عقب احداث 2003. وشهدت فترة (2004–2014) ازدياداً واضحاً في حجم الودائع المصرفية التي تعتبر المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه من حيث منح الائتمانات من قبل المصارف التجارية ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (2) :

جدول (2)

تطور حجم الودائع لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2004–2015) **(مليون دينار)**

السنوات	القطاع العام	الاهمية النسبية %	القطاع الخاص	الاهمية النسبية %	اجمالي الودائع	معدل النمو%
2004	4910769	62	3025364	38	7936133	——
2005	7080078	66	3689917	34	10769995	35.7
2006	12177046	72	4751249	28	16928295	57.2
2007	16786388	64	9402358	36	26188926	54.7
2008	22909288	66	11615671	34	34524959	29.9
2009	25896259	67	12686218	33	38582477	11.7
2010	34236047	71	13711185	29	47947232	24.2
2011	37957482	68	18192612	32	56150094	35.8
2012	40890395	66	21115540	34	62005935	10.4
2013	44405473	64	24450014	36	68855487	11
2014	49370704	67	24702632	33	74073336	7.5
2015	40707157	56	23636904	44	64344061	-13.1

المصادر: - السنوات (2004-2014) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية اعداد مختلفة.

- سنة (2015) البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية، القطاع النقدي، قسم الودائع منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org
- النسب من احتساب الباحثة.

وتشير بيانات الجدول السابق الى ان القسم الاعظم من اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية هي ودائع القطاع العام حيث تراوحت نسبة مساهمتها (62%) خلال عام 2004 وبين (66%) و (71%) خلال عامي 2008 و 2010 على التوالي وبمعدلات نمو بلغت (29.9%) ، (24.2%) على التوالي أيضاً ، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه نسبة ودائع القطاع الخاص حدود (38%) عام 2004 ، لكن بشكل عام ازدادت الودائع عام 2004 مقارنة بعام 2003 بسبب استبدال العملة العراقية، اذ بلغت عام 2004 مقدار (7936133) مليون دينار في حين كانت في العام السابق (4318672)[1] مليون دينار أي ازدادت بمعدل نمو مرتفع جداً نتيجة للظروف التي تم التطرق اليها سابقاً اذ بلغ معدل النمو مقدار (83.7%) مما ادى الى ازدياد الائتمان المصرفي عام 2004 بشكل كبير عما كان عليه في 2003 ،

[1] البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ، ومطلع 2004 ، مصدر سابق ، ص26 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم تذبذبت معدلات النمو لحجم الودائع بين الارتفاع مرة والانخفاض مرة اخرى إذ شكلت الودائع عام 2011 رصيد قدره (56150094) مليون دينار بواقع (37957482) مليون دينار للقطاع العام و (18192612) مليون دينار ودائع القطاع الخاص وبمعدل نمو قدره (35.8%) مقارنة بمعدل نمو الودائع عام 2010 ، واستمرت ودائع القطاعين بالارتفاع حتى بلغت مقدار (62005935 ، 68855487 ، 74073336) مليون دينار للأعوام 2012 ، 2013 ،2014 على التوالي ، لكن رغم هذه الزيادة في حجم الودائع لكنها سجلت معدلات نمو منخفضة بلغت (10.4% ، 11% ، 7.5%) على التوالي ايضاً مقارنة بالأعوام السابقة اضافة الى انخفاض حجم الودائع لعام 2015 ولكلا القطاعين ايضاً اذ بلغت اجمالي الودائع مقدار (64344061) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (13.1-%) وهي نتيجة طبيعية للظروف الاستثنائية التي يعيشها البلد بالأخص بالأعوام الاخيرة من مدة الدراسة لمواجهته العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاوضاع الامنية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الارهابية (داعش) التي تواجهها اغلب المحافظات العراقية مما ادى الى تدمير وتخريب للبنى التحتية لاسيما للمناطق المتواجدة بها هذه المجاميع[1]، كل هذا انعكس سلبا على نمو الودائع خلال الاعوام الاخيرة من مدة البحث ، وهذا ان دل على شيء انما يدل على ضعف قدرة المصارف على جذب الودائع من الجمهور بما يحقق الاهداف التي تسعى اليها تلك المصارف فضلا عن دور الوضع الامني غير المستقر في البلد الذي أسهم بشكل كبير على نزوح الكثير من اصحاب رؤوس الاموال والاحتفاظ بأموالهم خارج البلد مما انعكس سلباً على قدرة تلك المصارف في التوسع بمنح الائتمان بالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية للبلد وتحقيق الارباح التي ترجوها تلك المصارف .

وبالعودة للبيانات السابقة في جدول الائتمان المصرفي جدول رقم (1) نلاحظ توسع المصارف التجارية بمنح الائتمان خلال مدة (2004-2015)، إذ بلغ حجم الائتمان عام 2004 مقدار (824673) مليون دينار وبمعدل نمو قدره (32.7%) عن عام 2003 وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدل حجم الائتمان عام 2003 والذي بلغ نسبة سالبة قدرها (3.7-%) ثم ازداد حجم الائتمان ليبلغ عام 2005 معدل نمو عالٍ جداً قدره (108.2%) نتيجة للزيادة الحاصلة في دخول الافراد وبالأخص دخل الموظفين في الدولة بعد عام 2003 حيث تم تسليم الرواتب للمواطنين بالعملة الاجنبية الامر الذي شجع الكثير منهم على الادخار في المصارف نتيجة للتعليمات الجديدة للبنك المركزي ضمن قانون (56) لسنة 2004 من اطلاق حرية تحديد اسعار الفائدة للمصارف لتشجيعها على التنافس فيما بينها لزيادة قدرة تلك المصارف على جذب الودائع الامر الذي زاد من حجم الائتمان وبقيم مطلقة ، فضلاً عن عملية استبدال العملة العراقية بعملة جديدة الامر الذي زاد من ثقة المواطن بهذه العملة واعتمادها كمخزن للقيمة وتحسن

[1] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014 ، ص10 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اسعار صرف الدينار العراقي مما أسهم بقيام اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة والكبيرة بإيداع تلك الاموال في المصارف من اجل تجنب الصعوبات المرافقة لعملية تبديل العملة[1] ، وكل هذا أسهم في توسع المصارف بمنح الائتمان، اذ زاد حجم الائتمان للأعوام 2006 ، 2007 ، 2008 وبمعدلات نمو قدرها (55.1%) و (29.7%) و (32.6%) على التوالي نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي للبلد وبعض الاستقرار الذي شهده الوضع الامني وازدياد الودائع المصرفية نتيجة زيادة عدد المصارف، حيث تم تأسيس (10) مصارف خلال نفس الاعوام (2006، 2007، 2008) وازدياد رؤوس اموال المصارف والموجودات النقدية لديها مما منحها القدرة على زيادة معدلات الائتمان مقارنة بالأعوام السابقة ، اما في عام 2009 وعلى الرغم من التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الا انه سجل معدل نمو منخفض مقارنة بالأعوام السابقة 2009 اذ بلغ حجم الائتمان (5690062) مليون دينار ومعدل نمو قدرة (24%) وهو معدل منخفض نتيجة للازمة المالية العالمية والتي حدثت عام 2008 وانعكست اثارها على الوضع المالي للبلد، فعلى الرغم من ان شدة ارتباط اقتصاد العراق بالاقتصاد العالمي محدودة الا انه يبقى تحت تأثير هذه الازمة المالية العالمية والتي تعد من اسوء الازمات وذلك لانتشار اثارها لكافة العالم ، وبسبب اعتماد العراق على الايرادات النفطية بنسبة كبيرة من حيث تمويل الموازنة العامة لذا فان التدهور في قيمة العملات التي شهدتها الدول على اثر هذه الازمة سبب تغيراً في الطلب العالمي على النفط الخام الامر الذي انعكس سلبا على الايرادات النفطية للعراق مما قلل من العملات الاجنبية المتوفرة في البلد[2]، كل هذا اثر على نمو معدلات الائتمان خلال عام 2009 ، اما في عام 2010 فاستطاع البلد ان يعيد نشاطه من حيث الصادرات النفطية وازدياد حجم الايرادات مما انعكس بشكل ايجابي على نمو حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف خلال نفس العالم ليبلغ حجم الائتمان المصرفي مقدار (11721535) مليون دينار وبمعدل نمو مقداره (106%) مقارنة بالعام السابق واستمر حجم الائتمان بالارتفاع حتى بلغ (20353139) مليون دينار عام 2011 وبمعدل نمو (73.6 %) ثم ارتفع ليصل الى (28438688) مليون دينار عام 2012 وبمعدل نمو (39.7%) ، اما في الاعوام الاخيرة من مدة الدراسة وعلى الرغم من ارتفاع حجم الائتمان المصرفي اذ بلغ (29925012) مليون دينار عام 2013 و(34123067، 36752686) مليون دينار عام 2104 و2015 على التوالي وهي اعلى معدلات يصلها الائتمان خلال المدة (1985-2015) نتيجة للتطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي والمتمثلة بازدياد عدد المصارف العاملة في العراق وازدياد رؤوس اموالها وارتفاع حجم الودائع فيها، وهذا ما زاد من حجم الائتمان من حيث قيام المصارف بمنح القروض والسلف الاستهلاكية للمواطنين ومنها سلف الزواج

---

[1] حياة عبد الرزاق حسين ، الاصلاح المصرفي الواقع والمتطلبات ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد /15 العدد /1 ، 2013 ، ص187 .

[2] زينب احمد محمد ، قياس وتحليل اثر الازمات المالية على المصدر الاساس لتمويل الموازنة العامة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد/20، العدد/ 78 ، 2014 ، ص 243.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسلف لبناء الدور السكنية (سلف الاسكان)[1] ، إلا ان معدلات نمو الائتمان المصرفي خلال الاعوام الاخيرة كانت معدلات منخفضة اذ سجل اجمالي الائتمان معدل نمو سنوي بلغ (5.3%) و (13.9%) و (7.7%) للأعوام2013 و2014 و2015 على التوالي ، ويعود هذا الانخفاض لقيام الحكومة العراقية بالاقتراض الداخلي (الاقتراض من البنك المركزي او من المصارف التجارية) لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة ومؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين وهيئة دعاوى الملكية من خلال اصدار الحوالات والسندات الحكومية [2] ، وهذا ما اثر على نمو معدلات الائتمان خلال الاعوام الاخيرة الذي وجه اغلبه للحكومة، لكن على الرغم من انخفاض حجم الائتمان المصرفي خلال الاعوام الاخيرة الا ان معدل النمو المركب لحجم الائتمان المصرفي خلال الفترة الثانية من مدة البحث (2004–2015) سجل معدل مرتفع مقارنة بالفترة الاولى (1985–2003) اذ بلغ مقدار (40.73%) مقارنة بـ(28.35%) في الفترة الاولى ويمكن توضيح توزيع الائتمان المصرفي وبنوعيه (الائتمان النقدي والائتمان التعهدي) الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة (2004–2015) كالاتي :

1-**تحليل الائتمان النقدي** :

نظراً لحجم واهمية هذا النوع من الائتمان من اجمالي الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف العراقية سيتم توضيح التوزيع لهذا الائتمان على اساس القطاع الذي يتم تقديم الائتمان النقدي له (والمتمثل بالقطاع العام والقطاع الخاص) وكذلك توضيح توزيع الائتمان حسب نوعه والذي يشمل (السحب على المكشوف وخصم الاوراق التجارية ، القروض والسلف) .

أ- **تحليل الائتمان النقدي حسب القطاع :**

ويمكن ملاحظة توزيع الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق وحسب القطاع (القطاع العام- القطاع الخاص) للمدة (2004- 2015) من خلال جدول (3)، حيث نلاحظ بان حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام من قبل كافة المصارف شهد تراجعاً لصالح القطاع الخاص وللمدة (2004–2014) ما عدا سنة 2015 فالأمر معكوس، اذ ان حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام بلغ(204406) مليون دينار عام 2004 وبنسبة مساهمة (25%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح خلال نفس العام، وان اغلب الائتمان خلال عام 2004 كان يذهب للمؤسسات العامة بواقع (190336) مليون دينار وبنسبة(93%) من مجموع ائتمان القطاع العام ، اما الحكومة المركزية فقد بلغت (14070) مليون دينار وبنسبة (7%) من مجموع الائتمان . وقد ازداد الائتمان النقدي الممنوح لهذا القطاع حتى بلغ عام 2007 مقدار (1071587) مليون دينار وبنسبة (31%) من مجموع الائتمان النقدي، ثم انخفض عام 2008 ليبلغ (609153) مليون دينار وسجل أهمية نسبية بلغت نحو (13%)

[1] حياة عبد الرزاق حسين ، مصدر سابق ، ص188 .
[2] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014 ، مصدر سابق، ص66 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3)

اجمالي الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع

للمدة (2004–2015) (مليون دينار)

السنوات	الحكومة المركزية	المؤسسات العامة	ائتمان القطاع العام	الاهمية النسبية%	ائتمان القطاع الخاص	الاهمية النسبية%	مجموع الائتمان النقدي
	1	2	3 (1+2)	5/3	4	5/4	5 (3+4)
2004	14070	190336	204406	25	620267	75	824673
2005	135754	631409	767163	45	950287	55	1717450
2006	24445	759439	783884	29	1881014	71	2664898
2007	16595	1054992	1071587	31	2387433	69	3459020
2008	33771	575382	609153	13	3978301	87	4587454
2009	399389	644506	1043895	18	4646167	82	5690062
2010	2308382	886022	3194404	27	8527131	73	11721535
2011	7349951	1637817	8987768	44	11356308	56	20353139
2012	7668063	6120523	13788586	48	14650102	52	28438688
2013	6377684	6626795	13004479	43	16947533	57	29952012
2014	8367709	8010217	16377926	48	17745141	52	34123067
2015	10879901	7802727	18682628	51	18070058	49	36752686
المجموع	**43575714**	**34940165**	**78515879**	**44**	**101759742**	**56**	**180284684**

المصادر : – السنوات (2004–2014) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة

- سنة (2015)) البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية، القطاع النقدي/ قسم الائتمان منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .
- النسب من احتساب الباحثة.

من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح خلال هذا العام وهي اقل نسبة سجلها الائتمان العام خلال المدة (2004–2015)، ثم عاود للارتفاع ليبلغ (3194404) و(13788586) مليون دينار للأعوام 2010 و2012 على التوالي وبنسبة

مساهمة بلغت (27%) و(48%) على التوالي ايضا ، اما عام 2014 فقد ازداد الائتمان الممنوح للقطاع العام ليبلغ (16377926) مليون دينار وبنسبة مساهمة (48%)، حيث شكلت الحكومة المركزية رصيداً قدره (8367709) مليون دينار و(8010217) مليون دينار للمؤسسات العامة ، وفي العام الاخير من مدة البحث عام 2015 سجل الائتمان الممنوح للقطاع العام اعلى معدل له خلال مدة (2004–2015) بواقع (18682628) مليون دينار وبنسبة مساهمة (51%) وهي اعلى نسبة مساهمة يصلها ائتمان هذا القطاع ، وهذا يعود للزيادة الحاصلة في الائتمان الممنوح للحكومة المركزية والبالغ (10879901) مليون دينار في حين سجل الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة انخفاضاً قدره (207490) مليون دينار عام 2014 ليصل الى (7802727) مليون دينار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما بخصوص حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص فتشير بيانات الجدول السابق الى ان نصيب القطاع الخاص من حجم الائتمان جاء بالمرتبة الاولى من حيث معدلات ونسب الائتمان الممنوح من اجمال الائتمان النقدي ما عدا العام الاخير من مدة البحث عام 2015 فان الائتمان الممنوح للقطاع العام هو من شكل القسم الاكبر من الائتمان النقدي ،إذ بلغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص(620267) مليون دينار عام 2004 ونسبة مساهمة بلغت نحو (75%) وقد ارتفع الائتمان المقدم للقطاع الخاص في عام 2005 ليبلغ (950287) مليون دينار واستمر بالارتفاع حتى عام 2014 ، اذ بلغ عام 2008 نحو (3978301) مليون دينار وبأهمية نسبية تُعد الاعلى مساهمة خلال المدة (2004-2015) اذ بلغت(87%) ، وقد خصص اغلب الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال هذا العام الى الافراد وبنسبة (81%) من اجمالي الائتمان ، اما قطاع الشركات الخاصة فقد بلغت الاهمية النسبية له (19%) من اجمالي ائتمان القطاع الخاص نهاية العام ذاته[1].

واستمر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالارتفاع حتى بلغ عام 2010 و2012 مقدار (8527131) و(14650102) مليون دينار على التوالي ونسب مساهمة (73% ،52%) على التوالي أيضاً وفي عام 2014 ازداد ليبلغ معدل (17745141) مليون دينار وهو معدل مرتفع مقارنة بالأعوام السابقة واستمر بالارتفاع ليستقر عند (18070058) مليون دينار في عام 2015 وهو أعلى رصيد بلغهُ ائتمان القطاع الخاص وهذا يدل على تزايد حجم الطلب على الائتمان النقدي والعرض المقدم منه على الرغم من انخفاض نسب مساهمة ائتمان القطاع الخاص والبالغة (57 % ، 52 % ، 49%) للأعوام (2013، 2014 ، 2015) على التوالي حيث سجلت ادنى نسبة مساهمة في عام 2015 مقارنة بالفترة (2004-2014) . وعند تحليل الهيكل العام للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف للفترة (2004-2015) نلاحظ بان الائتمان المقدم للقطاع الخاص احتل المرتبة الاولى من الائتمان النقدي وبواقع (101759742) مليون دينار ونسبة (56%) من اجمالي الائتمان للفترة (2004- 2015) ، في حين بلغ اجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام والذي يشمل (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) نسبة مساهمة (44%) وبرصيد (78515879) مليون دينار للفترة (2004-2015) وهو معدل منخفض ونسبة مساهمة اقل من النصف مقارنة بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص وهذا يدل على قدرة المصارف وزيادة اهتمامها في تلبية متطلبات القطاع الخاص بنسب اكبر مقارنة بالقطاع العام ، فضلا عن الاهمية التي يشغلها القطاع الخاص لاسيما ان الحكومة تعول عليه للقيام بالدور الرئيس لتعزيز ودعم معدلات النمو الاقتصادي في البلد خلال المراحل المقبلة .

وعند استخراج معدلات نمو الائتمان العام مع مثيلتها في القطاع الخاص يتبين انخفاض معدلات النمو لكلا القطاعين وخصوصاً للأعوام الاخيرة من مدة البحث اذ بلغت معدلات نمو ائتمان القطاع العام

[1] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2008 ، ص36 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدار (181.3 % ، 35.4% ، 5.6-% ، 25.9% ، 14%) للأعوام (2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015) على التوالي ، اما معدلات نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد انخفضت هي الاخرى للأعوام ذاتها حيث بلغت (33.1 % ، 29% ، 15.6 % ، 4.7% ، 1.8%) على التوالي ايضاً[1] ، وهذا يدل على ضعف الجهاز المصرفي من حيث ممارسته نشاطه الائتماني بالشكل الامثل فضلاً عن التحفظ العالي من قبل اغلب المصارف الاهلية في العراق من حيث منح الائتمان المصرفي على الرغم من حجم السيولة العالي لديها مما انعكس سلباً على معدلات نمو الائتمان النقدي ، الممنوح خلال اغلب سنوات المدة الزمنية عينة البحث .

ب- تحليل الائتمان النقدي حسب النوع والقطاع :

اما فيما يخص الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (2004-2015) وحسب النوع والقطاع وكما مبين في الجدول (4)، فإننا نلاحظ بان الحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف) الممنوحة للقطاع العام قد سجلت معدلات مرتفعة بدءاً من عام 2004 والبالغة (181884) مليون دينار ونسبة مساهمة (61%) حتى عام2007 اذ بلغت (833429) مليون دينار وبنسبة (62%) من اجمالي المكشوف المقدم لعامي 2004 و2007 ، اما عام 2008 فقد انخفض مكشوف القطاع العام بمقدار (657926) مليون دينار عن العام السابق ليصل الى (175530) مليون دينار، ثم بدأ بالارتفاع وبمعدلات متفاوتة حتى بلغ عام 2011 اعلى معدل له بواقع (1931630) مليون دينار ونسبة مساهمة (44%) من اجمالي المكشوف لعام 2011 ، ثم انخفض في الاعوام الاخيرة ليستقر عند (116657) مليون دينار عام 2014 وبأهمية نسبية منخفضة جداً بلغت نحو (3.4%) من اجمالي المكشوف للعام ذاته .

اما القروض والسلف الممنوحة للقطاع العام فقد جاءت بالمرتبة الثانية بعد السحب على المكشوف حتى عام 2007، اذ بلغت نحو (19227) مليون دينار عام 2004 ونسبة (4%) من اجمالي القروض المقدمة خلال نفس العام ، ثم بدأت بالارتفاع لتبلغ عام 2007 مقدار(233751) مليون دينار لكن لاتزال معدلات القروض والسلف اقل مما عليه مقارنة بالسحب على المكشوف للمدة (2004-2007)، اما بعد ذلك وفي عام 2008 فقد ارتفعت معدلات القروض والسلف الممنوحة للقطاع العام لتبلغ مستوى مرتفعاً مقارنة بالسحب على المكشوف حتى نهاية المدة المبحوثة، اذ بلغت عام 2008 مقدار (433646) مليون دينار واستمرت القروض والسلف بالارتفاع لتبلغ (2996018 ، 11929120، 16255481) مليون دينار للأعوام (2010، 2012، 2014) على التوالي ، اذ سجلت القروض والسلف الممنوحة للقطاع العام اعلى معدل لها نهاية 2014 ونسبة (58%) من اجمالي القروض

[1] معدلات النمو من احتساب الباحثة اعتماداً على الجدول (3) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4)

توزيع الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع

للمدة (2004- 2014) (مليون دينار)

السنوات	القطاع العام				القطاع الخاص				مجموع الائتمان النقدي			
	المكشوف	خصم الكمبيالات	القروض والسلف	ديون متأخرة التسديد	المكشوف	خصم الكمبيالات	القروض والسلف	ديون متأخرة التسديد	المكشوف	خصم الكمبيالات	القروض والسلف	ديون متأخرة التسديد
2004	181884	3295	19227	0	115855	37901	466511	0	297739	41196	485738	0
2005	706735	1910	58518	0	216417	67355	666515	0	923152	69265	725033	0
2006	719616	5389	58879	0	436890	64143	1379981	0	1156506	69532	1438860	0
2007	833429	4407	233751	0	502880	61206	1823347	0	1336309	65613	2057098	0
2008	175503	4	433646	0	774531	60494	3143276	0	950034	60498	3576922	0
2009	195873	2	848020	0	1107033	78615	3460519	0	1302906	78617	4308539	0
2010	198386	0	2996018	0	1414893	122327	6715434	274477	1613279	122327	9711452	274477
2011	1931630	0	7056138	0	2469582	193506	8233915	459305	4401212	193506	15290053	459305
2012	1853558	0	11929120	5908	3045567	191357	10921216	491962	4899125	191357	22850336	497870
2013	111154	0	12887447	5878	2963907	181923	11813122	1988581	3075061	181923	24700569	1994459
2014	116657	0	16255481	5788	3264432	185310	11940054	2355345	3381089	185310	28195535	2361133

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية اعداد مختلفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسلف الممنوحة من المصارف خلال نفس العام ، اما بعد ذلك فقد احتلت الاوراق التجارية المخصومة (خصم الكمبيالات) المرتبة الثالثة من الائتمان المقدم للقطاع العام بواقع (3295) مليون دينار عام 2004 ثم تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض لتستقر عند (4407) مليون دينار عام2007، وبعدها انخفضت وبمعدلات متدنية بلغت حوالي (4) و(2) مليون دينار للأعوام 2008 و2009 على التوالي، ثم لم تسجل بعد هذه الاعوام اي حركة تذكر لهذا النوع من التسهيلات الائتمانية حتى نهاية مدة البحث.

اما الديون المتأخرة التسديد والمترتبة على ائتمان القطاع العام فلم تسجل على هذا القطاع اي ديون حتى عام 2012 اذ بلغت الديون المتأخرة التسديد لهذا العام حوالي (5908) مليون دينار ثم انخفضت للأعوام الاخيرة لتبلغ (5878 ، 5788) مليون دينار لعامي 2013و 2014 على التوالي .

اما بخصوص تحليل الائتمان المقدم للقطاع الخاص وحسب نوع التسهيلات الائتمانية ومن بيانات الجدول السابق، فإننا نلاحظ بان القروض والسلف الممنوحة لهذا القطاع قد شكلت القسم الاكبر من اجمالي الائتمان المقدم له وخلال المدة (2004–2014)، اذ بلغت القروض والسلف عام 2004 رصيداً قدره (466511) مليون دينار وبنسبة (75%)* من اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال نفس العام ثم استمرت القروض والسلف بالمحافظة على معدلات مرتفعة لتبلغ عام 2007 مقدار(1823347) مليون دينار ثم ارتفعت اكثر لتسجل رصيداً قدره (8233915) مليون دينار لعام 2011 وبنسبة (54%)* من اجمالي القروض والسلف الممنوحة خلال هذا العام ، وشكلت نسبة مساهمة قدرها (73%)* من اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال عام 2011 وهي نسبة مساهمة مرتفعة مقارنة بنسب المساهمة للتسهيلات الائتمانية الاخرى الممنوحة لنفس القطاع واستمرت بالارتفاع لتصل الى (11813122) و (11940054) مليون دينار لعام 2013 و 2014 على التوالي ، ويلاحظ ازديادها عام 2014 مقارنة بالعام السابق، وشكلت خلال عام 2014 اعلى معدل لها من اجمالي المدة (2004–2014) .

اما السحب على المكشوف فقد جاء بالمرتبة الثانية من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص اذ بلغ (115855) مليون دينار لعام 2004 ثم ارتفع ليبلغ (502880) مليون دينار عام 2007 واستمر بالارتفاع ليبلغ عام 2012 معدل عالي قدره (3045567) مليون دينار لكنه انخفض خلال عام واحد ليصل الى (2963907) مليون دينار في عام 2013 وبمعدل نمو سالب قدره (2.6–%)[1] عن العام السابق ، ثم عاود للارتفاع مرة اخرى ليستقر عند (3264432) مليون دينار عام 2014 هو اعلى معدل يبلغه السحب على المكشوف الممنوح للقطاع الخاص خلال المدة (2004–2014). وفيما يخص

* استخرجت نسب المساهمة من قبل الباحثة اعتماداً على الجدول (4) .

[1] معدل النمو من احتساب الباحثة اعتماداً على نفس الجدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاوراق التجارية المخصومة والممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية فقد شكلت نسبة (6.1%) من اجمالي الائتمان الممنوح لهذا القطاع بواقع (37901) مليون دينار عام 2004 وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بالقروض والسلف والسحب على المكشوف لنفس العام ثم تذبذبت بين الارتفاع مرة وبين الانخفاض مرة اخرى، لتبلغ اعلى معدل لها خلال المدة (2004-2014) في عام 2011 بواقع (193506) مليون دينار، وبعدها انخفضت بمعدلات بسيطة لتستقر عند(185310) مليون دينار في عام 2014، اما الديون المتأخرة التسديد للقطاع الخاص فلم تسجل اي معدل الا بعد عام 2010 ، حيث بلغت هذه الديون عام 2010 مقدار (274477) مليون دينار وارتفعت هذه الديون حتى بلغت عام 2012 مقدار (491962) مليون دينار وبنسبة (98.8%)* من اجمالي الديون للعام ذاته وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالديون المتأخرة التسديد المترتبة على ائتمان القطاع العام والبالغة (1,2%)* لنفس العام وهذا يعود لعدم تسديد المستثمرين او المقاولين في القطاع الخاص للقروض والسلف بالدرجة الاولى في الموعد المحدد لها نتيجة لخسارة المشروع او فقدان القدرة المالية على التسديد لأسباب اخرى مما يجعل هذه الديون تتراكم وتزداد عام بعد عام ، اذ استمرت ديون القطاع الخاص بالارتفاع لتبلغ اعلى معدل لها عام 2014 بواقع (2355345) مليون دينار ونسبة عالية جداً بلغت (99,7%)* من اجمالي الديون لهذا العام .

وبهذا فقد شهد الهيكل الاجمالي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (2004-2015) ارتفاعاً واضحاً في حجم القروض والسلف التي احتلت المرتبة الاولى من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعين على حد سواء ثم بعدها السحب على المكشوف ثم تناوب كل من خصم الكمبيالات والديون المتأخرة التسديد باحتلال المترتبة الثالثة والرابعة . ويعود سبب احتلال القروض والسلف القسم الاكبر من التسهيلات الممنوحة لعدة اسباب منها التطورات الحاصلة بعد عام 2003 وعلى جميع الاصعدة في البلد ومنها تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين نتيجة لارتفاع دخولهم النقدية وتحسن الحالة المعاشية مما دفع الكثير منهم على طلب هذا النوع من التسهيلات المقدمة من قبل المصارف وتحسن الوضع الاقتصادي حفز الكثير من المستثمرين والمقاولين في البلد على الاستثمار وطلب هذا النوع من التسهيلات الائتمانية، وتعد هذه التسهيلات من اكبر واهم الاصول التي تدر عائداً وارباحاً كبيرة على المصارف المانحة نتيجة للفوائد المربحة التي تفرض على هذا النوع من التسهيلات الائتمانية اضافة للضمانات المضمونة التي تفرض على منحها والتي تقلل من المخاطر التي يمكن التعرض لها عند تقديم انواع اخرى من التسهيلات الائتمانية[1] .

---

* استخرجت نسب المساهمة من قبل الباحثة اعتماداً على الجدول (4) .

[1] عبد المنعم السيد على ونزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2004 ، ص140 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما بخصوص التوزيع القطاعي للائتمان النقدي فنلاحظ هيمنة المصارف الحكومية على توزيع الائتمان للقطاعات الاقتصادية وكما موضح في الجدول (5)، اذ بلغ اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية وحسب توزيع القطاعات الاقتصادية (3436150) مليون دينار عام 2008 اي شكل نسبة (75%)* من مجموع الائتمان خلال نفس العام ، وقد استحوذ قطاع (تجارة المفرد والفنادق) على القسم الاكبر من الائتمان الممنوح من قبل هذه المصارف حيث بلغ (955028) مليون دينار ثم من بعده قطاع (البناء والتشييد) وبرصيد (854440) مليون دينار اي احتلت هذه القطاعات نسبة (53%)*من اجمالي الائتمان النقدي عام 2008 ام القطاعات الاخرى المتبقية فقد شكلت نسبة (47%)* من الائتمان النقدي، اما الائتمان الممنوح من قبل لمصارف الاهلية عام 2008 فقد شكل نسبة منخفضة مقارنة بالمصارف الحكومية اذ بلغ حجم الائتمان الممنوح من المصارف الاهلية للقطاعات الاقتصادية نسبة (25%)*من اجمالي الائتمان النقدي وهذا يعود لطبيعة هذه المصارف (الاهلية) المتحفظة لمنح الائتمان، وقد شكل قطاع (تجارة الجملة والمفرد والفنادق) القسم الاكبر من الائتمان النقدي بواقع (824324) مليون دينار ثم قطاع (البناء والتشييد) الذي بلغ (112232) مليون دينار اذ شكلت هذه القطاعات نسبة (82%)*من اجمالي ائتمان الممنوح من قبل المصارف الاهلية في حين شكلت القطاعات المتبقية نسبة (18%)*من ائتمان المصارف الاهلية لعام 2008 ، اما في عام 2009 فقد ازداد الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية للقطاعات الاقتصادية اذ بلغ لنفس العام (3762266) مليون دينار ونسبة (66%)* من اجمالي الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف التجارية . واحتل قطاع خدمات المجتمع نسبة (30%)*من الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية لعام 2009 ، وبعدها يأتي قطاعي (البناء والتشييد وتجارة الجملة والمفرد وبنسب (26%، 17%)* على التوالي، ثم توزعت النسبة المتبقية على القطاعات الاخرى اذ احتل قطاع (المناجم واستخدام الفحم) على ادنى نسبة من اجمالي الائتمان وشكل نسبة تكاد ان لا تذكر مقارنة بالقطاعات الاخرى.

اما الائتمان المقدم من المصارف الاهلية فقد شكل نسبة (34%)*وبرصيد (1927796) مليون دينار من اجمالي الائتمان النقدي لعام 2009 شكل فيه قطاع (تجارة الجملة والمفرد ، البناء والتشييد) اغلب النسب ثم جاء بعدها قطاع (خدمات المجتمع ، الصناعات التحويلية) بواقع (113958) و (102041) مليون دينار على التوالي وتوزعت النسب المتبقية على بقية القطاعات لكن قطاع (المناجم واستخدام الفحم) لم يتم تقديم الائتمان مطلقاً لهذا القطاع من قبل المصارف الاهلية خلال نفس العام وهذا يعود لضعف طلب الاستثمار بهذا النوع من القطاعات لقلة ارباحه ومخاطره على المستثمر من حيث عدم نجاح المشروع المستثمر بهذا القطاع.

* استخرجت نسب المساهمة من قبل الباحثة اعتماداً على الجدول (5) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5)

توزيع الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والاهلية وحسب القطاعات الاقتصادية

للمدة(2008_2014)

(مليون دينار)

اسم القطاع	2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية
الزراعة والصيد والغابات	294511	20502	397647	19466	532867	38838	1276134	28473	1646338	54975	1747411	61109	1864477	72319
المناجم واستخدام الفحم	603	40	78	0	10	0	10	60	10	0	5876	0	21983	174
الصناعات التحويلية	301656	47120	312041	102041	405107	103906	2366628	139734	1223902	253050	1068600	573085	1419267	576152
الكهرباء والغاز	31784	8408	74497	5479	22103	18247	1899	82678	301	161661	1176	117085	772279	178074
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	955028	824324	643234	1299717	514885	1642782	1382349	2074108	3296956	2501805	1907175	2939141	1270395	3600699
النقل و والمواصلات	124105	19644	63234	49532	132542	61757	785985	106274	1736066	136584	2246640	175816	1935649	21775
التمويل والتأمين والعقار	113005	53670	165996	99297	5032	205086	4849	119129	122329	116617	579945	94605	845417	220187
خدمات المجتمع	760568	63865	1140455	113958	5352955	481159	7190314	570956	9794961	893177	9130546	1318109	11135142	1087347
العالم الخارجي	450	1499	305	23394	5397	1477	5452	37	113859	24049	111812	102971	966	26055
التشييد والبناء	854440	112232	973581	214912	1866307	304078	3551010	654906	5405685	956363	6587740	1183170	7612305	1265405
المجموع للقطاعات	3436150	1151304	3762266	1927796	8837205	2884330	16567721	3776355	23340407	5098281	23386921	6565091	26877880	7245187
اجمالي الائتمان النقدي	4587454		5690062		11721535		20344076		28438688		29952012		34123067	

المصدر : – البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية ، اعداد مختلفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمرت المصارف الحكومية بالزيادة بمنح الائتمان للقطاعات الاقتصادية مقارنة بالمصارف الاهلية ، اذ شكل ائتمان المصارف الحكومية المقدم لهذه القطاعات مبلغ (16567721، 8837205) مليون دينار الاعوام 2010، 2011 على التوالي، حيث احتلت القطاعات الاقتصادية (خدمات المجتمع ، البناء والتشييد ،الزراعة والصيد والغابات) الرصيد الاكبر من اجمالي ائتمان المصارف الحكومية لعام 2010 وبواقع (5352955,1866307,532867) مليون دينار على التوالي، اذ شكلت هذه القطاعات نسبة (88%)* من ائتمان المصارف الحكومية اما النسبة المتبقية وهي(12%)* فقد توزعت على القطاعات (تجارة الجملة والمفرد، الصناعات التحويلية، النقل والمواصلات، الغاز والكهرباء، العالم الخارجي، التمويل والتأمين والعقار، المناجم استخدام الفحم) وبنسب مختلفة لكنها شكلت ادنى نسب مقارنة بالقطاعات الثلاثة الاولى .اما المصارف الاهلية فقد منحت الائتمان النقدي لجميع القطاعات الاقتصادية بنسبة (25%)* من اجمالي الائتمان لعام 2010 واحتل القطاع (تجارة الجملة والمفرد) اعلى رصيد بلغ قدره (1642782) مليون دينار وبنسبة (57%)* من اجمالي الائتمان الممنوح من هذه المصارف، اما نسبة (44%)* فقد توزعت على القطاعات الاخرى المتبقية ، وكذلك الحال بالنسبة لعام 2011 الذي احتل به ايضاً قطاع (خدمات المجتمع ، البناء والتشييد) اعلى نسبة من ائتمان المصارف الحكومية اما الائتمان المقدم من المصارف الاهلية والذي شكل نسبة (18%)* من مجمل الائتمان النقدي لهذا العام على الرغم من ازدياده عن العام السابق بمقدار (892025) مليون دينار اي بمعدل نمو قدره (31%)* الا انه شكل نسبة مساهمة منخفضة لهذا العام بسبب انخفاض الطلب على الائتمان المقدم من هذه المصارف مقارنة بالمصارف الحكومية، اذ شكل قطاع (تجارة الجملة والمفرد) وقطاع (البناء والتشييد وخدمات المجتمع) اعلى القطاعات التي تم منح الائتمان النقدي لها من قبل المصارف الاهلية حيث شكلت جميعها نسبة (87%)* من اجمالي ائتمان هذه لمصارف ونسبة (13%)* توزعت بين قطاع (الصناعات التمويلية – التمويل والتأمين والعقار– النقل والمواصلات – الغاز والكهرباء) على التوالي ثم القطاعات (الزراعة والصيد والغابات – المناجم واستخدام الفحم – العالم الخارجي) التي احتلت نسباً منخفضة جداً من مجمل ائتمان المصارف الاهلية لعام 2011 وهكذا ما زالت المصارف الحكومية تتوسع بمنح الائتمان النقدي لمختلف القطاعات الاقتصادية وبنسب اعلى مما عليه في المصارف الاهلية اذ بلغ الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية مقدار (23340407 ، 23386921) مليون دينار للأعوام (2012 ، 2013) على التوالي وبنسب (82% و 78%)* على التوالي من اجمالي الائتمان لنفس الاعوام السابقة ، واحتلت المصارف الحكومية المرتبة الاولى بمنح الائتمان للقطاعات الاقتصادية عام 2013 مقارنة بالمصارف الاهلية التي شكلت (18%)*من اجمالي الائتمان النقدي ، وقد شكل قطاع (خدمات المجتمع) اعلى نسبة من رصيد الائتمان من المصارف الحكومية وبرصيد

* استخرجت نسب المساهمة من قبل الباحثة اعتماداً على الجدول (5) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(9794961) مليون دينار لعام 2012 في حين شكل قطاع (المناجم واستخدام الفحم ادنى نسبة من ائتمان هذه المصارف برصيد بلغ نحو (10) مليون دينار اما عام 2013 والذي شكل قطاع (خدمات المجتمع) اعلى نسبة ايضاً كما هو الحال للعام السابق وبرصيد (9130546) مليون دينار ، ثم شكل قطاع (الكهرباء والغاز) ادنى رصيد من الائتمان النقدي والذي بلغ (1176) مليون دينار .

اما بخصوص عام 2014 والذي ازداد به الائتمان المقدم من المصارف الحكومية الى اعلى مستوى للفترة (2008-2014) والبالغ (26877880) مليون دينار وكذلك ازداد الائتمان الممنوح من قبل المصارف الاهلية ووصل الى اعلى معدل له خلال الفترة الزمنية ذاتها اذ بلغ رصيد قدره (7245187) مليون دينار من اجمالي الائتمان النقدي ، وقد شكل ائتمان المصارف الحكومية النسبة الاكبر من اجمالي الائتمان النقدي اذ بلغ نسبة (79%)* في حين شكل ائتمان المصارف الاهلية نسبة (21%)* من اجمالي الائتمان النقدي لنفس العام، اما الائتمان الممنوح من المصارف الاهلية لعام 2014 فقد احتلت القطاعات الاقتصادية (تجارة الجملة والمفرد ، البناء والتشييد ، خدمات المجتمع) المراتب الاولى من توزيع الائتمان النقدي من قبل هذه المصارف لهذا العام اذ شكلت نسب (50% ، 17% ، 15%)*على التوالي ونلاحظ بان قطاع تجارة الجملة والمفرد احتل نصف الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الاهلية للقطاعات الاقتصادية ، في حين احتلت القطاعات الاخرى النصف الاخر من الائتمان النقدي.

ومن خلال تحليل جدول التوزيع القطاعي للائتمان النقدي المقدم من المصارف الحكومية والاهلية نلاحظ بان قطاع (خدمات المجتمع) قد احتل المرتبة الاولى من توزيع الائتمان النقدي ولكل المصارف خلال فترة (2010-2014) ما عدا عامي 2008 و 2009 التي احتل بها قطاع (تجارة الجملة والمفرد) المرتبة الاولى اما قطاعات (العقار والكهرباء والعالم الخارجي واستخراج الفحم) فقد نالت على المراتب الاخيرة وشكلت نسب منخفضة جداً من اجمالي ائتمان المصارف التجارية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ، وكل هذا يعكس توجه المصارف التجارية نحو زيادة توظيف ودائعها في مختلف القطاعات الاقتصادية للبلد مما يعزز من قدرة هذه القطاعات ويضمن السيولة اللازمة للقيام بعملها عن طريق تقديم الائتمان من قبل هذه المصارف للقطاعات الطالبة له .

2- **تحليل الائتمان التعهدي** :

وعلى صعيد توزيع الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق وحسب نوع الائتمان والذي يشمل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص للمدة (2009-2015) يمكن توضيحها كالاتي :

* استخرجت نسب المساهمة من قبل الباحثة اعتماداً على الجدول (5) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ-تحليل الائتمان التعهدي حسب القطاع :

من بيانات الجدول (6) الذي يوضح توزيع الائتمان التعهدي حسب القطاع ، نلاحظ بان الائتمان المقدم للقطاع العام قد شهد تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2009-2015) ، اذ بلغ عـام 2009 مقدار(33355866) مليون دينار بواقع(24805081) مليون دينار للحكومة المركزية و(8550785) مليون دينار للمؤسسات العامة .

جدول (6)

توزيع الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع

للمدة (2009 -2015) **(مليون دينار)**

السنوات	الحكومة المركزية	المؤسسات العامة	ائتمان القطاع العام	الاهمية النسبية %	ائتمان القطاع الخاص	الاهمية النسبية %	مجموع الائتمان التعهدي
	1	2	2+1		3		3+2+1
2009	24805081	8550785	33355866	72	12715979	28	46071845
2010	18848045	8517379	27365424	69	12425482	31	39790906
2011	20095399	9442067	29537466	76	9494995	24	39032461
2012	18695635	12005914	30701549	70	13472641	30	44174190
2013	23036597	15320825	38357422	71	15309603	29	53667052
2014	21684985	14039915	35724900	70	15183493	30	50908393
2015	15483909	10898839	26382748	65	14150406	35	40533154
المجموع	142649651	78775724	221425375	70	92752599	30	314178001

المصادر :- السنوات (2009-2014) ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة.

- سنة (2015) البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع النقدي/ قسم الائتمان منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org

- النسب من احتساب الباحثة.

ثم انخفض عام 2010 ليصل الى(27365424) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (17.9-%)[1]، حيث احتلت الحكومة المركزية النصيب الاكبر من الائتمان بواقع (18848045) مليون دينار وهو معدل منخفض مقارنة مع ائتمان الحكومة المركزية عام 2009 ، اما المؤسسات العامة فقد بلغت (8517379) مليون دينار ، حيث شكل ائتمان القطاع العام نسبة(69%) من اجمالي الائتمان التعهدي لعام 2010 حيث انخفضت خلال هذا العام مقارنة بعام 2009 والبالغة (72%) من اجمالي الائتمان ، ثم عاود الائتمان الممنوح للقطاع العام للارتفاع عام 2011 ليبلغ (29537466) مليون دينار وبزيادة قدرها (2172042) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (76%) من اجمالي الائتمان التعهدي لعام 2011 وهي اعلى نسبة مساهمة يصلها ائتمان القطاع العام خلال المدة (2009-2015) اذ بلغت

* معدل النمو من احتساب الباحثة اعتماداً على جدول (6) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة المركزية مقدار(20095399) مليون دينار والمؤسسات العامة مقدار(9442067) مليون دينار ثم استمر الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام بالارتفاع ليبلغ (30701549) و(38357422) مليون دينار للأعوام 2012 و 2013 على التوالي ، حيث بلغ ائتمان القطاع العام اعلى معدل له خلال عام 2013 ، اذ احتلت الحكومة المركزية رصيد قدره (23036597) مليون دينار وهذا اعلى معدل يبلغه ائتمان المؤسسات العامة خلال المدة (2009–2015) ، وبلغت نسبة مساهمة الائتمان المقدم للقطاع العام خلال عام 2013 مقدار (71%) حيث ارتفعت مقارنة بالعام السابق والذي شكلت به نسبة المساهمة(70%) من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح خلال عام 2012، ثم بلغ رصيد قدره (35724900) مليون دينار عام 2014 اذ شكلت الحكومة المركزية مقدار(21684985) مليون دينار والمؤسسات العامة(14039915) مليون دينار واستمر الائتمان الممنوح للقطاع العام بالانخفاض ليستقر عند (26382748) مليون دينار عام 2015 بواقع (15483909) مليون دينار للحكومة المركزية و(1098839) مليون دينار للمؤسسات العامة وبنسبة مساهمة بلغت (65%) من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح خلال العام ذاته ، وهي ادنى نسبة مساهمة يشكلها ائتمان القطاع العام خلال المدة (2009–2015) .

اما ائتمان القطاع الخاص فقد بلغ عام 2009 مقدار (12715979) مليون دينار وبنسبة مساهمة (28%) ثم سجل انخفاضاً بمقدار (290497) مليون دينار ليصل الى (12425482) مليون دينار عام 2010 ،لكن شكل نسبة مساهمة اعلى مما عليه في عام 2009 بلغت نحو (31%) ثم ارتفع ليسجل اعلى معدل له خلال المدة (2009–2015) في عام 2013 بواقع (15309603) مليون دينار وبنسبة (29%) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعام السابق ثم عاد للانخفاض ليبلغ (15183493) مليون دينار عام 2014 ، لكن بنسبة مساهمه اعلى مما عليه في عام 2013 ، وانخفض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ليستقر عند (14150406) مليون دينار عام 2015 وبمعدل نمو سالب قدره (-6,8%)[1] مقارنة بعام 2014 ولكن على الرغم من انخفاضه الا انه سجل خلال عام 2015 اعلى نسبة مساهمة بلغت(35%) من اجمالي الائتمان التعهدي وهي اعلى نسبة يصلها الائتمان الممنوح للقطاع الخاص منذ عام 2009 وحتى العام الاخير من مدة البحث عام 2015.

اذ يتبين من تحليل الائتمان التعهدي وحسب القطاع خلال المدة (2009–2015) بان الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام من قبل المصارف التجارية في العراق قد شكل النسبة الاعظم من اجمالي الائتمان خلال نفس المدة ، اذ بلغ اجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام خلال المدة (2009–2015) مقدار (221425375) مليون دينار وبنسبة(70%) من مجموع الائتمان التعهدي في حين شكل الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص النسبة الاقل اذ بلغت نسبة مساهمتهُ خلال نفس المدة مقدار (30%)

* معدل النمو من احتساب الباحثة اعتماداً على جدول (6) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من اجمالي الائتمان التعهدي وبواقع (92752599) مليون دينار وهي نسبة منخفضة مقارنة بمثيلتها في القطاع العام. وتبين ايضاً بان ائتمان القطاع العام خلال المدة (2009-2015) كان يذهب اغلبه للحكومة المركزية وبواقع (142649651) مليون دينار وبنسبة (64%) في حين بلغت نسبة مساهمة المؤسسات العامة (36%) وبواقع (78775724) مليون دينار من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع والبالغ (314178001) مليون دينار .

ب- تحليل الائتمان التعهدي حسب النوع والقطاع :

من بيانات الجدول (7) نلاحظ بان الاعتمادات المستندية التي يتم منحها من قبل المصارف التجارية للقطاع العام شكلت القسم الاكبر من الائتمان التعهدي الممنوح خلال المدة (2009-2014) ، اذ شكلت نسبة (86%)* من اجمالي ائتمان القطاع العام في حين بلغت خطابات الضمان نسبة (14%)* من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح لنفس القطاع .

اذ بلغت الاعتمادات المستندية المقدمة للقطاع العام مقدار(24920879) مليون دينار عام2009 وازدادت لتبلغ (25398658، 26761826) مليون دينار عام 2010 و 2011 على التوالي، واستمرت على هذه الزيادة لتبلغ اعلى معدل لها عام 2013 والبالغ (33136408) مليون دينار وبمعدل نمو(21%)*عن العام السابق ، لكن في عام 2014 انخفضت الاعتمادات المستندية المقدمة للقطاع العام لتبلغ (30140994) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (9.03-%)* .

اما خطابات الضمان فقد بلغت (8434987) مليون دينار عام 2009 ثم سجلت انخفاضاً بمقدار (6468221) مليون دينار لتصل الى (1966766) مليون دينار عام 2010 وبمعدل نمو سالب بلغ (77-%)* مقارنة بعام 2009، ثم عاودت للارتفاع وبنسب بسيطة لتبلغ عام 2011 مقدار (2775640) مليون دينار واستمرت بالارتفاع لتبلغ (3292034 ، 5221014 ، 5583906) مليون دينار للأعوام 2012 و2013 و2014 على التوالي، اذ سجلت اعلى رصيد لها خلال عام 2014 وبمعدل نمو سنوي (6.9%)*عن العام السابق .

ومن خلال تحليل الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام وحسب نوع الائتمان تبين بان الاعتمادات المستندية هي التسهيلات الائتمانية التي تشكل الغالبية العظمى من الائتمان الممنوح للقطاع العام ، اذ سجلت رصيداً قدره (166768280) مليون دينار للمدة (2009-2014) وبنسبة (86%)* من مجموع الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام والبالغ (194042627) مليون دينار خلال المدة ذاتها، في حين شكلت خطابات الضمان نسبة (14%)*من مجموع الائتمان خلال نفس المدة وبواقع (27274347) مليون دينار .

* معدلات النمو والنسب من احتساب الباحثة اعتماداً على جدول (7) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (7)

توزيع الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع

للمدة (2009- 2014) (مليون دينار)

السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع الكلي		مجموع الائتمان التعهدي
	الاعتمادات المستندية	خطابات الضمان	الاعتمادات المستندية	خطابات الضمان	الاعتمادات المستندية	خطابات الضمان	
2009	24920879	8434987	2388958	10327021	27309837	18762008	46071845
2010	25398658	1966766	2617143	9808339	28015801	11775105	39790906
2011	26761826	2775640	3414131	6080864	30175957	8856504	39032461
2012	27409515	3292034	3975811	9496830	31385326	12788864	44174190
2013	33136408	5221014	5099446	10210157	38235854	15431171	53667052
2014	30140994	5583906	4445177	10738316	34586171	16322222	50908393
المجموع	166768280	27274347	21940666	56661527	189708946	83935874	273644847

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية ، اعداد مختلف

اما تحليل الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص فقد تبين من خلال البيانات الخاصة بهذا القطاع بان خطابات الضمان قد سجلت النسبة الاكبر من الائتمان التعهدي اذ بلغت نحو (56661527) مليون دينار للمدة (2009-2014) ونسبة (72%)*من اجمالي الائتمان خلال نفس المدة ، وسجلت عام 2009 مقدار(10327021) مليون دينار ثم انخفضت لتبلغ (9808339) و(6080864) مليون دينار لعامي 2010 و2011 على التوالي وبعدها ارتفعت لتسجل مقدار (9496830) مليون دينار عام 2012 أي بمعدل نمو سنوي بلغ (56%) *عن العام السابق واستمرت بالارتفاع لتستقر عند (10210157) و (10738316) مليون دينار للأعوام 2013 و 2014 على التوالي ، اذ نلاحظ بانها سجلت اعلى رصيداً لها خلال المدة (2009-2014) عند عام 2014 .

اما فيما يخص الاعتمادات المستندية الممنوحة للقطاع الخاص فقد شكلت النسبة الاقل من اجمالي الائتمان التعهدي والبالغة (28%)* من مجموع الائتمان خلال المدة (2009-2014) حيث سجلت رصيد خلال هذه المدة قدرهُ (21940666) مليون دينار، اذ بلغت عام 2009 مقدار(2388958) مليون دينار ثم ازدادت لتبلغ (2617143) مليون دينار عام 2010 واستمرت بالارتفاع حتى عام 2013 اذ بلغت (5099446) مليون دينار خلال هذا العام وهو اعلى معدل تبلغه الاعتمادات المستندية

* معدلات النمو والنسب من احتساب الباحثة اعتماداً على جدول (7) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الممنوحة للقطاع الخاص خلال المدة (2009-2014) ، اما عام 2014 فقد سجلت رصيد قدره (4445177) مليون دينار وسجلت معدل نمو سالب (13-%)* عن عام 2013 .

وبهذا نلاحظ وبشكل عام بان الاعتمادات المستندية شكلت النسبة الاغلب والاكبر من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لكلا القطاعين حيث بلغ مجموعها (189708946) مليون دينار ونسبة مساهمة نحو (69%)*من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح والبالغ (273644847) مليون دينار خلال المدة (2009-2014) ، في حين شكل مجموع خطابات الضمان نسبة (31%)*وبواقع (83935874) مليون دينار من اجمالي الائتمان التعهدي خلال المدة ذاتها، هذا يعني توجه الائتمان التعهدي نحو اعمال التجارة الخارجية والداخلية والتي يتم منح اغلب ائتمانها من المصارف الحكومية من حيث منح الاعتمادات المستندية بنسبة اكبر من اعمال المقاولات في الداخل .

ومما سبق نلاحظ بان اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق قد شهد تذبذباً بين الارتفاع مرة والانخفاض مرة اخرى خلال المدة (2009-2015) ، إذ سجل معدل (46071845)مليون دينار عام 2009، ثم انخفض الى ادنى مستوى له عام2011 بواقع (39032461) مليون دينار ثم ارتفع خلال عامي 2012 و 2013 ليسجل اعلى معدل له في عام 2013 بواقع (53667052) مليون دينار، ثم عاد للانخفاض ليبلغ (50908393) و(40533154) مليون دينار للأعوام 2014 و 2015 على التوالي ، إذ سجل معدل نمو سالب قدره (20.3-%)*[1] في عام 2015 مقارنة بالعام السابق .

اما بخصوص التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي والذي يمكن توضيحه من خلال الجدول (8)، نلاحظ بان الائتمان المقدم من قبل المصارف الحكومية خلال المدة (2009-2014) احتل المرتبة الاولى من الائتمان الممنوح مقارنة بالائتمان المقدم من قبل المصارف الاهلية عام2009، وتركزت في قطاعات (الصناعات التحويلية والعالم الخارجي وخدمات المجتمع) وبرصيد قدره (181621248، 14095976 ، 8420159) مليون دينار على التوالي ، إذ احتلت هذه القطاعات نسبة عالية من اجمالي الائتمان النقدي خلال العام ذاته، ونسبة (1%)*[2] توزعت على القطاعات الاقتصادية المتبقية والمتمثلة بقطاع (تجارة المفرد – البناء والتشييد – النقل والمواصلات – الزراعة –التمويل والعقار) وبرصيد بلغ (20332 ، 6955 ، 913، 862، 375) مليون دينار على التوالي اما قطاع الكهرباء والفحم فقد احتلت هذه القطاعات المراتب الاخيرة وبنسب مئوية تكاد ان لا تذكر ، ثم انخفض الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية خلال عام 2010 و 2011 ، اذ بلغ اجمالي الائتمان الممنوح من هذه المصارف مقدار (34294938) مليون دينار عام 2010 ونسبة (86%)*من اجمالي

---

[1] * معدلات النمو والنسب من احتساب الباحثة اعتماداً على جدول (7) .

[2] * النسبة من احتساب الباحثة اعتماداً على جدول (8) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (8)

توزيع الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والاهلية وحسب القطاعات الاقتصادية

للمدة (2009 – 2014)

(مليون دينار)

اسم القطاع	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية
الزراعة والصيد والغابات	862	6740	68	3854	42	5164	13	469628	13	94145	0	130080
المناجم واستخدام الفحم	2	160904	3	811	0	520	71	31107	75	2778	50	2471
الصناعات التحويلية	18621248	119311	11581864	405495	13248215	239948	534	404627	385	555562	277	815575
الكهرباء والغاز	260	62488	88	29093	133	274561	118	178266	84	280571	39	360466
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	20332	2034209	5828116	2208421	6669220	3122761	27880462	3259293	36558580	3471639	5601709	3117294
النقل والمواصلات	913	177111	859	63411	350	210628	217	191011	172	324478	28783707	333850
التمويل والتأمين والعقار	375	70756	589	264113	368	284345	508	386703	162	334455	62	426365
خدمات المجتمع	8420159	645639	6646	1178126	10937	876279	9902	2200852	12508	2084601	17688	2164909
العالم الخارجي	14095976	141415	14936724	305869	9989263	163518	5856209	357040	6040835	1110259	5588044	1756512
التشييد والبناء	6955	1486190	1939963	1036775	2216566	1729627	14960	2932669	5051	2790672	3864	1805431
المجموع للقطاعات	41167082	4904763	34294938	5495968	32152074	6907387	33762994	10411196	42617865	11049160	39995440	10912953
اجمالي الائتمان التعهدي	46071845		39790906		39032461		44174190		53667025		50908393	

المصدر : – البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية ، اعداد مختلفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الائتمان التعهدي الممنوح من قبل كافة المصارف التجارية خلال نفس العام ، واستمر الائتمان التعهدي بالانخفاض اذ بلغ عام 2011 نحو (32152074) مليون دينار ونسبة (82%)*من اجمالي الائتمان الممنوح خلال نفس العام اذ احتلت فيها قطاعات (الصناعات التمويلية – العالم الخارجي – تجارة المفرد) المراتب الاولى من حيث توزيع الائتمان التعهدي وشكلت نسب(41%، 31%، 21%)*على التوالي وبواقع (13248215) و (9989263) و (6669220) مليون دينار على التوالي أي احتلت هذه القطاعات نسبة (93%)*من اجمالي الائتمان للقطاعات الاخرى ونسبة (7%)* توزعت على القطاعات الاقتصادية المتبقية.

اما عام 2012 فقد ازداد الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية اذ بلغ (33762994) مليون دينار ونسبة (76%)*من اجمالي الائتمان الممنوح خلال هذا العام اذ احتل قطاع (تجارة الجملة والمفرد) المرتبة الاولى بواقع (27880462) مليون دينار ونسبة (83%)* بينما احتل قطاع (الزراعة والصيد والغابات) المرتبة الاخيرة بواقع (13) مليون دينار ونسبة ضئيلة جداً بلغت حوالي (0.00004%)* واستمر الائتمان المقدم من المصارف الحكومية للقطاعات الاقتصادي بالارتفاع حتى بلغ عام2013 مقدار (42617865) مليون دينار وهو اعلى معدل يبلغه الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية خلال المدة (2009–2014) ونسبة (79%)*من اجمالي الائتمان الممنوح خلال هذا العام احتل به قطاع (تجارة الجملة والمفرد) المرتبة الاولى وقطاع العالم الخارجي المرتبة الثانية وبواقع (36558580) و(6040835) مليون دينار على التوالي ، وفي عام 2014 انخفض الائتمان التعهدي المقدم من المصارف الحكومية عن العام السابق حيث بلغ (39995440) مليون دينار ونسبة (79%)*احتل به قطاع (النقل والمواصلات) المركز الاول بواقع (28783707) مليون دينار ونسبة (72%)*من اجمالي الائتمان المصارف الحكومية لعام 2014.

اما الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الاهلية في العراق خلال المدة (2009–2014) فقد شكل النسبة الاقل مقارنة بالائتمان الممنوح من المصارف الحكومية على الرغم من ضخامة رؤوس اموال المصارف الاهلية وحجم سيولتها وهذا يعود لطبيعة هذه المصارف المتحفظة من حيث منح الائتمان بصورة عامة، اذ نلاحظ من بيانات الجدول السابق، بان الائتمان الممنوح من المصارف الاهلية بلغ (4904763) مليون دينار عام 2009 ونسبة (11%)*من اجمالي الائتمان لهذا العام شكل قطاع (تجارة الجملة والمفرد ، والبناء والتشييد، وخدمات المجتمع) النسب الاكبر بواقع (2034209، 1486190، 645639) مليون دينار على التوالي في حين شكل قطاع (الزراعة والصيد) المرتبة الاخيرة بواقع (6740) مليون دينار من الائتمان الممنوح من المصارف الاهلية ، ثم ازداد الائتمان التعهدي الممنوح من هذه المصارف ليبلغ (5495968) و (6907387) و (10411196) مليون دينار للأعوام 2010 و 2011

* النسب من احتساب الباحثة اعتماداً على جدول (8) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و 2012 على التوالي وبنسب بلغت نحو (14% و 18% و 24%) *على التوالي ايضاً، في حين احتلت القطاعات الاقتصادية المتمثلة بقطاع (تجارة الجملة والمفرد ،خدمات المجتمع) المرتبة الاولى من توزيع الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الاهلية لعام 2010 .

في حين شكل قطاع (تجارة الجملة والمفرد والبناء والتشييد وخدمات المجتمع) النسبة الاولى من الائتمان الممنوح وبالترتيب خلال عامي 2011، 2012 في حين لم تشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الاهلية للقطاعات الاقتصادية التي تشمل قطاع (الكهرباء والغاز – النقل والمواصلات – الزراعة – الفحم) النسبة المقبولة مقارنة بالقطاعات الاخرى . وفي عام 2013 و 2014 تذبذب الائتمان التعهدي بين الارتفاع في عام 2013 ليبلغ (11049160) مليون دينار ونسبة (21%)* من اجمالي الائتمان وبين الانخفاض كما في عام 2014 ليبلغ (10912953) مليون دينار ونسبة (21%)*من اجمالي ائتمان المصارف الاهلية الممنوح في عام 2014.

ومما سبق نلاحظ بان اكثر القطاعات الاقتصادية التي تم منح الائتمان التعهدي لها من قبل كافة المصارف هو قطاع (تجارة الجملة والمفرد) على طول المدة (2009–2014) ، في حين ان قطاع (الزراعة والصيد والغابات ، المناجم واستخدام الفحم) احتلت على طول المدة السابقة المراتب الاخيرة ، وهذا يعكس تحفظ كلا المصارف الحكومية والاهلية عن منح الائتمان التعهدي لهذه القطاعات الاقتصادية وهي من القطاعات الاقتصادية التي لا تقل اهمية عن القطاعات الاخرى وبالأخص قطاع (الزراعة والصيد والغابات) الذي يعد من القطاعات الرائدة والتي لها دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخصوصاً في البلدان النامية مثل العراق.

ثانياً : التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي العراقي.

نتناول اهم التطورات المصرفية في العراق كالاتي :

1– نشأة المصارف في العراق :

تم تأسيس اول مصرف في العراق في القرن التاسع عشر عام 1890 اذ كان تابعاً للبنك العثماني البريطاني الاصل وذلك لتمويل التجارة للشركات الاجنبية في الخارج ثم تم افتتاح فروع في العراق لتلك المصارف الاجنبية ، ففي عام 1918 افتتح فرع البنك الشرقي في بغداد لغرض تقديم التسهيلات المصرفية للجيش البريطاني ابان فترة الانتداب على العراق [2] . ثم قامت الحكومة بتأسيس اول مصرف وطني والمتمثل بالمصرف(الزراعي والصناعي) سنة 1935 الذي تم شطره فيما بعد الى مصرفين مستقلين هما (المصرف الزراعي) و (المصرف الصناعي) بموجب القوانين لسنة 1940 وهما من اوائل المصارف الاختصاصية في العراق حيث باشرا عملهما فعلياً عام 1947 ، ثم تم تأسيس مصرف (الرافدين) عام 1941

* النسب من احتساب الباحثة اعتماداً على جدول (8) .

[2] رائد عبد الخالق العبيدي وخالد احمد المشهداني ،النقود والمصارف ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2013 ، ص111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو اول مصرف تجاري وطني يقوم بالمعاملات المصرفية التجارية بكافة انواعها داخل العراق وخارجه الذي باشر العمل برأس مال قدره عند تأسيسه 1/2 مليون دينار ثم تزايد تدريجياً الى 5 ملايين دينار ثم عشرة ملايين دينار[1] . وفي عام 1947 وبموجب القانون رقم (43) تم تأسيس المصرف (الوطني العراقي) بهدف تنظيم نشاط الصيرفة المركزية وباشر عمله سنة 1948 وفي عام 1956 تم تغيير تسميته بموجب القانون رقم 72 ليصبح (البنك المركزي العراقي) أُنيطت به مهمة اصدار العملة ومراقبة التمويل الخارجي وحفظ حسابات الحكومة وغيرها[2]. ويُعد تأسيس البنك المركزي العراقي نقطة تحول مهمة في النظام النقدي في العراق اذ اصبح للبلد وللمرة الاولى مؤسسة وطنية للإصدار النقدي تتمكن من رسم السياسة النقدية الخاصة به ، وتم اصدار قانون رقم (100) لسنة 1964 الخاص بتأميم المصارف لغرض ادارتها وتنظيم توجه الائتمان المصرفي وبموجب هذا القانون تم دمج المصارف التجارية في العراق الى اربعة مصارف والمتمثلة بـ(مصرف الرافدين – مصرف بنك بغداد – مصرف بنك الاعتماد – مصرف البنك التجاري) بهدف تحقيق الوفورات الاقتصادية مما يزيد من قابلية تلك المصارف على تقديم القروض المصرفية، وفي سنة 1970 وضمن قانون رقم (78) تم دمج المصارف مع بعضها لتصبح مصرفين فقط هما (البنك التجاري العراقي) ومصرف (الرافدين) ونتيجة ذلك ازدادت رؤوس اموال هذين المصرفين لتصل الى (15) مليون دينار لكل مصرف ، وبعدها تم دمج البنك التجاري العراقي سنة 1974 تحت اخر دمج مصرفي مع مصرف الرافدين ليصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق والذي تم شطره من جديد الى مصرفين هما (مصرف الرافدين) و(مصرف الرشيد) عام 1988 بهدف خلق المنافسة بينهما وبين المصارف الاخرى لتخفيف الاعباء الملقاة على عاتق مصرف الرافدين من حيث ادارة موجوداته الكبيرة في ظل زيادة عدد فروعه وضعف استخدام التقنية في اعمالها[3] . وفي عام 1991 اجاز البنك المركزي العراقي للقطاع الخاص بممارسة الاعمال المصرفية نظراً لأهمية هذا القطاع ودوره الرائد في عملية التنمية الاقتصادية حيث تم تأسيس عدد من المصارف الاهلية التي ابتدأت بمصرفين عام 1992 ثم ازدادت لتصبح (36) مصرف عام 2010 اضافة الى سبعة مصارف حكومية التجارية منها والمتخصصة ومن اهمها المصرف التجاري العراقي (TBI) ، ثم اجاز البنك المركزي ضمن التعديل الذي حصل في عام 1997 بالسماح للمصارف الخاصة في العراق بان تمارس اعمال الصيرفة الشاملة اضافة الى اعمالها التقليدية الاساسية ، وقد شهدت الساحة المصرفية في العراق تغيرات مهمة بعد عام 2003 وهي مرحلة التغيير السياسي والاتجاه باقتصاد العراق نحو الية السوق، ولعل اهم ما شهدته تلك الفترة بعد تغيير النظام في العراق فيما يخص الجهاز المصرفي هو اصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 والذي تم بموجبه منح البنك الاستقلالية التامة بعيداً عن تدخل الحكومة العراقية في السياسة النقدية وذلك لإنهاء هيمنة السياسة المالية المتمثلة بوزارة المالية العراقية من

---

[1] اديب قاسم شندي ، مصدر سابق ، ص265 .
[2] صادق راشد الشمري ، مصدر سابق ، ص128 .
[3] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ومطلع 2004 مصدر سابق ، ص22 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تدخلها بقرارات السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي [1]، وشهدت هذه الفترة ايضاً اصدار قانون الدين العام والدين الخاص وقانون بيع وشراء الاوراق المالية وفقاً لآلية السوق كما تم انجاز استبدال العملة العراقية المتضمنة بسبب اتباع سياسة اصدار النقود الخاطئة وكذلك اصدار قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 لإرساء نظام مصرفي حديث يعمل وفق المعايير الدولية وهكذا استمرت جهود البنك المركزي العراقي على طوال فترة الدراسة في الارتقاء بالتشريعات المالية والرقابية وذلك لتقوية النظام المالي في العراق ومن تلك التشريعات الزام البنوك التجارية برفع رؤوس اموالها وملاءمتها بما يتناسب والمعايير الدولية وتنويع خدماتها المصرفية اضافة الى اصدار تعليمات حول تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى البلد لغرض الاستثمار والسماح ايضاً للمصارف باستيراد العملة الاجنبية وذلك بموافقة البنك المركزي العراقي [2].

وعليه اصبح عدد المصارف العاملة في العراق الحكومية منها والاهلية (56) مصرفاً نهاية عام 2014 ، بواقع (6) مصارف حكومية و (50) مصرفاً اهلياً منها (6) مصارف اسلامية تابعة للقطاع الخاص ، وقد شكلت المصارف الاهلية نسبة (84%) من رأس المال المدفوع مقارنة بـ(16%) للمصارف الحكومية من اجمال رأس المال ، وان هذه الزيادة الحاصلة في عدد المصارف الخاصة والزيادة في رؤوس اموالها على طوال فترة (2003-2014) انما يعود لتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد مما زاد من الحاجة الى مصارف عديدة وفروع اكثر للمصارف المتواجدة في الساحة لتلبية متطلبات جميع شرائح المجتمع من حيث نمو الطلب على التسهيلات التي تمنحها تلك المصارف والمتمثلة بمنح الائتمان المصرفي بنوعيه او قبول الودائع وغيرها من الخدمات والتسهيلات المصرفية المتنوعة ، وقد شهد عام 2014 عدة تطورات مصرفية نتيجة الاهتمام الكبير الذي يوليه البنك المركزي للقطاع المصرفي وذلك لدوره المحوري كمحرك للتنمية الاقتصادية في البلد ، واصدر البنك المركزي خلال هذا العام تعليمات وتشريعات رقابية لتطوير عمل المصارف العراقية تمثلت بعض تلك الاجراءات بـ[3]:

1- اصدار نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال ، ويتم مزاولة هذه الخدمات بتراخيص من البنك المركزي .

2- اصدار تعليمات تبادل المعلومات الائتمانية ، وذلك من خلال انشاء قاعدة بيانات وسجل ائتماني مركزي يحصل على المعلومات عن طريق الرابط الالكتروني واصدار تقارير ائتمانية متماشية مع الانظمة العالمية المتعارفة لتقييم مخاطر الائتمان واتخاذ قرارات سليمة بهذا الخصوص .

---

[1] فلاح حسن ثويني ، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية ، المجلد/3 العدد /8 خاص ، 2005 . ص 119.

[2] حسن كريم حمزة ، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الحادية عشر ، العدد /32 ، المجلد /9 ، سنة 2015 ، ص71 .

[3] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014 ، مصدر سابق ، ص 41-42 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- استقطاع (50%) من صافي الربح السنوي للمصارف الاجنبية ترصد للاحتياطي الالزامي الى ان يبلغ نسبة (50%) اسوة برأس مال المصارف المحلية ، اضافة الى رفع رؤوس اموال فروع تلك المصارف في العراق لتعزيز دورها في النشاط المصرفي العراقي.

وكل هذا أسهم بتطوير المصارف وتطور عملها خلال فترة البحث خصوصاً في الاعوام الاخيرة مقارنة بالاعوام السابقة لها .

2-اهم التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2003-2014) .

يمكن ايجاز اهم التطورات الحاصلة في المصارف العاملة في العراق من حيث تطور هيكل المصارف التجارية وتطور ورؤوس اموالها وموجوداتها وكما يأتي :

أ- تطور هيكل المصارف التجارية في العراق :

شهدت المصارف العراقية تطوراً في اعداد المصارف التجارية وبالأخص المصارف الاهلية ، فقد كانت اعداد المصارف عام 2003 ما يقارب (20) مصرفاً ثم ازدادت لتبلغ عام 2008 (42) مصرفاً منها (7) مصارف حكومية وبرأس مال (578600) مليون دينار وبعدد فروع بلغ (348) فرعاً و (35) مصرفاً اهلياً وبرأس مال بلغ (1343522) مليون دينار وعدد افرع (650) فرعاً وزعت على مختلف المحافظات العراقية[1].

واستمرت اعداد فروع المصارف بالارتفاع نظراً للتطورات الاقتصادية الحاصلة في البلد وازدياد الحاجة لنشوء مثل هذه المؤسسات في عموم العراق ، اذ ازداد عدد المصارف للمدة (2009-2014) و بلغت (43) مصرفاً عام 2009 بواقع (7) مصارف حكومية و (36) مصرفاً اهلياً بعد نشوء مصرفي (بيروت والبلاد العربية) خلال نفس العام وبرأس مال (8183) مليون دينار وهو يقع ضمن اقليم كردستان ولا توجد له فروع في محافظات العراق ، وقد تم منح اجازات عام 2009 لعدد من الفروع المصرفية ولكلا المصارف الحكومية والاهلية المنتشرة في محافظات البلد بالأخص في الاقضية والنواحي بهدف تطوير الخدمة المصرفية وتحسين الوعي والكثافة المصرفية للمواطنين[2].

واستمرت المصارف بالازدياد اذ تم تأسيس عدد كبير من المصارف الاهلية وكذلك ازداد عدد الفروع لكافة المصارف حتى بلغت (56) مصرفاً عام 2014 تمثلت بـ(6) مصارف حكومية تنوعت بين مصارف متخصصة ومصارف تجارية و (50) مصرفاً تجارياً خاصاً قد تم تقسيمهم على (24) مصرفاً تجارياً و (8) مصرفاً اسلامياً و(18) مصرفاً تجارياً اجنبياً [3]، ويمكن توضيح هيكل الجهاز المصرفي لعام 2014 كما في الجدول (9) وكالاتي :

---

[1] البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية لعام 2008 ، مصدر سابق ، ص86 .
[2] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009 ، ص22 .
[3] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014 ، مصدر سابق ص 42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (9) هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2014

التسلسل	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال المدفوع (مليون دينار)	مجموع الموجودات (مليون دينار)	مجموع عدد الافرع
1	مصرف الرافدين	1941	126,000	103,470,830	144
2	مصرف الرشيد	1988	50,000	58,689,966	193
3	مصرف الزراعي التعاوني	1935	100,600	2,706,774	32
4	مصرف الصناعي	1946	175,000	374,237	14
5	مصرف العقاري	1948	50,000	2,159,613	20
6	المصرف العراقي للتجارة	2004	100,0000	37,145,914	21
6	مجموع المصارف الحكومية		1,501,600	204,547,334	424
1	مصرف بغداد	1992	250,000	1,837,716	46
2	المصرف التجاري العراقي	1992	250,000	468,867	10
3	مصرف البصرة الدولي للاستثمار	1993	75,000	608,675	22
4	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1993	250,000	700,420	22
5	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	1993	250,000	472,789	14
6	مصرف الاستثمار العراقي	1993	250,000	624,807	25
7	مصرف المتحد للاستثمار	1994	300,000	629,008	18
8	المصرف الاهلي العراقي	1995	250,000	639,757	10
9	مصرف الائتمان العراقي	1998	250,000	631,784	16
10	مصرف دار السلام للاستثمار	1999	150,000	683,194	9
11	مصرف بابل	1999	178,859	323,523	11
12	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999	207,154	633,825	64
13	مصرف سومر التجاري	1999	250,000	422,819	10
14	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	2000	105,072	610,248	119
15	مصرف الخليج التجاري	2000	300,000	832,231	24
16	مصرف ايلاف الاسلامي	2001	152,000	335,647	16
17	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2001	202,000	367,043	17
18	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	2004	300,000	1,503,777	18
19	مصرف الاتحاد العراقي	2004	252,000	737,762	8
20	مصرف دجلة والفرات للتنمية ولاستثمار	2005	100,000	284,820	6
21	مصرف ميلي ايران	2005	33,312	72,324	2
22	مصرف اشور الدولي للاستثمار	2005	250,000	435,007	8
23	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	2005	400,000	1,071,714	5
24	المصرف الوطني الاسلامي	2005	251,000	613,642	6
25	مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل	2006	250,000	672,585	15
26	مصرف المنصور للاستثمار	2006	250,000	894,308	9
27	مصرف عبر العراق	2006	200,000	330,567	2
28	مصرف بيبلوس	2006	24,797	296,391	3
29	مصرف الزراعي التركي	2006	16,338	52,575	2
30	مصرف التعاون الاسلامي للتنمية والاستثمار	2007	100,000	222,475	11
31	مصرف الاقليم التجاري	2007	250,000	521,488	5
32	مصرف الهدى	2008	250,000	393,961	6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

33	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	2008	255,000	635,923	11
34	مصرف انتركونتيننتال لبنان	2008	24,486	132,512	3
35	مصرف بيروت والبلاد العربية	2009	16,380	285,769	2
36	مصرف ابو ضبي الاسلامي	2010	24,458	224,319	2
37	مصرف اربيل	2010	265,000	485,879	4
38	مصرف البركة	2011	8,176	89,362	1
39	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	2011	250,000	762,970	9
40	مصرف وقفلر للشراكة المساهمة التركية	2011	8,176	82,533	1
41	مصرف آش التركي شركة مساهمة	2011	16,324	113,312	2
42	مصرف الاعتماد اللبناني	2011	16,352	57,636	2
43	مصرف اللبناني الفرنسي	2011	8,148	37,438	1
44	مصرف باريسيان	2011	8,190	14,301	1
45	مصرف البحر المتوسط	2011	24,444	219,283	3
46	مصرف اسيا	2012	8,148	61,093	1
47	مصرف ستاندرد تشار ترد	2013	24,444	59,571	2
48	مصرف فرنسبنك	2014	16,324	30,560	2
49	مصرف الشرق الاوسط وافريقيا	2014	16,296	22,512	2
50	مصرف لبنان والمهجر	2014	16,296	33,825	2
50	مجموع المصارف الاهلية		7,604174	22,274,547	610
56	المجموع العام		9,105774	226,821,881	1034

المصدر : - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لعام 2014 ص115- 116

ومما تقدم نلاحظ بان القطاع المصرفي في العراق قد مر بعدة تطورات على الصعيد الفني والتقني خلال المدة (2003–2014) للنهوض بحال الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف في العراق ولتحقيق المنافسة فيما بينها وذلك من خلال اقتنائها الكثير من الانظمة المصرفية الشاملة وطرح ادوات الصيرفة الالكترونية الجديدة والمتطورة لخدمة متطلبات الجمهور، اذ اصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة في الانظمة المصرفية عنصراً ملازماً ومهماً للعمل المصرفي لتوفير الفعالية والسرعة والدقة في العمل والانجاز ، لكن بقيت اغلب الخدمات الالكترونية متوقفة او معطلة عن العمل لأسباب تعود لتردي الوضع الامني في البلد وعدم استقراره الى الوقت الحاضر .

ب –تطور رؤوس اموال المصارف التجارية في العراق .

من بيانات الجدول (10)، يتبين لنا بأن رؤوس الاموال قد شهدت ارتفاع متواصلاً اذ بلغت عام 2003 مقدار (25353) مليون دينار ثم ارتفعت لتسجل (1922122) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو قدره (7481%) مقارنة بعام 2003 ، وتعود هذه الزيادة في رؤوس الاموال لازدياد اعداد المصارف ففي عام 2008 تم منح اجازة لعدد من المصارف والمتمثلة بمصرف (الهدى – التمويل الاسلامي – جيهان للاستثمار) ومصرف انتركونتيننتال الذي يقع في محافظة اربيل لغرض توسيع نشاط الجهاز المصرفي ونشر عدد من فروع المصارف في مختلف المحافظات في البلد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (10)

تطور رؤوس اموال وموجودات المصارف التجارية في العراق للمدة(2003- 2014) (مليون دينار)

السنوات	رؤوس اموال المصارف (الحكومية والاهلية)	موجودات المصارف (الحكومية والاهلية)
2003	25353	33795126
2004	243604	165366762
2005	658731	206756953
2006	898716	253453625
2007	1209817	282180087
2008	1922122	307194947
2009	2437066	334236902
2010	2914866	363492595
2011	4095140	143803608
2012	5908567	191355165
2013	7595512	206554047
2014	9105774	226821881

المصادر : - السنوات (2003-2005) ، د. نصر حمود مزنان فهد، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2008)، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد /التاسع ، العدد/ الرابع -انساني ، سنة 2011، ص 75 .
- السنوات (2006-2014)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية ، اعداد مختلفة.

واستمرت رؤوس اموال المصارف بالارتفاع حتى بلغت عام 2011 مقدار (4095140) مليون دينار وهذا يعود لتنفيذ المصارف تعليمات البنك المركزي خلال عام 2011 والمتمثلة بزيادة رؤوس اموال المصارف ، علماً بان الجزء الاكبر من رؤوس الاموال خلال هذا العام يعود للمصارف الاهلية برصيد قدره (3441540) مليون دينار بينما بلغت رؤوس اموال المصارف الحكومية رصيد قدره (653600) مليون دينار[1] ، اي نسبة (84%، 16 %)*على التوالي من مجموع رؤوس الاموال خلال هذا العام، وعلى الرغم من هذه الزيادة في رؤوس الاموال الى ان نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت خلال عام 2011 بلغت مقدار (1.9%) ما يعني ان الجهاز المصرفي في العراق ما زال متواضعاً في هيكلته[3]. وازدادت رؤوس اموال المصارف التجارية حتى بلغت عام 2014 مقدار (9105774) مليون دينار أي ما يعادل (9.1) ترليون دينار وما زالت المصارف الاهلية تستحوذ على الاهمية النسبية الاكبر من اجمالي رؤوس الاموال خلال هذا العام بينما حصلت المصارف الحكومية على نسب اقل ، وما زالت نسبة رؤوس اموال المصارف الى الناتج المحلي

[1] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لعام 2011، ص 105.

* النسب من احتساب الباحثة اعتماداً على جدول (10)

[3] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011 ، ص28 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجمالي نسبة متدنية حيث لم تتجاوز (3.5%) خلال عام 2014 وهذا يدل على ان رؤوس اموال المصارف ما زالت لا تفي باحتياجات المشاريع التنموية الكبيرة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي [1].

ب- تطور موجودات المصارف التجارية في العراق :

شهدت قيمة الموجودات للمصارف التجارية وكما في الجدول السابق جدول (10) ارتفاعاً واضحاً خلال المدة (2003 -2010) ، اذ بلغت موجودات المصارف عام 2003 مقدار (33795126) مليون دينار ثم ارتفعت لتصل الى (253453625) و (307194947) مليون دينار لعام 2006و 2008 على التوالي نتيجة لازدياد اعداد المصارف التجارية خلال نفس الاعوام السابقة ، ثم استمرت الموجودات بالارتفاع لتبلغ اعلى معدل لها خلال المدة(2003-2014) عند عام 2010 اذ سجلت رصيداً قدره (363492595) مليون دينار ثم سجلت الموجودات بعد هذه المدة انخفاضاً كبيراً قدره (219688987) مليون دينار ليصل الى (143803608) مليون دينار عام 2011 نتيجة لانخفاض موجودات المصارف الحكومية ونسبة (63%) من اجمالي الموجودات خلال نفس العام بينما ازدادت موجودات المصارف الاهلية نسبة بلغت نحو (21%) من اجمالي الموجودات[2]، ثم ارتفعت الموجودات بعد ذلك وخلال عامي 2012 و 2013 لتستقر عند (226821881) مليون دينار عام 2014 ، نتيجة لازدياد اعداد المصارف التي اصبحت (56) مصرفاً نهاية عام 2014، اذ شكلت موجودات المصارف التجارية الحكومية نسبة مرتفعة من اجمالي الموجودات خلال هذا العام والبالغة (90.3%) تصدر مصرف الرافدين المصارف الحكومية بحجم موجوداته والبالغة (1035) ترليون أي ما يعادل (103470830) مليون دينار ثم يليه مصرف الرشيد الذي بلغت موجوداته (58869996) مليون دينار في حين شكلت موجودات المصارف الاهلية خلال عام 2014 نسبة بسيطة بلغت (9.7%) من اجمالي لموجودات اذ تصدرت موجودات مصرف بغداد ومصرف الشمال النسبة الاكبر من موجودات المصارف الاهلية ونسبة بلغت (8.3% ، 6.8%) على التوالي[3].

---

[1] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014 ،مصدر سابق ،ص43.

[2] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011 ، مصدر سابق ، ص 28.

[3] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014 ، مصدر سابق ،ص 43-44 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

اداء بعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (1985-2015)

ان السياسة المالية هي احد اهم اركان السياسة الاقتصادية في البلدان وازدادت اهميتها بازدياد تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية بصورة عامة ، اما من حيث دور السياسة المالية في العراق فهي تأخذ الدور التقليدي والمحدود والهادف بالأساس لتحقيق التوزان بين ايرادات الدولة ونفقاتها العامة وذلك من خلال الميزانية العامة للدولة التي تعد المرأة العاكسة لاتجاه السياسة المالية في البلد،[1] اي ان السياسة المالية في العراق هي سياسة غير واضحة المعالم بشكل عام تفتقر في عدة جوانب للمعنى الحقيقي لها ، وهذا نتيجة طبيعة لما مر به العراق من ظروف استثنائية صعبة عانى على اثرها ازمات حقيقية القت بآثارها السلبية على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد .

ويمكن معرفة اداء بعض المتغيرات المالية في العراق من خلال تحليل هيكل الميزانية العامة للدولة والمتمثلة بجانب (الايرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة) فضلاً عن تحليل هيكل الدين العام الداخلي وكما يأتي :

اولاً : تحليل الايرادات العامة في العراق :

يمكن ملاحظة التطور في حجم الايرادات العامة خلال المدة (1985-2015) بالاستعانة بالبيانات من الجدول (11) اذ نلاحظ بان حجم الايرادات العامة قد شهد انخفاضاً في سنة 1986 مقارنة بعام 1985 ليسجل رصيد قدره (3854) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (12.4-%)، وتراجعت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي من(30.8%) عام 1985 الى (24.7%) عام 1986 بسبب الحرب العراقية – الايرانية آنذاك وتراجع الايرادات النفطية التي تعد الممول الاساس للميزانية العراقية ثم سجلت بعد ذلك الايرادات ارتفاعاً في معدلاتها ابتداءً من عام1987 وحتى عام1990، اذ بلغت عام 1987 مقدار(4947) مليون دينار واستمرت بالارتفاع لتسجل(5638) مليون دينار عام 1990 وهو اعلى معدل مقارنة بالأعوام السابقة اما معدل النمو خلال عام 1990 بلغ (0.82%) ، وكذلك ارتفعت نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لتبلغ (23.5%) خلال العام ذاته.

لكن سرعان ما انخفضت الايرادات العامة لتبلغ (4228) مليون دينار عام1991 وبمعدل نمو سالب (25-%) وكذلك الحال لنسبتها من الناتج المحلي الاجمالي والبالغة(19.8%) لنفس العام وهي نسبة منخفضة مقارنة بعام1990 وان سبب هذا التراجع في حجم الايرادات يعود لحرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق اذ منعته من تصدير النفط الذي يعتمد عليه العراق من حيث تحصيل الايرادات بشكل عام ، مما انعكس وبشكل سلبي على نسبة الايرادات الى الناتج المحلي

[1] عبد الحسين محمد العنكبي وحيدر عبد الحسين الجبوري ومهند عزيز محمد الشلال، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد/20، العدد/1 ، سنة 2012، ص7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (11)

الايرادات العامة ومعدل نموها ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

للمدة (1985-2015) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات العامة	معدل نمو الايرادات العامة %	GDP بالأسعار الجارية	نسبة الايرادات العامة الى %GDP	السنوات	الايرادات العامة	معدل نمو الايرادات العامة %	GDP بالأسعار الجارية	نسبة الايرادات العامة الى %GDP
	1	2	3	4		1	2	3	4
1985	4402	--	14282	30.8	2000	1133034	57.5	7930224	14.2
1986	3854	-12.4	15583	24.7	2001	1289246	13.7	9911420	13
1987	4947	28.3	18583	26.6	2002	1369705	6.2	41022927	3.3
1988	5394	9.03	20555	26.2	2003	2146346	56.7	29585788	7.2
1989	5592	3.6	21820	25.6	2004	32982739	1437	53235359	61.9
1990	5638	0.82	23926	23.5	2005	40502890	22.8	73533599	55
1991	4228	-25	21313	19.8	2006	49232349	21.5	95587954	51.5
1992	5047	19.3	56814	8.8	2007	54599451	10.8	111455813	48.9
1993	8997	78.2	140518	6.4	2008	80252182	47	175026062	45.8
1994	25659	185.2	703821	3.6	2009	55209353	-13.2	130643200	42.2
1995	106986	316.9	2252264	4.7	2010	69521117	25.9	162064566	42.8
1996	178013	66.3	2556307	6.9	2011	108807392	56.5	217327107	50
1997	410537	130.6	3286925	12.4	2012	119817224	10.1	254225491	47.1
1998	520430	26.7	4653524	11.1	2013	113840076	-4.9	271091778	41.9
1999	719065	38.1	6607664	10.8	2014	105386623	-7.4	260610438	40.4
					2015	66470252	-36.9	196820000	33.7

المصادر : - **العمود (1و3)**/ السنوات (1985-1990)، عقيل شاكر الشرع ، تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) ، دراسة حالة المدة (1985-2007) ، اطروحة دكتوراه جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 ، ص201 ، ص 205.

- **العمود (1)** / السنوات (1991-2001) ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،المجموعة الاحصائية، العدد الخاص 2003 .
- السنوات (2002-2014) ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،النشرات السنوية للأعوام (2002,2006,2010,2014) ،ص (27,34,60,65) على التوالي.
- سنة (2015)، البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية، القطاع المالي/قسم الموازنة العامة منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org
- **العمود (3)** / السنوات (2004-2015) البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع الحقيقي/ قسم الناتج المحلي الاجمالي، منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .
- **العمود (2 و4)** من احتساب الباحثة .

الاجمالي، ثم عادت الايرادات العامة للارتفاع خلال الاعوام (1992، 1994، 1996) لتبلغ (5047، 256659، 178013) مليون دينار على التوالي اذ بلغت في عام 1996 معدل مرتفع مقارنة بالأعوام السابقة، وارتفعت معدلات نمو الايرادات خلال المدة(1985-1995) لتبلغ اعلى معدل لها في عام 1995 والبالغ (316.9%) ولكن على الرغم من هذا الارتفاع في معدل النمو الا ان نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت وبمعدلات متذبذبة مقارنة بعامي 1990 و 1991 لتبلغ (3.6% و 4.7%)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام 1994 و1995 على التوالي ثم ارتفعت هذه النسبة خلال عام 1996 وذلك لارتفاع الايرادات العامة بشكل عام نتيجة توقيع العراق على مذكرة التفاهم المنعقدة من قبل الامم المتحدة التي سمح بموجبها للعراق بتصدير النفط الخام الى الاسواق الدولية مقابل الحصول على الغذاء لتوفير الحد الادنى من متطلبات المعيشة للمواطنين وان توقيع هذه المذكرة ادى الى احداث تغيرات ايجابية على المستوى الاقتصادي للبلد وهو ما عكس ارتفاع الايرادات العامة خلال عام 1996[1]، وكذلك استمرت الايرادات بالارتفاع خلال الاعوام1997 و1999 و2001 لتبلغ (410537 ، 719065 ، 1289246) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو (130.6% ، 38.1% ، 13.7%) على التوالي ايضا، وبلغت عام 1997 اعلى معدل نمو لها خلال المدة (1996-2001) وكذلك ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات العامة الى الناتج المحلي لتبلغ (12.4% ، 10.8% ، 13%) على التوالي ،وفي عام 2002 و2003 سجلت الايرادات العامة معدلات مرتفعة ايضاً بلغت (1369705) و(2146346) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو (6.2%) (56.7%) على التوالي ايضاً ، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لازدياد اسعار النفط عالمياً مما اثر على تحسن الايرادات خلال هذه الاعوام ولكن نسبة مساهمة الايرادات من الناتج المحلي لم تشكل نسباً عالية بل على العكس انخفضت لتبلغ (3.3% ، 7.2%) لنفس الاعوام على التوالي وهو نتيجة طبيعية للظروف الاستثنائية التي عاشها البلد خلال عام 2003 من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والامني للبلد بشكل عام ، لكن بعد احداث عام 2003 والتطورات الحاصلة على وضع البلد ولعل اهمها رفع الحصار الاقتصادي عنه والذي اثر ايجابيا على زيادة الصادرات النفطية وعاد العراق لتصدير النفط الخام مرة اخرى اذ تعد الايرادات النفطية المصدر الاساس لتمويل الموازنة مما انعكس ايجابياً على ارتفاع الايرادات العامة في العراق اذ بلغت (32982739) مليون دينار عام 2004 وبمعدل نمو(1436.6%) وهو اعلى معدل نمو تبلغه الايرادات خلال مدة البحث .

اما فيما يخص نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2004 فهي الاخرى سجلت ارتفاعا اذ بلغت (61.9%) اي بزيادة قدرها (54.7%) عن عام 2003 ، وقد استمرت الايرادات بالارتفاع حتى بلغت اعلى معدل لها منذ عام 1985 هو في عام 2008 بواقع (80252182) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (47%) عن عام 2007 كما بلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي (45.8%) وهذه الزيادة في الايرادات هي نتيجة تحسن الصادرات النفطية وازدياد عوائد النفط وتحسن الوضع الاقتصادي للبلد وان لم يصل الى المستوى المطلوب لكنه افضل مما سبق من اعوام مدة البحث ، لكن بسبب الازمة المالية التي حدثت عام 2008 وعلى الرغم من عدم ارتباط العراق بالاقتصاد العالمي بشكل كبير الا انه هو الاخر لم يسلم من تأثير هذه الازمة العالمية حيث انخفض الطلب على النفط الخام مما ادى الى انخفاض اسعار النفط اذ بلغ معدل سعر برميل النفط مقدار (85.96) دولار عام 2009 مقابل

[1] فريق اجياد مطر، مصدر سابق، ص 144

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(88.84) دولار لكل برميل عام 2008 اي شكل انخفاض نسبته (33.6%) [1]، وهذا ما اثر على الايرادات النفطية بشكل خاص والايرادات العامة للبلد بشكل عام حيث سجلت انخفاض قدره (2542829) مليون دينار عن عام 2008 لتصل (55209353) مليون دينار عام 2009 وبمعدل نمو سالب بلغ (31.2-%)،كما سجلت الايرادات العامة نسبة اقل من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بعام 2008 والبالغة (42.2%) ثم عادت الايرادات للارتفاع خلال الاعوام 2010، 2012,2011 وبمعدلات بلغت (6952117 ، 108807392 ، 119817224) مليون دينار على التوالي ، وبمعدلات نمو (25.9% ، 56.5% ، 10.1%) على التوالي ايضا وكذلك بلغت نسبة مساهمة الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الاعوام مقدار (42.8% ، 50% ، 47.1%) على التوالي ، اما خلال الاعوام الاخيرة فنلاحظ بان الايرادات قد انخفضت اذ بلغت مقدار(113840076 ، 105386623 ، 66470252) مليون دينار للأعوام 2013 و 2014 و 2015 على التوالي ، وان سبب هذا الانخفاض انما يعود لتردي الاوضاع وعلى مختلف الاصعدة في البلد وبالأخص الوضع الامني الذي شهد تدميراً وتخريباً للعديد من منشآت وخطوط النفط وتوقف عدة مصافٍ عن العمل وخصوصاً من تقع في المحافظات الشمالية نتيجة لتخريبها وسلبها من قبل المجاميع الارهابية التي تواجدت في تلك المحافظات مما انعكس على انخفاض تصدير النفط اضافة الى الانخفاض الكبير لأسعار النفط مقارنة بالأعوام السابقة[2]، فضلا عن الفساد المالي والاداري الذي اثر بشكل مباشر على موازنة الدولة بشكل عام ، اذ سجلت الايرادات العامة معدلات نمو سالبة بلغت (4.9 -%، 7.4-% ، 63.9-%) للسنوات 2013و 2014 و 2015 على التوالي وكذلك انخفاض نسبة الايرادات الى الناتج المحلي لنفس الاعوام لتبلغ (41.9% ، 40.4% ، 33.7%) على التوالي نتيجة لتأثرها بالأسباب التي سبق ذكرها.

ويمكن ملاحظة تأثير الايرادات الضريبية والايرادات غير الضريبة التي من ضمنها الايرادات النفطية من خلال الجدول (12)، الذي يوضح معدلات الايراد الضريبي وغير الضريبي للمدة (2004-2014) اذ تبين بان الايرادات الضريبية تشكل نسباً منخفضة جداً لا تتعدى (2%) او (3%) مقارنة بالإيرادات غير الضريبية التي تسهم الايرادات النفطية نسبة 95 الى 98% من مجموعها الكلي . اذ بلغت الايرادات الضريبية عام 2004 مقدار(294900) مليون دينار في حين شكلت الايرادات غير الضريبية معدل مرتفع بلغ (21434206) مليون دينار، وعلى الرغم من تذبذب الايرادات الضريبية بين الارتفاع والانخفاض لكنها لم تتجاوز نسبة (13%) من مجموع الايرادات العامة، اذ بلغت اعلى معدل لها خلال الفترة (2004- 2014) في عام 2009 وبواقع (3334809) مليون دينار وبمعدل نمو (238.2%) ونسبة (6%) من اجمالي الايرادات خلال العام ذاته، اما الايرادات غير الضريبية والبالغة (51874544)

[1] البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009 ، ص10
[2] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعم 2014 ، مصدر سابق ، ص10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دينار والتي احتلت الايرادات النفطية نسبة (91%) منها، فقد شكلت نسبة (94%) من مجموع الايرادات خلال عام 2009 لكنها سجلت معدل نمو سالباً مقارنة بالعام السابق والبالغ (34.5-%) وهو ادنى معدل تبلغه هذه الايرادات، ويرجح سبب ارتفاع الايرادات الضريبية الى اعلى معدل في عام 2009 الى تأثر العراق بأزمة 2008 وتراجع اسعار النفط عالمياً مما جعل الايرادات النفطية تنخفض بنسبة (38,2%) عن العام السابق ، ورغماً من ان الايرادات الضريبية ارتفعت مقارنة بعام 2008 الا انها ما زالت تعاني من انخفاض في حصيلتها الكلية وهو ما لا يتناسب مع توجه السياسة المالية نحو ايجاد مصادر تمويلية اخرى غير المصدر المعتمد على الايرادات النفطية [1]. ثم انخفضت الايرادات الضريبية خلال عامي 2010 و2011 وعادت للارتفاع مرة اخرى ولكن بمعدلات بسيطة لتبلغ (2633357) و (2876856) مليون دينار خلال عامي 2012 و 2013 ، اما الايرادات غير الضريبية فقد ارتفعت لتبلغ اعلى معدلاتها عام 2012 بواقع (116833046) مليون دينار وذلك بسبب ارتفاع الايرادات النفطية اذ ارتفعت اسعار النفط اذ بلغ معدل سعر برميل النفط خلال عام 2012 مقدار (107) دولار بعد ان كان (103) دولار عام 2011 مما اثر على ارتفاع حجم الايرادات بشكل عام عن العام السابق ونسبة تغيير (9.8%) [2].

جدول (12)

الايرادات العامة (الضريبية وغير الضريبية) في العراق للمدة (2004-2014) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات الضريبية	معدل النمو%	الايرادات غير الضريبية	معدل النمو%
2004*	294900	—	21434206	—
2005	495282	67.9	40700608	89.8
2006	519229	19.3	48641120	19.5
2007	1288336	107.7	50818362	4.4
2008	985837	-19.7	79266345	55.9
2009	3334809	238.2	51874544	-34.5
2010	1532438	-54	67988679	31
2011	1783593	16.3	98215183	44.4
2012	2633357	47.6	116833046	18.9
2013	2876857	9.2	110890539	-5
2014	1885127	-34.4	103501496	-6.6

المصدر : - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية ، اعداد مختلفة .

* (2004) مخمنة منقحة . نشرة 2004 ص21.

- معدل النمو من احتساب الباحثة

اما خلال عام 2014 فقد انخفضت جميع الايرادات بشكل عام ، حيث انخفضت عوائد الصادرات النفطية نتيجة للانخفاض السريع لأسعار النفط العالمية اضافة الى الظروف التي شهدها الاقتصاد

[1] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009 ، مصدر سابق، ص29 .

[2] نفس المصدر السابق ، ص44 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقي خلال الاعوام الاخيرة من مدة الدراسة ، وبما ان اعتماد البلد على الايرادات المتحققة من صادرات النفط الخام وعدم تنوع مصادر الايراد مما اثر على نمو حجم الايرادات خلال عام 2014 مقارنة بالعام السابق، وقد انخفضت الايرادات الضريبية لتستقر عند (11885127) مليون دينار خلال نفس العام اضافة الى انخفاض الايراد غير الضريبي ليصل الى (103501496) مليون دينار نتيجة لانخفاض سعر البرميل للنفط الخام من (105) دولار شهر كانون الثاني عام 2014 الى (71) دولار في شهر كانون الاول ، وذلك حسب نشرة وزارة النفط العراقية [1]، وقد شكلت ايرادات النفط والثروة المعدنية نسبة (92.1%) من اجمالي الايرادات خلال عام 2014 والبالغ (105386623) مليون دينار في حين شكلت الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى نسبة (7.9%) من اجمالي الايرادات العامة [2].

ثانياً : تحليل النفقات العامة في العراق :

يمكن ملاحظة التطورات الحاصلة في حجم النفقات العامة من خلال الجدول (13) الذي يوضح الزيادة الحاصلة في النفقات العامة على طوال مدة البحث باستثناء بعض السنوات اذ بلغ حجم النفقات العامة مقدار (7237) مليون دينار عام 1985 واستمرت بالزيادة لتبلغ مقدار (11357) مليون دينار عام 1990 محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره (56.9%) وعلى الرغم من هذه الزيادة الا ان نسبة هذه النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (1985-1990) تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض اذ شكلت نسبة (50.6%) عام 1985 ثم انخفضت مرة وارتفعت مرة اخرى لتستقر عند(79.8%) عام 1990 ، وان سبب هذه الزيادة في الانفاق العام يعود الى اتباع العراق آنذاك سياسة مالية توسعية لتمويل الحرب القائمة في فترة الثمانينيات وزيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية ، اما بعد ذلك فقد دخل العراق حرباً اخرى عام 1990 كبدت البلد خسائر وخيمة وعقوبات اقتصادية دولية طويل الامد مما انعكس تأثير هذه الظروف على اقتصاد البلد بشكل عام وعلى ازدياد الانفاق العام بشكل خاص اذ بلغت عام 1991 مقدار (17497) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدره (54.1%) وهو معدل نمو عالٍ مقارنة بالعام السابق والبالغ (4.4%) وكذلك ارتفاع نسبة النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 1991 الى اعلى معدل لها خلال مدة البحث (1985-2015) وبواقع (82%)، ويعود سبب هذه الزيادة في الانفاق وازدياد نسبها الى الناتج المحلي الى توجه البلد لإعادة اعمار البنى التحتية وتطويرها وتأهيلها للعمل بعد ان دمرت العديد منها خلال حرب الخليج الاولى، لكن سبب العقوبات الدولية المفروضة على العراق التي عمقت من الاختلالات الهيكلية في اقتصاد البلد وسعي الحكومة الى توفير السلع والخدمات الضرورية وخاصة السلع الغذائية والاستهلاكية مما زاد من حجم النفقات الاستهلاكية ،اذ بلغ حجم النفقات

---

[1] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014 ، مصدر سابق ، ص15 .
[2] المصدر نفسه ، ص68 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (13)

النفقات العامة ومعدل نموها ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

للمدة (1985-2015) (مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة %	GDP بالأسعار الجارية	نسبة النفقات العامة الى GDP%	السنوات	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة %	GDP بالأسعار الجارية	نسبة النفقات العامة الى GDP%
	1	2	3	4		1	2	3	4
1985	7237	——	14282	50.6	2000	1498700	45	7930224	18.8
1986	7301	0.88	15583	46.8	2001	2079727	38.7	9911420	20.9
1987	9228	26.3	18583	49.6	2002	1939291	-6.7	41022927	4.7
1988	10629	15.1	20555	51.7	2003	1982548	2.2	29585788	6.7
1989	10872	2.2	21820	49.8	2004	32117491	1520	53235359	60.3
1990	11357	4.4	23926	34.4	2005	26375175	-17.8	73533599	35.8
1991	17497	54.1	21313	82	2006	33487877	26.9	95587954	35.03
1992	32883	87.9	56814	57.8	2007	39031232	16.5	111455813	35.01
1993	68954	109.6	140518	49	2008	59403375	52.1	157026062	37.8
1994	199442	189.2	703821	28.3	2009	52567025	-11.5	130643200	40.2
1995	690784	246.3	2252264	30.6	2010	64351984	22.4	162064566	39.7
1996	542542	-21.4	2556307	21.2	2011	78757666	22.3	217327107	36.2
1997	605802	11.6	3286925	18.4	2012	105139576	33.4	254225491	14.3
1998	920501	51.9	4653524	19.7	2013	119127556	13.3	271091778	43.9
1999	1033552	12.2	6607664	15.6	2014	83556226	-29.8	260610438	32
					2015	70397515	-15.7	196820000	35.7

المصادر : - العمود (1) / السنوات (1985-1990)، عقيل شاكر الشرع ، تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) ، دراسة حالة المدة (1985-2007) ، اطروحة دكتوراه جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 ص201، ص 205.

- السنوات (1991-2001) ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،المجموعة الاحصائية، العدد الخاص 2003 ، صفحات مختلفة .
- والسنوات (2002-2014)،البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للأعوام (2014,2010,2006,2004) الصفحات (65,60,34,27) على التوالي .
- سنة (2015) البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع المالي / قسم الموازنة العامة ،منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org
- **العمود (3)** / السنوات (2004-2015) البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع الحقيقي/ قسم الناتج المحلي الاجمالي، منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .
- **العمود (2 و4)** / من احتساب الباحثة .

العامة اعلى معدل نمو عام 1995 مقارنة بالأعوام السابقة بواقع (246.3%) وبرصيد (690784) مليون دينار لكن نسبة النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي خلال العام ذاته كانت نسبة منخفضة بلغت(30.6%) وذلك لان الزيادة في الانفاق العام هي زيادة ظاهرية وليست زيادة حقيقية اي ازدياد الانفاق النقدي مقابل انخفاض الانفاق الحقيقي نتيجة التضخم الذي عانى منه الاقتصاد العراقي خلال فترة التسعينيات . إلا أنه عام 1996 انخفض الانفاق العام ليبلغ (542542) مليون دينار وبمعدل نمو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سالب قدره (21.4-%) مقارنة بالعام السابق وهو يشير الى بعض التحسن في الوضع الاقتصادي بعد ابرام مذكرة التفاهم خلال هذا العام مما سمح بتصدير النفط الى الاسواق الدولية وازدياد العوائد المالية التي كان البلد بأمس الحاجة لها وكذلك قيام الحكومة بترشيد الانفاق العام مما قلل من الانفاق الجاري والاستثماري والتأكيد على المجالات الضرورية وبالأخص ما يتعلق بزيادة الانتاج آنذاك ، اي اتباع الحكومة سياسة انكماشية تشدديه مما انعكس على انخفاض الانفاق العام خلال عام 1996، لكن سرعان ما عادت النفقات للارتفاع مرة اخرى عام 1997 واستمرت بالارتفاع لتبلغ (1939291) مليون دينار عام 2000 وبمعدل نمو سنوي قدره (45%) وهو معدل مرتفع مقارنة بعام 1996 ، وهذه الزيادة جاءت نتيجةً لازدياد تدخل الدولة في تقديم الدعم للمواد الغذائية لغرض توفيرها للمواطنين بأسعار رمزية ضمن مشروع البطاقة التموينية وتوسع الحكومة بتقديم قروض للمزارعين ودعمهم لشراء مستلزمات الزراعة وبالأخص شراء الحبوب كالقمح والارز أي تنشيط قطاع الزراعة للتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي لتمويل الموازنة، وقد تذبذبت نسبة الانفاق الى الناتج المحلي حيث بلغت (12.8% ، 18.4%، 19.7%، 15.6%) للسنوات (1996،1997 ، 1998، 1999) على التوالي لتستقر عند (18.8%)عام 2000، ثم تذبذبت بعد ذلك النفقات العامة اذ ارتفعت عام 2001 لتبلغ (2179727) مليون دينار وبمعدل نمو (38,7%) ثم انخفضت عام 2002 لتبلغ (1939291) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (6.7-%) وبخصوص نسبها الى الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفضت بشكل كبير عام 2002 لتبلغ معدل مقداره (4.7%) مقارنة بعام 2001 والبالغ (20.8%)، اما عام 2003 فقد ازدادت النفقات العامة لكن نسبة قليلة جداً قدرها (43257)مليون دينار لتصل الى (1982548) مليون دينار وبمعدل نمو قدره (2.2%) وهو معدل نمو منخفض جداً مقارنة بالعام السابق في حين بلغت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي مقدار(6.7%) عام 2003 ونسبة زيادة (2%) عن العام السابق وهي الاخرى شكلت نسبة منخفضة مقارنة بعام 2001 وهذا يعود الى الظروف الاستثنائية التي عاشها البلد على اثر الحرب عليه عام 2003 من قبل القوات الامريكية مع تحالف بعض الدول الاخرى والتي تسببت بتدمير جميع البنى التحتية وتوقف جميع المشاريع والخطط التنموية مما انعكس على انخفاض الانفاق الاستثماري مقابل ازدياد الانفاق الجاري لتمويل الحرب خلال نفس العام.

لكن بعد هذه المدة (1985-2003) شهد العراق تغيرات سياسية واقتصادية جذرية انعكست على جميع القطاعات في البلد وبشكل خاص القطاع المالي الذي تمثله الموازنة العامة للدولة حيث شهدت النفقات بعد عام 2003 تزايداً مطلقاً وصل الى اعلى المستويات وكذلك رافقه زيادة الايرادات التي غطت تلك النفقات المتزايدة باستثناء بعض السنوات ، حيث بلغت النفقات عام 2004 مقدار (32117491) مليون دينار وبمعدل نمو(1520%) وهو اعلى معدل نمو تبلغه النفقات العامة خلال مدة البحث، وكذلك ارتفاع نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الى اعلى المعدلات باستثناء عام 1996 اذ بلغت هذه النسبة (60.3%) خلال نفس العام اي نسبة زيادة (53.6%) عن عام 2003 ، واستمرت النفقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالارتفاع خلال الاعوام اللاحقة باستثناء عام2005 لتبلغ مقدار(59403375) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو قدره (52.1%) في حين بلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس العام مقدار(37.8%) وتعود هذه الزيادة في الانفاق العام لازدياد حجم النفقات الجاري على طول المدة (2004-2014) باستثناء عامي (2009، 2014) مقابل تذبذب الانفاق الاستثماري خلال نفس المدة كنتيجة للأوضاع غير المستقرة اقتصادياً وامنياً في البلد خلال المدة المبحوثة.

ويمكن ملاحظة التطورات الحاصلة في الانفاق الجاري والاستثماري للمدة (2004-2014) من خلال الجدول (14)، اذ نلاحظ تزايد النفقات الجارية التي بلغت عام 2004 مقدار(27003191) مليون دينار واحتلت نسبة(84%) من النفقات العامة مقابل (16%) للنفقات الاستثمارية وبواقع (5114300) مليون دينار.

جدول (14)

الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري ونسبتهما الى الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2014) **(مليون دينار)**

السنوات	الانفاق العام	الانفاق الجاري	نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام%	الانفاق الاستثماري	نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام%
	1	2	(2:1) 3	4	(4:1) 5
2004	32117491	27003191	84	5114300	16
2005	26375175	18825175	71	7550000	29
2006	33487877	29354679	88	9272000	12
2007	39031232	37763672	97	1276560	3
2008	59403375	57836255	97.4	1567120	2.6
2009	52567025	51257925	98	1309100	2
2010	64351984	62404784	96	1947200	3
2011	78757666	60926000	77	17832000	23
2012	105239576	75789000	72	29351000	28
2013	119127556	78747000	66	40381000	34
2014	83556226	58625000	70	24931000	30

المصدر :- العمود (1)/ السنوات (2004-2014) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية اعداد مختلفة .

- **العمود (2 و4)**/ السنوات (2004-2010) ، عيسى جودي محمود رزوقي، اثر الانفاق العام في تعزيز التنمية البشرية العراق نموذجا- للمدة (2003-2013)،رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة تكريت، 2015، ص81 .
- السنوات (2011-2014) ، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية للأعوام (2012 ، 2013 ،2014) ، ص(44 ،58 ،69) على التوالي .
- النسب من احتساب الباحثة .

واستمرت النفقات الجارية بالارتفاع حتى عام 2008 لتبلغ (57836255) مليون دينار وبنسبة مساهمة من اجمالي الانفاق العام بلغت نحو (97.4%) في حين بلغت النفقات الاستثمارية معدلاً منخفضاً خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفس العام مقارنة بالأعوام السابقة حيث شكلت نسبة (2%) وبواقع (1309100) مليون دينار وتعود هذه الزيادة في النفقات الجارية للزيادة في معدلات الانفاق العامة نتيجة لارتفاع صادرات النفط وازدياد العوائد المالية وبهذا فقد استحوذت النفقات الجارية على القسم الاعظم من مجمل الانفاق من خلال الزيادة الحاصلة في رواتب موظفي الدولة اضافة الى الاعانات المختلفة التي تقدمها الدولة الى مختلف فئات المجتمع في البلد كل هذا ادى الى ازدياد الانفاق العام حتى عام 2008، وفي عام 2009 نلاحظ انخفاض الانفاق العام بشقيه التجاري والاستثماري، اذ بلغ معدل النفقات العامة خلال هذا العام مقدار (52567025) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (11.5-%) مقارنة بالعام السابق، ويعود هذا الانخفاض الى اثار الازمة العالمية الحاصلة عام 2008 ، لكن سرعان ما عادت النفقات للارتفاع مرة اخرى عام 2010 لتبلغ (64351984) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدره (22.4%) وعلى اثر هذا ازدادت النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية نتيجة للتحسن الحاصل في الصادرات والعوائد النفطية التي يعتمد عليها لتمويل تلك النفقات اذ شكلت النفقات الجارية والاستثمارية نسبة (96%،3%) على التوالي من مجموع النفقات خلال عام 2010 واستمرت النفقات العامة بالارتفاع لتبلغ اعلى معدل لها خلال المدة (1985-2015) في عام 2013 بواقع (119127556) مليون دينار وبمعدل نمو(13.3%) مقارنة بالعام السابق وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت(43.9%)، وكذلك ازدياد الانفاق الجاري والاستثماري ليبلغ اعلى معدل لهما خلال نفس المدة ولنفس العام بواقع (7874700 و 40381000) مليون دينار على التوالي.

وفي العامين الاخيرين من مدة البحث انخفض الانفاق العام وبشقيه خلال عام 2014 ليبلغ (83556226) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (29.8-%) بواقع (58625000) مليون دينار للأنفاق الجاري و(24931000) مليون دينار للأنفاق الاستثماري حيث شكلا نسبة (70%، 30%) على التوالي من مجموع الانفاق العام ، وان هذا الانخفاض في الانفاق العام هو بسبب انخفاض الانفاق الجاري المتأثر بعدم اقرار الموازنة خلال عام2014 مما حدا بوزارة المالية لتقييد التصرف بنسبة (1-12) من المصاريف الفعلية الجارية، حيث شكلت تعويضات الموظفين نسبة (48.5%) من اجمالي الانفاق الجاري بينما شكلت الرعاية الاجتماعية والاعانات والمنح وخدمة الدين والمستلزمات السلعية والخدمية والنفقات الاخرى نسبة (15.5%) من اجمالي النفقات العامة خلال هذا العام[1]، وكذلك انخفاض نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (32%) مقارنة بـ(43.9%) في عام 2013 ، وهكذا استمرت النفقات بالانخفاض لتستقر في عام 2015 عند(70397515) مليون دينار كما في الجدول (13)، وبمعدل نمو سالب(15.7-%) وبلغت نسبة النفقات الى الناتج المحلي عام 2015 مقدار(35.7%)، وان انخفاض النفقات العامة خلال عامي 2014 و2015 وتسجيلهما لمعدلات نمو

[1] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014 ، مصدر سابق ، ص70 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سالبة يعود الى الاوضاع الصعبة التي شهدها العراق وتأزمها خلال هذه الاعوام اضافة الى الاوضاع السياسية الغير مستقرة والتي ما زالت مستمرة لحد الان واستمرار تردي الاوضاع الامنية وازدياد العمليات العسكرية ضد الارهاب فضلا عن تفشي الفساد المالي بشكل كبير خلال هذه الاعوام مما ادى الى سلب الاموال واستنزافها بمشاريع واستثمارات بنيت على عقود وهمية كلفت الحكومة العراقية الكثير من الاموال، انعكست على الموازنة العراقية بتحقيقها عجزاً مالياً عام 2015 على الرغم من انخفاض الانفاق الا انه لم يتم تغطيته من قبل الايرادات العامة خلال نفس العام بسبب ما تم ذكره اعلاه .

ثالثاً : تحليل الموازنة العامة في العراق :

تعد الموازنة العامة الادارة الرئيسة التي يمكن من خلالها معرفة توجهات السياسة المالية في البلد وكذلك معرفة المركز المالي له من خلال بيان حجم العجز او الفائض الحاصل في تلك الموازنة ، ويمكن معرفة حالة الموازنة العامة في العراق خلال المدة (1985-2015) من خلال الاستعانة ببيانات الجدول (15)، اذ بلغ العجز عام 1985 مقدار (2835-) مليون دينار ونسبة (19.8-%) من الناتج المحلي الاجمالي وقد تذبذب عجز الموازنة ارتفاعاً وانخفاض حتى وصل الى (13269-) مليون دينار عام 1991 وبمعدل نمو مرتفع بلغ (132%) بحيث شكلت نسبة العجز خلال هذا العام الى الناتج المحلي الاجمالي اعلى معدل خلال مدة (1985-1991) والبالغ (62.2-%) ويعود سبب زيادة العجز في هذه المدة الى تراجع الايرادات العامة مقارنة بنمو الانفاق العام الذي شكل الانفاق العسكري القسم الاعظم منه بسبب ظروف الحرب الواقعة خلال تلك الفترة المتمثلة بحرب العراق مع ايران ، واستمر عجز الموازنة بالتفاقم اذ بلغ معدل(27836- ،173783-) مليون دينار للأعوام 1992 و1994 على التوالي. لكن عام 1996 وبسبب عمل الحكومة باتفاقية النفط مقابل الغذاء المنعقدة خلال هذا العام والتي كان لها بعض الاثر الايجابي على الاقتصاد العراقي بصورة عامة وعلى انخفاض عجز الموازنة آنذاك اذ بلغ العجز خلال عام 1996 مقدار (364529-) مليون دينار وهو معدل منخفض مقارنة بالعام السابق حيث سجل معدل نمو سالب قدره (3705-%) مما انعكس على انخفاض نسبة العجز الى الناتج المحلي والبالغة (14.2-%) مقارنة بالأعوام السابقة وهو ما يعكس قيام الحكومة ببرامج وسياسيات ترشيديه وفرض القيود للتقليل من الانفاق العام وحصره على الانفاق الضروري وعلى الرغم من جهود الحكومة فيما يخص سياسة بعض الاثر الايجابي على الاقتصاد العراقي بصورة عامة وعلى انخفاض عجز الموازنة آنذاك اذ بلغ العجز خلال عام 1996 مقدار (364529-) مليون دينار وهو معدل منخفض مقارنة بالعام السابق حيث سجل معدل نمو سالب قدره (3705-%) مما انعكس على انخفاض نسبة العجز الى الناتج المحلي والبالغة (14.2- %) مقارنة بالأعوام السابقة وهو ما يعكس قيام الحكومة ببرامج وسياسيات ترشيديه وفرض القيود للتقليل من الانفاق العام وحصره على الانفاق الضروري وعلى الرغم من جهود الحكومة فيما يخص سياسة الانضباط المالي وترشيد الانفاق لكن حاجة البلد الى تعمير ما دمرته الحروب ودعم المشاريع المحلية نتيجة لما عاناه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (15)

صافي الموازنة العامة في العراق ومعدل نموها ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة(1985- 2015) (مليون دينار)

السنوات	صافي الموازنة	معدل نمو صافي الموازنة %	GDP بالأسعار الجارية	نسبة صافي الموازنة الىGDP %	السنوات	صافي الموازنة	معدل نمو صافي الموازنة%	GDP بالأسعار الجارية	نسبة صافي الموازنة الىGDP %
1985	- 2835	—	14282	-19.8	2000	- 365666	16.2	7930224	-4.6
1986	- 3447	21.5	15583	-22.1	2001	- 790481	116.1	9911420	-7.9
1987	- 4281	24.1	18583	-23	2002	- 569586	-27.9	41022927	-1.3
1988	- 5235	22.2	20555	-25.4	2003	163798	-128.7	29585788	0.5
1989	- 5280	0.85	21820	-24.1	2004	865248	428.2	53235359	1.6
1990	- 5719	8.3	23926	-17.3	2005	14127715	1532.7	73533599	19.2
1991	- 13269	132	21313	-62.2	2006	15744472	11.4	95587954	16.4
1992	- 27836	109.7	56814	-48.9	2007	15568219	-1.11	111455813	31.9
1993	-59957	115.3	140518	-42.6	2008	20848807	33.9	175026062	11.9
1994	-173783	189.8	703821	-24.6	2009	2642328	-87.3	130643200	2
1995	-583798	235.9	2252264	-25.9	2010	5169133	95.6	162064566	3.1
1996	-364529	-37.5	2556307	-14.2	2011	30049726	481.3	217327107	13.8
1997	-195265	-46.4	3286925	-5.9	2012	14677648	-51.1	254225491	5.7
1998	-400071	104.8	4653524	-8.5	2013	-5287480	-136	271091778	-1.95
1999	-314487	-21.3	6607664	-4.7	2014	21830397	-512.8	260610438	8.3
					2015	-3927263	-279.9	196820000	-1.99

المصادر : - العمود (1)/ السنوات (1985-1990) وسنة (2002) ، عقيل شاكر الشرع ، تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) ، دراسة حالة المدة (1985-2007) ، اطروحة دكتوراه جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 ، ص205.

- السنوات (1991-2001)،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الاحصائية العدد الخاص 2003

- السنوات (2003-2014)،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعوام مختلفة .

- سنة (2015) البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع المالي/ قسم الموازنة العامة ، منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .

- **العمود (3)** / السنوات (2004-2015) البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع الحقيقي/ قسم الناتج المحلي الاجمالي، منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .

- **العمود (2 و4)** / من احتساب الباحثة .

العراق على اثر فرض العقوبات الاقتصادية ادى بالحكومة الى زيادة الانفاق العام مقابل انخفاض الايرادات العامة على الرغم من التحسن في معدلاتها لكنها ما زالت قاصرة على تغطية الانفاق الواسع وهذا ما انعكس على تذبذب العجز حتى بلغ اعلى معدل له منذ عام 1985 وحتى عام 2001 هو خلال العام الاخير عام 2001 اذ بلغ مقدار العجز(790481-) مليون دينار وبمعدل نمو (116.1%) ونسبة (7.9-%) من الناتج المحلي الاجمالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما عام 2003 ونظراً للتغيرات السياسية والاقتصادية الحاصلة في البلد فقد ازدادت الصادرات النفطية وزادت على اثرها العوائد مما أسهم بتحسن الايرادات العامة للدولة باعتبار ان العراق بلد ريعي يعتمد عوائد النفط لتغطية الانفاق وكما تم توضيحه سابقا وبهذا فقد ازدادت الايرادات بمعدلات اعلى من الزيادة في النفقات العامة مما ادى الى تحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة وصلت الى (163798 و 865248) مليون دينار خلال عامي 2003و 2004 على التوالي وبمعدلات نمو بلغت (128.7-%) و (428.2%) على التوالي ايضاً وارتفاع نسبة الفائض المالي خلال هذين العامين بمقدار (0.5%) و (1.6%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ، واستمرت الموازنة العامة بتحقيق فوائض مالية حتى بلغت عام 2005 و2006 مقدار (14127715 و15744472) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية بلغت (1532.7% و 11.4%) على التوالي ايضاً ونسبة مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي قدرها (19.2% ،16.4%) على التوالي مقارنة بعامي 2003 و 2004 ويعود هذا التحسن في الموازنة العامة وتحقيقها لهذا الفائض الى ارتفاع اسعار النفط الخام مما انعكس على تحسن جانبي الموازنة من حيث ارتفاع الايراد العام والانفاق العام فبالرغم من اتساع الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري نتيجة لانتهاج الحكومة سياسة إنفاقيه توسعية لإعادة ما دمرته الحرب الاخيرة عام 2003 ،الا ان الايرادات العامة هي الاخرى شهدت ارتفاعاً في معدلاتها وبنسب اعلى مما هي عليه في الانفاق العام مما ادى الى حدوث هذا الفائض في الموازنة العامة في العراق .

وقد استمرت الموازنة العامة بتحقيق فائض مالي حتى عام 2007 مقدار (15568219) مليون دينار أي انخفض الفائض مقارنة بالعام السابق اذ سجل معدل نمو سالب قدره (1.11-%) وعلى الرغم من انخفاض معدل نمو الفائض خلال هذا العام الا انه سجل ارتفاعاً من حيث نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي والبالغة (31.9%) مقارنة بـ(16.4%) للعام السابق ،اما ما يخص عام 2008 فقد حققت الموازنة العامة اعلى فائض مالي لها منذ عام2003، اذ بلغ (20848807) مليون دينار وبمعدل نمو (33.9%) ونسبة (11.9%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي عام 2009 شهد معدل الفائض تراجعاً مقارنة بالعام السابق ليبلغ مقدار (2642328) مليون دينار وسجل معدل نمو سالب قدره (87.3-%) ونسبة (2%) من الناتج المحلي الاجمالي وان سبب انخفاض الفائض خلال هذا العام انما يعود لانهيار اسعار النفط الخام بسبب الازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 وانعكس اثرها على انخفاض الايرادات النفطية في العراق خلال هذه المدة، لكن سرعان ما عادت الموازنة لتحقيق فائض مالي والبالغ(5169133) مليون دينار عام 2010 وبمعدل نمو (95.6%) وسجل نسبة (3.1%) من الناتج المحلي الاجمالي خلال هذا العام ويعود هذا الارتفاع في معدل الفائض الى زيادة الايرادات العامة الناتجة من ازدياد الايرادات النفطية وارتفاع سعر برميل النفط من (58.96) [1] دولار عام 2009 الى (75.6) دولار للبرميل الواحد عام 2010[1] ، اما

[1] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009 ، مصدر سابق ، 5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال عام 2011 فقد ارتفع معدل الفائض الى اعلى مستوى له خلال مدة البحث حيث سجل مقدار (3049726) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (481.3%) عن العام السابق وسجل نسبة(13.8%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة اعلى مما هي عليه عام 2010 ، ونتيجة ارتفاع الفائض الى هذا المستوى تعود الى ارتفاع معدلات نمو الايرادات العامة خلال هذا العام مقارنة بعام 2010 وانخفاض معدل نمو الانفاق العام على الرغم من ازدياد حجم الانفاق نتيجة لانخفاض الانفاق الجاري ونظراً لحصة هذا الانفاق الكبيرة من النفقات العامة، ثم انخفض الفائض عام 2012 ليسجل مقدار(14677648) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (51.1-%) وشكل نسبة منخفضة من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بعام 2011 بلغت مقدار (5.7%) وجاء هذا الانخفاض في فائض الموازنة خلال هذا العام كنتيجة لازدياد النفقات العامة وبالأخص الانفاق الجاري مقارنة بالعام السابق اضافة الى ازدياد الانفاق الاستثماري سعياً من الحكومة لتطوير مجالات التنمية البشرية والمتمثلة بالإنفاق على التعليم والرعاية الصحية وتقديم الدعم المالي لجميع شرائح المجتمع وبمختلف الانشطة الاقتصادية، وفي عام 2013 وبسبب التحديات السياسية والاقتصادية والامنية التي واجهت البلد وعدم الاستقرار الذي عانى منه العراق في مختلف المجالات اثرت بشكل سلبي في مختلف جوانب الحياة وبشكل عام وعلى اداء السياسة المالية والموازنة العامة بشكل خاص ، اذا سجلت الموازنة العامة عام 2013 عجزاً مالياً قدره (5287480 -) مليون دينار ومعدل نمو سالب (136-%) مقارنة بالعام السابق ونسبة سالبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (1.95-%) ويعود السبب الى انخفاض الايرادات العامة وبالأخص الايرادات النفطية على اثر انخفاض سعر برميل النفط الى (103) دولار للبرميل الواحد خلال عام 2013 بعد ان كان (107) دولار العام السابق [2]، مقابل ازدياد الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وصولاً الى اعلى معدل خلال الفترة (2003-2014) .

سجلت الموازنة العامة لعام 2014 فائضاً مالياً قدره (21830397) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (512.8-%) وشكل نسبة (8.3%) من الناتج المحلي الاجمالي ويعزى فائض موازنة 2014 الى الانخفاض الكبير في الانفاق العام والذي يشمل انخفاض الانفاق الجاري والاستثماري حيث بنسبة (25.6%) و (38.3%) على التوالي مقارنة بعام 2013، لكن في العام الاخير من مدة البحث عام 2015 سجلت الموازنة العامة عجز مالي قدره (39277263-) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (279.9-%) مقارنة بعام 2014 وسجل هذا العجز نسبة سالبة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (1.99-%)، وهذا يعود لانخفاض جانبي الموازنة خلال هذا العام لكن جاء الانخفاض في الايرادات العامة بمعدل اعلى من انخفاض النفقات العامة مما تسبب بعجز الايرادات خلال عام 2015 من تغطية النفقات العامة اضافة الى اسباب اخرى تتعلق بالوضع الامني والسياسي والاقتصادي الذي غلب عليه طابع الضبابية وعدم الوضوح

---

[1] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010 ، مصدر سابق ، ص35 .
[2] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013 ، ص56 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

،اضافة لتفشي الفساد المالي في البلد وعدم وضوح اغلب اوجه الانفاق ، ناهيك عن وضع البلد خلال هذا العام والمتمثل بازدياد الانفاق العسكري لتجهيز القوات الامنية بالأسلحة وصرف رواتب المقاتلين اضافة لازدياد اعداد الموظفين في الدولة كل هذا أسهم بشكل او بآخر في زيادة الانفاق العام وتردي حصيلة الايرادات العامة نتيجة للظروف المذكورة وعدم تنويع مصادر الحصول على الايرادات واعتماد البلد على النفط وايراداته لتغطية انفاق الدولة ونسبة كبيرة مقارنة بالإيرادات غير النفطية.

رابعاً : تحليل الدين الداخلي في العراق .

ان التوسع الكبير لدور الحكومة في النشاط الاقتصادي الذي رافقه نمو هائل في النفقات الحكومية ادى بشكل واضح لاتساع حجم العجز المالي في الموازنة لقصور الايرادات العامة من تغطية النفقات العامة بحيث اصبحت الدولة تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية بشكل عام وادواتها المتمثلة بالإيرادات والنفقات والدين العام بشكل خاص في تحقيق الدعائم الاساسية لقيادة الادارة الاقتصادية على اكمل وجه بما يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة ،وهذا ما يدفع الحكومة للجوء الى المديونية الخارجية والداخلية لسد العجز في موازناتها العامة او لتغطية الانفاق الواسع الذي يحدث تحت ظروف معينة او طارئة في بعض الاحيان[1]، وان الحكومة العراقية تعتمد على الدين العام وبنسبة معينة لتغطية العجز المالي في الموازنة، اذ يتم تمويل اغلب الدين داخلي من البنك المركزي العراقي باعتباره يمثل السلطة النقدية في البلد ولضعف التمويل من الاسواق المالية او الجهاز المصرفي في البلد والتي لاتزال تعاني الكثير من النقوصات مقارنة بالأسواق المالية والاجهزة المصرفية العالمية .

فمن خلال بيانات الجدول (16) نلاحظ بان الدين الداخلي قد شهد زيادة كبيرة خلال المدة (1985-1988) اذ بلغ(124556) مليون دينار عام1985 ونسبة(872.1%)من الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام، ثم استمر الدين الداخلي بالارتفاع حتى بلغ اعلى معدل خلال نفس الفترة في عام1988 بواقع (215912) مليون دينار وبنسبة مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (1050.4%)، ويرجع سبب هذا الارتفاع في معدلات الدين الداخلي لظروف الحرب القاسية التي شهدها البلد خلال فترة الثمانينيات فضلا عن تراجع اسعار النفط الخام من جهة وتزايد الانفاق الحكومي وبالأخص الانفاق العسكري لتمويل الحرب من جهة اخرى[2]، وبهذا فقد لجأت الحكومة آنذاك الى الدين الداخلي باعتباره وسيلة اضافية لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة الناجم من انخفاض الايرادات العامة وتزايد النفقات ثم انخفض الدين الداخلي عام 1989 ليبلغ (26926) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (87.5-%) عن العام السابق ، اضافة لانخفاض نسبة الدين خلال هذا العام الى الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت (123.4%) وهي اقل بكثير مما عليه عام 1988 ، كما شهدت فترة التسعينيات تزايد الدين الداخلي في العراق بشكل كبير باستثناء انخفاضه

---

[1] احمد عبد الزهرة حمدان، محددات عائد الاصدار النقدي (العراق حالة الدراسية) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد/97 ، السنة السادسة والثلاثون ، 2013 ، ص11 .

[2] فخري عبد اللطيف البياتي ، البنك المركزي العراقي ، سنة 2004 ، ص1-2 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (16)

الدين الداخلي في العراق ومعدل النمو ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

للمدة (1985- 2015) (مليون دينار)

السنوات	الدين الداخلي	معدل نمو الدين الداخلي %	GDP بالأسعار الجارية	نسبة الدين الداخلي الى GDP%	السنوات	الدين الداخلي	معدل نمو الدين الداخلي %	GDP بالأسعار الجارية	نسبة الدين الداخلي الى GDP%
	1	2	3	4		1	2	3	4
1985	124556	—	14282	872.1	2000	2585887	17.2	7930224	32.6
1986	149494	20	15583	959.3	2001	3552885	37.3	9911420	35.8
1987	179133	19.8	18583	963.9	2002	4798584	35	41022927	11.6
1988	215912	20.5	20555	1050.4	2003	5543684	15.5	29585788	18.7
1989	26926	-87.5	21820	123.4	2004	5925061	6.8	53235359	11.1
1990	327379	1115.8	23926	994.1	2005	6255578	5.5	73533599	8.5
1 199	46473	-85.8	21313	218	2006	5307008	-15.1	95587954	5.5
1992	75318	62	56814	132.5	2007	4855324	-8.5	111455813	4.3
1993	137596	82.6	140518	97.9	2008	4455569	-8.2	175026062	2.5
1994	323242	134.9	703821	45.9	2009	8434049	89.2	130643200	6.4
1995	926988	186.7	2252264	41.1	2010	9180806	8.8	162064566	5.6
1996	1270646	34	2556307	49.7	2011	7446859	-18.8	217327107	3.4
1997	1479306	16.4	3286925	45	2012	6547519	-12	254225491	2.6
1998	1965807	32.8	4653524	42.2	2013	4255549	-35	271091778	1.5
1999	2205019	12.1	6607664	33.3	2014	9520019	123.7	260610438	3.6
					2015	32142805	237.6	196820000	16.3

المصادر : - **العمود(1)** /السنوات (1985- 1990) محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية في العراق للمدة (1951 – 2010)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الكوفة ، سنة 2013، (ملحق 6) .

- السنوات (1991-2002) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي عدد خاص 2003 .

- السنوات (2003-2014) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للأعوام مختلفة.

- سنة (2015) البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية، القطاع المالي/ قسم الدين العام منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .

- **العمود(3)** / اعتمادا على جدول (11)

- **العمود (2 و4)** / من احتساب الباحثة

عام 1991 ، حيث بلغ مجموع الدين الداخلي عام 1991 مقدار (46473) مليون دينار وبنسبة (218%) من الناتج المحلي الاجمالي وقد سجل معدل نمو سالب قدره (85.8-%) مقارنة بعام 1990 الذي بلغ معدل نمو الدين مقدار (1115.8%) وبنسبة (994.1%) من الناتج المحلي الاجمالي، وان ارتفاع معدلات الدين الداخلي للمدة (1991-2002) تعزى الى اعتماد الدولة اسلوب التمويل بالعجز الذي يعد المصدر الوحيد المعتمد من قبل السياسة المالية لمواجهة الازمة الحرجة في تمويل الانفاق العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن توضيح مكونات الدين الداخلي في العراق للمدة (1991–2015) كما في الجدول (17) ، اذ لعب الاقتراض الحكومي (الدين الداخلي) من البنك المركزي والمصارف التجارية العاملة في العراق خلال فترة التسعينيات دوراً بارزاً في توسيع الانفاق الحكومي وذلك لعدم توفر وسائل تمويلية اخرى غير وسيلة التمويل بالعجز نظراً لما شهده العراق من عقوبات دولية عام 1991 واستمرت حتى عام 2003 افقدته القدرة على تمويل الموازنة عن طريق الاقتراض من الخارج ، اذ نلاحظ بان مكونات الدين الداخلي والتي تشمل (رصيد الموجود النقدي لدى البنك المركزي) و (السندات الحكومية) و (حوالات الخزينة المركزية)، لكن منذ عام 2003 وحتى عام 2015 تم تصنيف مكونات الدين الى (حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية) و (الدين على وزارة المالية) وان اعتماد الحكومة العراقية على السندات الحكومية من حيث تمويل العجز المالي يكون محدوداً جداً مقارنة برصيد الموجود النقدي لدى البنك المركزي الذي يمثل (السحب على المكشوف) وحوالات الخزينة ، اذ بلغت مجموع السندات عام 1991 مقدار (250) مليون دينار ثم ازدادت بمعدلات بسيطة نسبة لمكونات الدين الاخرى لتبلغ مقدار (8402) مليون دينار عام 1996 و (5000) مليون دينار عام 2000، في حين بلغ رصيد الموجود النقدي لدى البنك المركزي مقدار (2723) مليون دينار وحوالات الخزينة العراقية مقدار (43500) مليون دينار خلال عام 1991 و (117994) و (1144250) مليون دينار على التوالي لعام 1996 وتم اطفاء جميع السندات عام 2001 ، ثم زاد رصيد الموجود النقدي لدى البنك المركزي ليبلغ (310385) و (605334) مليون دينار للأعوام 2001 و 2002 على التوالي ، وارتفاع حوالات الخزينة العراقية التي شكلت نسبة (91.2%) و (87.3%) من اصل مجموع الدين الداخلي للأعوام 2001 و 2002 على التوالي وبواقع (3242500) و (4193250) مليون دينار لنفس الاعوام على التوالي ايضاً

ومما سبق نلاحظ ارتفاع الدين الداخلي والبالغ (75318) مليون دينار عام 1992 وبمعدل نمو (62%) ونسبة (132.5%) من الناتج المحلي الاجمالي واستمر بالارتفاع حتى بلغ معدل (1270646) مليون دينار عام 1996 وبمعدل نمو سنوي (37%) وبنسبة (49.7%) من الناتج المحلي الاجمالي حيث تشير هذه النسبة المنخفضة مقارنة بعام 1992 من الناتج المحلي الى زيادة الانفاق الجاري والاستثماري الممول من الدين الداخلي لإعادة ما دمرته الحرب اضافة الى تحسن الاوضاع الاقتصادية على اثر توقيع اتفاقية النفط مقابل الغذاء وقيام الحكومة آنذاك بالبحث عن مصادر اخرى لتمويل عجز الموازنة اضافة الى تحسن الايرادات العامة الضريبية منها وغير الضريبية، لكن وكنتيجة لزيادة تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية في البلد اضافة لازدياد الحاجة للتوسع في الانفاق العام نظراً لما يمر به من انقطاع تصدير النفط الخام والاعتماد على الانشطة الاقتصادية المحلية لتوفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين اضافة الى توسع الدولة في دعم مشروع البطاقة التموينية نظراً لظروف المواطن الصعبة الى عاشها خلال مدة العقوبات الاقتصادية ما زاد الحاجة الى الاقتراض المحلي فضلا عن تفاقم العجز المالي وضعف تطور الايرادات بحيث ازداد الدين الداخلي الذي حمل الطاقة الانتاجية اعباء كبيرة نتيجة لاتباع هذا الاسلوب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (17)

الدين الداخلي في العراق للمدة (1991- 2002)

(مليون دينار)

التفاصيل	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مجموع الدين الداخلي	46473	75318	137696	323242	926988	1270646	1479306	1965807	2205019	2585887	3552885	4798584
رصيد الموجود النقدي في البنك المركزي	2723	6318	11846	20242	171503	117994	141706	162307	153269	230637	310385	605334
السندات	250	250	250	1250	3985	8402	9100	9000	8000	5000	-	-
لدى البنك المركزي	21	0	3	24	55	46	122	1	-	-	-	-
لدى البنوك التجارية	47	57	98	320	1810	2939	3328	3524	3103	1562	-	-
لدى الاخرى	182	193	149	905	2120	5417	5650	5475	4897	3438	-	-
حوالات الخزينة العراقية	43500	68750	125500	301750	751500	1144250	1328500	1794500	2043750	2350250	3242500	4193250
لدى البنك المركزي	27611	46902	86170	237024	587555	899980	949579	1237329	1322842	1533984	1972255	2654074
لدى البنوك التجارية	15650	21694	39224	64676	163635	243680	378661	556515	719676	813782	1267061	1537067
لدى الاخرى	239	154	106	50	310	590	260	656	1232	2484	3184	2109

المصدر: – البنك المركزي العراقي، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث مجموعة إحصائية عدد خاص سنة 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمويلي لسد العجز الحاصل ، فقد بلغ مجموع الدين العام الداخلي مقدار (4798584) مليون دينار عام 2002 وبمعدل نمو بلغ (35%) مقارنة بالعام السابق وبنسبة (11.6%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة معقولة مقارنة بسنوات الفترة (1985–1990) فعلى الرغم من تذبذب معدلات الدين الداخلي خلال فترة البحث بحيث بلغ اعلى معدل له للفترة (1985–2002) هو في عام (2002) واقل معدل له في عام 1989 ، الا ان نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بعد عام 1995 بدأت تنخفض اذ بلغت نسبة (41.1%) عام 1995 و (11.6%) عام 2002 وهذا يعود للإجراءات والاساليب التي اتخذتها الحكومة العراقية والمتمثلة بالإجراءات المالية التقشفية لمعالجة التضخم الحاصل نتيجة لازدياد التمويل بالعجز عن طريق الديون الداخلية والمتمثلة بالاقتراض من البنك المركزي والمصارف التجارية والتمويل بالإصدار النقدي الجديد فضلاً عن العمل على زيادة ايرادات الدولة من الضرائب والرسوم والغاء جزء من الدعم الذي تقدمه الحكومة أي الضغط على الانفاق الحكومي بشكل عام [1] ، والقيام بتشجيع الانفاق الاستثماري لتنويع ايرادات الموازنة ومحاولة عدم الاعتماد على الايرادات النفطية سبب ضعف هذا النوع من الايرادات خلال فترة العقوبات الدولية ، لكن الواقع هو ان العراق يعتمد على تمويل الانفاق العام والعجز الحاصل في الموازنة ونسبة (95%) على الايرادات النفطية نظراً لاقتصاد البلد الريعي فضلا عن ضعف التحصيل من الايرادات الغير نفطية .

اما بعد مرحلة التغيير السياسي في العراق عام 2003 ، فنلاحظ من الجدول (18) ارتفاع معدلات الدين الداخلي للفترة (2003–2015) مقارنة بالفترة الاولى (1985–2002) ، باستثناء انخفاضه لبعض السنوات ، اذ بلغ الدين الداخلي عام 2003 مقدار (5543684) مليون دينار شكلت حوالات الخزينة مقدار (1555276) مليون دينار من مجموع الدين وبلغ الدين على وزارة المالية مقدار (3988408) مليون دينار للعام ذاته ، وبلغت نسبة الدين الداخلي مقدار (18.7%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2003 وهي نسبة اعلى مما عليه في العام السابق نتيجة ازدياد الانفاق الحكومي.

وعلى الرغم من تحقيق الموازنة لفائض مالي إلا ان اغلب هذا الدين هو دين مُترتب بذمة وزارة المالية وبنسبة (72%) من مجموع الدين الداخلي للعام ذاته، واستمر الدين الداخلي بالارتفاع حتى عام 2005 ثم انخفض ليبلغ مقدار (5307008) مليون دينار عام 2006 وبمعدل نمو سالب مقداره (15.1–%) وانخفضت نسبة هذا الدين الى الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ (5.5%)مقارنة بالأعوام السابقة ، ويرجع هذا الانخفاض في معدل الداخلي ونسبهُ الى الناتج المحلي الى تحسن الايرادات العامة وبالأخص الايرادات النفطية بعد تحسن وضع الصادرات من النفط بعد انتهاء الحصار الاقتصادي وارتفاع اسعار برميل النفط الخام [2].

---

[1] محمد غالي راهي ، مصدر سابق ، ص110 .

[2] عماد محمد علي عبد اللطيف ، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة الدراسة) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والعالمية ، العدد /39 سنة 2012 ، ص19 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (18)

الدين الداخلي في العراق للسنوات (2003- 2015) (مليون دينار)

التفاصيل	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مجموع الدين الداخلي	5543684	5925061	6255578	5307008	4855324	4455569
حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية	1555276	1242023	1200070	251500	519000	500050
الدين على وزارة المالية	3988408	4683038	5055508	5055508	4336324	3955519
التفاصيل	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الدين الداخلي	8434049	9180806	7446859	6547519	4255549	9520019
حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية	4478530	5225287	3891340	3392000	1500030	7064500
الدين على وزارة المالية	3955519	3955519	3555519	3155519	2755519	2455519

التفاصيل	حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية	حوالات مخصومة من البنك المركزي	الدين على وزارة المالية	قروض المؤسسات المالية	سندات التسليم الاجل والسندات الوطنية
2015	13086312	6225392	2355519	10461057	14525

المصدر: - البنك المركزي العراقي، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرات السنوية للاعوام (2014,2011,2007) ص (73,71,46) على التوالي.

- سنة (2015)) البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية، القطاع المالي، قسم الدين العام منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .

ونلاحظ انخفاض حوالات الخزينة التي بلغت عام 2006 مقدار (251500) مليون دينار مقارنة بالعام السابق في حين بقيت الديون على وزارة المالية على بنفس المعدل والبالغ (5055508) مليون دينار ثم استمر الدين الداخلي بتسجيل معدلات منخفضة حتى بلغ عام 2008 مقدار (4455569) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (8.2-%) وسجل نسبة (2.5 %) من الناتج المحلي الاجمالي ، لكنه عاد ليرتفع مرة اخرى ليصل الى (8434049) (9180806) مليون دينار للأعوام 2009 و 2010 على التوالي وبمعدل نمو قدره (89.2%) و (8.8%) على التوالي ايضا، وقد بلغت نسبة هذا الدين للناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الاعوام مقدار (6.4%) و (5.6%) على التوالي، ثم عاد ليسجل معدلات منخفضة حتى بلغ ادنى معدل له خلال المدة (2003-2015) هو في عام 2013 اذ بلغ مقدار الدين الداخلي (4255549) مليون دينار وسجل معدل نمو سالب قدره (35-%) وهو ادنى معدل نمو للدين الداخلي خلال نفس المدة وسجل نسبة (1.5%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بسنوات المدة (1985-2015) ، ويعود هذا الانخفاض في حجم الدين الداخلي خلال عام 2013 الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفاض كل من حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية والتي سجلت رصيداً قدره (1500030) مليون دينار وانخفاض الدين المسجل على وزارة المالية والبالغ (2755519) مليون دينار، وان هذا الانخفاض في نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الى هذا المستوى انما يشير الى تحسن معدلات النمو الاقتصادي في العراق على الرغم من انخفاض الايرادات العامة وازدياد الانفاق الحكومي ، اضافة الى تحسن وضع القطاع النفطي من حيث ازدياد انتاج وتصدير النفط الخام وان كان بنسبة قليلة لكنه أسهم بتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي مقارنة بالفترة الاولى من مدة البحث، ثم سجل الدين الداخلي رصيداً بلغ (9520019) و (32142805) مليون دينار لعامي 2014 و 2015 على التوالي وبنسبة (3.6%) و (16.3%) من الناتج المحلي على التوالي ايضا، وقد شكل الدين الداخلي اعلى معدل له للفترة (2003–2015) هو في العام الاخير عام 2015 اذ بلغ مجموع الدين الداخلي لهذا العام مقدار (32142805) مليون دينار وسجل معدل نمو قدره (2376%) وبلغت نسبه الى الناتج المحلي الاجمالي نحو(16.3%) بعد ان كانت هذه النسبة تبلغ (3.6%) عام 2014 ، وهي اعلى نسبة خلال نفس الفترة باستثناء عام 2003 .

ويعود سبب ذلك الى الارتفاع في حجم الدين العام الداخلي للأعوام الاخيرة من مدة البحث وبالأخص عام 2015 نتيجة لانخفاض الايرادات العامة خلال هذا العام وبشكل كبير مقارنة بالعام السابق فقد سجلت الموازنة عجز مالي كبير نتيجة ازدياد الانفاق على الجانب العسكري ، فضلا عن تأثير عدم اقرار موازنة 2014 على الوضع المالي في العراق بشكل كبير ، مما ادى الى قيام البنك المركزي العراقي عام 2015 بطرح سندات التسليم الآجل والسندات الوطنية التي تم العمل بها خلال هذا العام والبالغة مقدار (14525) مليون دينار اضافة الى منح المؤسسات المالية قروضاً بقيمة (10461057) مليون دينار مقابل انخفاض الديون التي بذمة وزارة المالية مقارنة بالعام السابق اذ بلغت هذه الديون عام 2015مقدار (2355519)مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (100,000–%) مليون دينار. وقد بلغت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية خلال نفس العام مقدار (13086312) مليون دينار ، بينما شكلت الحوالات المخصومة من قبل البنك المركزي مقدار (6225392) مليون دينار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض متغيرات المالية في العراق للمدة (1985 – 2015)

سيتم في هذا المبحث تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والمتغيرات المالية عينة الدراسة من خلال تقسيم مدة البحث على ثلاث مدد زمنية حسب الظروف التي شهدها العراق خلال المدة (1985–2015) وهي : المدة الاولى (1985–1990) وتمثل فترة حرب الخليج الاولى والمدة الثانية (1991 – 2002) وتمثل حرب الخليج الثانية وبداية الحصار الاقتصادي على العراق، اما المدة الثالثة (2003 – 2015) والتي تمثلت باحتلال العراق من قبل قوات الامريكية مع تحالف بعض الدول وتم التقسيم على هذا النحو لمعرفة مدى تأثير تلك الظروف على متغيرات البحث اضافة لمعرفة نوع وقوة العلاقة بين الائتمان المصرفي والمتغيرات الاربعة (الايرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة والدين الداخلي) من خلال اخذ معامل الارتباط البسيط بين الائتمان المصرفي وهذه المتغيرات المالية.

اولا : تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والايرادات العامة .

ان تكييف مستوى الايرادات العامة في العراق بالشكل الذي يحقق الاهداف التي تسعى لتحقيقها السياسة المالية يؤثر بشكل سلبي او ايجابي على حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق ويمكن ملاحظة ذلك من خلال بيانات الجدول(19)، الذي يوضح نسبة الائتمان المصرفي الى الإيرادات العامة في العراق خلال المدة (1985– 2015) اذ نلاحظ بأن الائتمان المصرفي قد بلغ عام 1985 مقدار (6637) مليون دينار في حين بلغت الايرادات العامة مقدار (4402) مليون دينار اي ان معدل الائتمان الممنوح اعلى من معدل الإيرادات التي تم الحصول عليها خلال نفس العام وهو ما يعكس سوء اوضاع العراق خلال هذه المدة وقد وكانت نسبة الائتمان المصرفي للإيرادات العامة خلال هذا العام تبلغ (150.7%) حيث اعتمدت الحكومة خلال فترة الثمانينيات على سياسة التمويل التضخمي او الاصدار النقدي تماشيا مع استمرار الحرب من جهة وانخفاض العوائد النفطية من جهة اخرى. اما عام 1990 فقد ازداد حجم كل من الائتمان المصرفي والايرادات العامة، حيث بلغ الائتمان مقدار (19009) مليون دينار وبلغت الايرادات العامة مقدار (5638) مليون دينار، اما نسبة الائتمان للإيرادات العامة فقد بلغت خلال هذا العام مقدار(337.1 %) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بعام 1985 نتيجة لازدياد الائتمان والايرادات العامة في نفس الوقت، اذ نلاحظ بان العلاقة بين الائتمان المصرفي والايرادات العامة خلال المدة (1985–1990) هي علاقة طردية اي بازدياد اذ نلاحظ بان العلاقة بين الائتمان المصرفي والايرادات العامة خلال المدة (1985–1990) هي علاقة طردية اي بازدياد حجم الايرادات زاد الائتمان المصرفي باستثناء سنة (1986) التي ازداد بها حجم الائتمان وانخفض حجم الإيرادات العامة . ولتأكيد العلاقة بين حجم الائتمان المصرفي وحجم الايرادات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (19)

نسبة الائتمان النقدي للإيرادات العامة في العراق للمدة (1985-2015) **(مليون دينار)**

السنوات	الائتمان النقدي	الايرادات العامة	نسبة الائتمان للإيرادات %
1985	6637	4402	150.7
1986	9000	3854	233.5
1987	10348	4947	209.1
1988	11660	5394	216.1
1989	15710	5592	208.9
1990	19009	5638	337.1
معامل الارتباط للمدة (1985-1990) = (0.812)			
1991	20317	4228	480.5
1992	14428	5047	285.8
1993	21642	8997	240.5
1994	33193	25659	129.3
1995	87933	106986	82.1
1996	57088	178013	32.1
1997	65562	410537	15.9
1998	81050	520430	15.5
1999	89206	719065	12.4
2000	166508	1133034	14.6
2001	426686	1289246	33.1
2002	645244	1369705	47.1
معامل الارتباط للمدة (1991-2002) = (0.849)			
2003	621130	2146346	28.9
2004	824673	32982739	2.5
2005	1717450	40502890	4.2
2006	2664898	49232349	5.4
2007	3459020	54559451	6.3
2008	4587454	80252182	5.7
2009	5690062	55209353	10.3
2010	11721535	69521117	16.8
2011	20353139	108807392	18.7
2012	28438688	119817224	23.7
2013	29952012	113840076	26.3
2014	34123067	105386623	32.3
2015	36752686	66470252	55.2
معامل الارتباط للمدة (2003-2015) = (0.734)			

المصدر : - العمود (1) من الجدول (1) والثاني من الجدول(11)، - معامل الارتباط بالاعتماد على البرنامج الاحصائي ssps.
- النسب من احتساب الباحثة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامة نستخرج معامل الارتباط بين هذين المتغيرين وللمدة (1985-1990) والذي كان يساوي (0.812) حيث يشير الى ان العلاقة بينهما هي علاقة طردية موجبة وقوية ، مما يعكس بوضوح تأثير الإيرادات العامة على الائتمان تأثيرا قويا.

اما المدة الثانية من تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والايرادات العامة وهي المدة (1991-2002) والتي تعد من اصعبها واكثرها قساوة على المواطن العراقي بشكل عام وعلى وضع الدولة المالي والاقتصادي بشكل خاص، حيث شهد العراق خلال هذه المدة حربا والمتمثلة بحرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية التي دامت مدة ثلاث عشر سنة عانى ما عانى على اثرها البلد من تردي الاوضاع على جميع الاصعدة فيه .

ونلاحظ من بيانات الجدول السابق بان الائتمان المصرفي ازداد ليبلغ عام 1991 مقدار (20317) مليون دينار واستمر بالارتفاع على طول هذه الفترة نتيجة قيام الحكومة بتمويل عجز الموازنة عن طريق الاصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز) مما يعكس هذه الزيادة الحاصلة في حجم الائتمان من قبل الجهاز المصرفي، في حين انخفض حجم الايرادات العامة لتصل وخلال نفس العام الى (4228) مليون دينار ونتيجة هذا الانخفاض هو حظر العراق من تصدير النفط والذي يعد الممول الرئيس للموازنة العامة في الدولة نظرا لاقتصاد العراق الاحادي الجانب، ما زاد من عجز الموازنة خلال هذه المدة من البحث في حين بلغت نسبة الائتمان المصرفي الى الايرادات العامة خلال عام 1991 مقدار(480.5%) اي ازدادت هذه النسبة مقارنة بالعام السابق، ثم استمر كل من الائتمان والايرادات بالزيادة على طول الفترة اعلاه باستثناء سنة (1996) التي انخفض فيها حجم الائتمان المصرفي ثم عاد للارتفاع مرة اخرى ليستقر عند (645244) مليون دينار عام 2002، اما الايرادات فقد بلغت لنفس العام مقدار (1369705) مليون دينار وان نسبة الائتمان المصرفي الى الايرادات العامة خلال هذا العام شكلت مقدار (47.1%) اي ارتفعت هذا النسبة مقارنة بعام 2001 كنتيجة لارتفاع حجم الائتمان والايرادات العامة.

ونلاحظ ايضا ان علاقة الائتمان بالإيرادات العامة خلال هذه الفترة (1991-2002) هي علاقة طردية اي ازداد الائتمان المصرفي بازدياد حجم الايرادات العامة باستثناء عام (1991) الذي ازداد به الائتمان على الرغم من انخفاض حجم الايرادات ، وكذلك عام (1996) حيث انخفض به حجم الائتمان على الرغم من ازدياد حجم الايرادات ولتأكيد العلاقة بينهما خلال هذه الفترة ومعرفة نوعها وقوتها استخرجنا معامل الارتباط بين الائتمان المصرفي والايرادات العامة والذي كان مقداره (0.849)، مما يؤكد على ان العلاقة بينهما هي علاقة طردية وذات ارتباط قوي مما يعكس لنا تأثير الايرادات العامة على الائتمان المصرفي تأثيرا قويا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما فيما يخص المدة الثالثة والاخيرة من البحث وهي المدة (2003-2015) والتي شهد خلالها العراق تغيرات كثيرة ولعل اهمها التغيير السياسي والاقتصادي المتمثل برفع الحظر عن البلد وعودته لتصدير النفط الخام لدول العالم الاخرى، حيث اثرت هذه الظروف وبشكل ايجابي على زيادة حجم الايرادات وبالأخص الايرادات النفطية وبالتالي زيادة عوائد هذه الايرادات مما ادى لزيادة الموجودات الاجنبية التي أسهمت بزيادة حجم الائتمان المصرفي اضافة لاعتماد الدولة في تمويل الانفاق المتزايد على وسيلة طبع النقود الجديدة الذي زاد من عرض النقد بصورة مباشرة مما ادى الازدياد حجم الودائع المصرفية التي تعد العمود الاساسي لقابلية المصارف بالتوسع بمنح الائتمان اضافة لازدياد حجم الطلب على الائتمان لإعادة اعمار البلد نتيجة للحرب الاخيرة التي خاضها العراق مع الجيش الامريكي والتحالف الدولي والتي دمرت كل المقومات الاقتصادية والتنظيمية للبلد آنذاك[1] .

وفي عام 2003 انخفض حجم الائتمان المصرفي مقارنة بالعام السابق ليبلغ مقدار (621130) مليون دينار نتيجة دخول القوات الامريكية خلال هذا العام الى العراق وشن الحرب عليه وتعرض اغلب المصارف الاساسية في البلد للسلب والنهب والدمار مما انعكس على انخفاض حجم الائتمان في هذا العام مقارنة بالعام السابق في حين ان الايرادات العامة سجلت معدلاً مرتفعاً اذ بلغت (2146346) مليون دينار وسجل الائتمان المصرفي نسبة (28.9%) وهي اقل مما علية في عام 2002 نتيجة انخفاض الائتمان المصرفي ، لكنه سرعان ما عاد للارتفاع في السنوات اللاحقة ليسجل اعلى معدل له وعلى طول مدة البحث عام 2015 اذ بلغ (36752686) مليون دينار ،اما الايرادات فقد سجلت معدلات منخفضة في السنوات الاخيرة من مدة البحث لتستقر عند(66470252) مليون دينار خلال نفس العام ،اما نسبة الائتمان الى الايرادات العامة خلال عام 2015 فقد شكلت اعلى معدل لها منذ عام 2003 حيث بلغت (55.2%) ، وان العلاقة بين الائتمان المصرفي وحجم الايرادات العامة خلال المدة (2003-2015) هي علاقة طردية تزايد بها حجم الائتمان عند ازدياد حجم الايرادات العامة باستثناء الاعوام (2009-2013-2014-2015) ولتأكيد العلاقة بين الائتمان المصرفي والايرادات العامة خلال المدة (2003-2015) تم استخراج معامل الارتباط بينهما والذي كان يساوي (0.734)، ليشير الى وجود علاقة طردية قوية بينهما تعكس مدى تأثير الايرادات العامة على الائتمان المصرفي خلال هذه المدة من البحث.

ثانيا : تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنفقات العامة

ان الزيادة في الانفاق العام تعني حصول الافراد و المشروعات والمؤسسات العامة على دخول يذهب بعض منها للمصارف على شكل ودائع مصرفية التي تعد اهم مورد للائتمان المصرفي كما ان

[1] أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد، 2010، ص 350 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانفاق العام ينصرف الى توسيع النشاطات الاقتصادية مثل الاستثمار في مشاريع البنى التحتية من قبل المؤسسات او من قبل الشركات المستثمرة والمقاولين مما يستدعي الحاجة الى الائتمان لتمويل هذا التوسع الحاصل في هذه الانشطة ويتم التمويل عن طريق المصارف التي تتوسع بمنح الائتمان نتيجة ازدياد الطلب علية، وهنا يبرز دور الانفاق العام بالتأثير على حجم الائتمان المصرفي تأثير ايجابي او سلبي حسب حجم ونوع الانفاق[1]. ويمكن اظهار العلاقة بين الائتمان المصرفي والنفقات العامة من خلال بيانات الجدول (20) الذي يوضح حجم كل من الائتمان المصرفي والنفقات العامة ونسبة الائتمان الى النفقات خلال المدة (1985–2015)، بعد تقسيمها على ثلاث مدد زمنية كما سبق.

ونلاحظ في المدة الاولى والممتدة (1985– 1990) ان علاقة الائتمان المصرفي بالنفقات العامة هي علاقة طردية، اذ بلغ الائتمان عام 1985 رصيداً قدره (6637) مليون دينار في حين بلغت النفقات العامة مقدار (7237) مليون دينار، وكانت نسبة الائتمان المصرفي الى النفقات العامة خلال نفس العام تبلغ (19.7%)، واستمر الانفاق العام بالازدياد حتى بلغ مقدار (11357) مليون دينار عام 1990 والائتمان المصرفي بلغ (19009) مليون دينار وشكلت نسبة الائتمان للنفقات العامة مقدار(167%) خلال نفس العام اي ازدادت هذه النسبة مقارنة بعام1985 نتيجة ازدياد الانفاق العام والائتمان خلال المدة(1985–1990) ولتأكيد العلاقة بين الائتمان المصرفي والنفقات العامة تم استخراج معامل الارتباط بينهما وخلال الفترة اعلاه والذي كان يساوي (0.891) مما يؤكد وجود علاقة طردية قوية بين الائتمان المصرفي والنفقات العامة خلال هذه الفترة، مما يعكس تأثير النفقات العامة على الائتمان تأثيرا قويا.

وفي المدة الثانية (1991–2002)، نلاحظ بأن الائتمان المصرفي ازداد على طول هذه المدة باستثناء عام (1992)، اذ بلغ عام 1991 مقدار(20317) مليون دينار وشكل نسبة (116.1%) من النفقات العامة خلال هذا العام، واستمر الائتمان المصرفي بالزيادة حتى سجل عام 2002 مقدار(645244) مليون دينار ونسبة(33.2%) من النفقات العامة، اما النفقات العامة فقد سجلت مقدار (17497) مليون دينار عام 1991 وازدادت هي الاخرى على طول هذه المدة باستثناء العام الاخير حيث انخفضت عام 2002 لتسجل مقدار(1939291) مليون دينار، ونلاحظ بان الزيادة بالإنفاق العام رافقته زيادة في الائتمان المصرفي اي ان العلاقة بين الائتمان المصرفي والنفقات العامة خلال المدة(1991–2002)هي علاقة طردية باستثناء عامي(1992 و2002)، ولتأكيد هذه العلاقة تم اخذ معامل الارتباط بين المتغيرين خلال نفس الفترة والذي كان (0.861) مما يؤكد وجود العلاقة الطردية بين الائتمان والنفقات العامة والذي يعكس تأثير النفقات العامة على الائتمان المصرفي تأثيرا قويا.

فليح حسن خلف الغزي ، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، مصدر سابق، 355.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (20)

نسبة الائتمان النقدي الى النفقات العامة في العراق للمدة (1985-2015) (مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي	النفقات العامة	نسبة الائتمان الى النفقات %
1985	6637	7237	91.7
1986	9000	7301	123.2
1987	10348	9228	112.1
1988	11660	10629	109.6
1989	15710	10872	144.4
1990	19009	11357	167.3
معامل الارتباط للمدة (1985-1990) =(0.891)			
1991	20317	17497	116.1
1992	14428	32883	43.8
1993	21642	68954	31.3
1994	33193	199442	16.6
1995	87933	690784	12.7
1996	57088	542542	10.5
1997	65562	605802	10.8
1998	81050	920501	8.8
1999	89206	1033552	8.3
2000	166508	1498700	11.1
2001	426686	2079727	20.5
2002	645244	1939291	33.2
معامل الارتباط للمدة (1991-2002) =(0.861)			
2003	621130	1982548	31.3
2004	824673	32117491	2.6
2005	1717450	26375175	6.5
2006	2664898	33487877	7.9
2007	3459020	39031232	8.8
2008	4587454	59403375	7.7
2009	5690062	52567025	10.8
2010	11721535	64351984	18.2
2011	20353139	78757666	25.8
2012	28438688	105239576	27
2013	29952012	119127556	25.1
2014	34123067	83556226	40.8
2015	36752686	70397515	52.2
معامل الارتباط للمدة (2003-2015) = (0.792)			

المصدر: - العمود الاول من جدول (1) والثاني من جدول (12)، - معامل الارتباط بالاعتماد على البرنامج الاحصائي ssps،
- النسب من احتساب الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما فيما يخص تحليل العلاقة بين الائتمان والنفقات العامة خلال المدة (2003-2015) وهي اكثر مدة شهدت تغيرات كبيرة في جميع الاوضاع في العراق ومنها ازدياد حجم الائتمان المصرفي وكذلك حجم الانفاق العام زيادة كبيرة حيث قام البنك المركزي العراقي بتشريع الكثير من القوانين التي تخدم عمل المصارف ولعل احدها الغاء السقوف الائتمانية المتمثلة بتحرير اسعار الفائدة على الودائع وعلى منح الائتمان لزيادة المنافسة بين المصارف مما أسهم بتوسع المصارف في منح الائتمان[1]، وقد ازداد الانفاق العام على طول هذه الفترة باستثناء بعض السنوات وسبب هذه الزيادة وبالأخص بعد عام 2003 هي لإعادة اعمار البلد من تخريب الحرب الاخيرة حيث زاد الانفاق الاستثماري الذي يشمل الانفاق على مشاريع البنى التحتية والتوسع في الانفاق الجاري المتمثل بأحد جوانبه ارتفاع رواتب الموظفين في الدولة الذين يمثلون احد اكبر الشرائح العاملة في البلد اذ تم تسليم رواتبهم بالعملة الاجنبية (الدولار) واتجهت بعض هذه الدخول للمصارف على شكل ودائع مصرفية أسهمت مساهمة كبيرة بزيادة قابلية المصارف على منح الائتمان، والتي قامت بتقديم التسهيلات المصرفية المتمثلة بالسلف والقروض كسلف البناء والاسكان للأفراد او الشركات المستثمرة.

ومن هنا نلاحظ ان زيادة النفقات العامة بشقيها الاستثمارية والجارية انعكست ايجابيا على ازدياد الطلب على الائتمان وازدياد منحه من قبل المصارف التجارية. وبالنظر لبيانات الجدول السابق نلاحظ بان الائتمان المصرفي بلغ (621130) مليون دينار عام 2003 وهو معدل منخفض مقارنة بالعام السابق نتيجة الحرب التي وقعت خلال هذا العام وسجل نسبة (31.3%) من النفقات العامة في العام ذاته، لكنه ارتفع بمعدلات كبيرة بعد عام 2003 حتى استقر عند (36752686) مليون دينار عام 2015 وهو اعلى معدل للائتمان خلال المدة (2003- 2015) وبلغت نسبته الى النفقات العامة مقدار (52.2%)، في حين ان النفقات العامة سجلت عام 2003 رصيداً بلغ (1982548) مليون دينار وارتفعت لتبلغ اعلى معدل لها عام 2012 ثم سجلت بعد هذا العام انخفاضاً لتستقر عند(70397515) مليون دينار عام 2015، وسبب هذا الانخفاض هو تردي الاوضاع الاقتصادية والامنية في البلد خلال الاعوام الاخيرة مما اثر سلبا على نمو الإيرادات العامة وبالأخص الايرادات النفطية على اثر تخريب اغلب الانابيب الرئيسة للنفط على يد الارهاب الذي طال البلد اضافة الى تفشي وضع الفساد المالي والاداري فيه مما ادى لتخلخل هيكل الموازنة العامة بشكل عام وتقليص الانفاق بشكل خاص لتجنب تفاقم حدة العجز الحاصل فيها.

ومما سبق نلاحظ ان الزيادة في الانفاق العام ادت لزيادة الائتمان المصرفي خلال المدة (2003-2015) ما يعكس وجود علاقة بين الائتمان والنفقات العامة وهي علاقة طردية، وخلال هذه الفترة نلاحظ ان الزيادة بالنفقات ادت لزيادة الائتمان باستثناء بعض السنوات مثل سنة (2005 و2009 و2014 و

[1] التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ومطلع 2004، مصدر سابق ص 15 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2015) اذ ازداد الائتمان على الرغم من انخفاض الانفاق حيث كان يوجه اغلب الائتمان في هذه الاعوام للقطاع الحكومي اما لغرض تمويل المشاريع المقامة آنذاك أو لتمويل العجز في الموازنة او لغرض تسديد الديون على الحكومة للشركات والمقاولين الاجانب او المحليين المستثمرين بمختلف القطاعات الاقتصادية.

ولغرض تأكيد العلاقة الطردية بين الائتمان المصرفي والنفقات العامة استخرجنا معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين خلال المدة (2003–2015) والذي كان يساوي (0.792) مما يؤكد وجود علاقة طردية بينهما وذات تأثيرٍ قوي خلال هذه المدة.

ثالثا : تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وصافي الموازنة

من المعروف ان الموازنة العامة تبرز الالتزام المالي الحقيقي للبلد، وتستطيع ان تؤثر في السيولة في السوق وبالتالي تؤثر في ربحية القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال فقرة الايرادات العامة والنفقات العامة كما ان لها تأثيراً كبيراً على القطاع المصرفي بشكل عام وعلى زيادة أو نقصان حجم الائتمان بشكل خاص من حيث تمويل العجز الحاصل في الموازنة أو استخدام الفائض المالي فيها وكما وضح سابقا في المبحث الثالث من الفصل الاول .

ولتحليل العلاقة بين الائتمان وصافي الموازنة للمدة (1985–2015) والتي يوضحها الجدول (21)، سيتم تقسيم المدة على ثلاث مدد كالسابق، اذ نلاحظ ان في المدة الاولى (1985–1990) بلغ الائتمان مقدار(6637) مليون دينار عام 1985 وبلغت نسبته الى صافي الموازنة والذي شكل عجزاً مالياً على طول هذه المدة مقدار (234.1– %) ، وكان العجز المالي لنفس العام يبلغ (2835–) مليون دينار، واستمر العجز بالارتفاع ليبلغ مقدار(5719–) مليون دينار عام 1990 قابله ارتفاع حجم الائتمان المصرفي الذي بلغ ولنفس العام مقدار (19009) مليون دينار، اذ شكل الائتمان المصرفي في هذا العام نسبة (332.3– %) من العجز المالي اذ ان الزيادة بالعجز ادت لازدياد حجم الائتمان وعلى طول المدة (1985–1990)، اي ان العلاقة بين العجز المالي والائتمان المصرفي خلال هذه الفترة علاقة طردية، ولتأكيد العلاقة نستخرج معامل الارتباط بين المتغيرين والذي كان يساوي (0.908–) ونلاحظ من خلال نتيجة معامل الارتباط الى ان العلاقة بينهما هي علاقة عكسية وقوية تكاد ان تكون تامة، اي عكس ما تشير له بيانات الائتمان المصرفي والعجز المالي خلال المدة اعلاه ، ونظرا لواقع الوضع في العراق في الثمانينيات المتمثل بانخفاض مساهمة الايرادات من الضرائب والرسوم فضلا عن افتقار العراق للاسواق المالية المتطورة وعدم وجود مؤسسات تمويل خاصة بسبب سيطرة الدولة انذاك على الجهاز المصرفي اذ وجدت الدولة نفسها مضطرة الى الاقتراض من البنك المركزي فضلا عن اتباع سياسة التمويل بالعجز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (21) نسبة الائتمان النقدي الى صافي الموازنة العامة في العراق للمدة (1985-2015) (مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي	صافي الموازنة (العجز/الفائض)	نسبة الائتمان الى صافي الموازنة %	السنوات	الائتمان النقدي	صافي الموازنة (العجز/الفائض)	نسبة الائتمان الى صافي الموازنة%
1985	6637	- 2835	-234.1	2002	645244	569586	-113.2
1986	9000	- 3447	-261.1	معامل الارتباط للمدة (1991-2002) = (-0.731)			
1987	10348	- 4281	-241.7				
1988	11660	- 5235	-222.7	2003	621130	163798	379.2
1989	15710	- 5280	-297.5	2004	824673	865248	95.3
1990	19009	- 5719	-332.3	2005	1717450	14127715	12.1
معامل الارتباط للمدة (1985-1990) = (-0.908)				2006	2664898	15744472	16.9
1991	20317	- 13269	-153.1	2007	3459020	15568219	22.2
1992	14428	- 27836	-51.8	2008	4587454	20848807	22
1993	21642	- 59957	-36.1	2009	5690062	2642328	215.3
1994	33193	- 173783	-19.1	2010	11721535	5169133	226.7
1995	87933	- 583798	-15.1	2011	20353139	30049726	67.7
1996	57088	- 364529	-15.6	2012	28438688	14677648	193.7
1997	65562	- 195265	-33.5	2013	29952012	- 5287480	-566.4
1998	81050	- 400071	-20.5	2014	34123067	21830397	156.3
1999	89206	- 314487	-28.3	2015	36752686	-3927263	-935.8
2000	166508	- 365666	-45.5	معامل الارتباط للمدة (2003-2015) = (- 0.14)			
2001	426686	- 790481	-53.9				

المصدر : - العمود الاول من الجدول(1) والثاني من الجدول(13)، - معامل الارتباط بالاعتماد على البرنامج الاحصائي ssps.

- النسب من احتساب الباحثة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن طريق الاصدار النقدي[1]، واستمر العجز بالارتفاع ليبلغ مقدار(5719-) مليون دينار عام 1990 قابله ارتفاع حجم الائتمان المصرفي الذي بلغ ولنفس العام مقدار (19009) مليون دينار، اذ شكل الائتمان المصرفي في هذا العام نسبة (332.3- %) من العجز المالي اذ ان الزيادة بالعجز ادت لازدياد حجم الائتمان وعلى طول المدة (1985-1990)، اي ان العلاقة بين العجز المالي والائتمان المصرفي خلال هذه الفترة علاقة طردية، ولتأكيد العلاقة نستخرج معامل الارتباط بين المتغيرين والذي كان يساوي (0.908-) ونلاحظ من خلال نتيجة معامل الارتباط الى ان العلاقة بينهما هي علاقة عكسية وقوية تكاد ان تكون تامة، اي عكس ما تشير له بيانات الائتمان المصرفي والعجز المالي خلال المدة اعلاه ، وعلى الرغم من ان الاقتراض من البنك المركزي يزيد من حجم السيولة لدى الافراد والمصارف التجارية نتيجة لازدياد الانفاق العام الممول من قروض البنك كما تم توضيحه سابقا في الاطار النظري للبحث، الا انه في العراق خلال هذه المدة اغلب الانفاق كان موجهاً لخدمة التمويل العسكري مما اثر سلبا على حجم الائتمان الموجة للقطاع الخاص مما أنعكس على زيادة حجم الائتمان المصرفي الذي كان موجهاً لخدمة طلب الحكومة لتمويل العجز.

اما المدة الثانية (1991-2002)، والتي ازداد خلالها كل من الائتمان المصرفي وعجز الموازنة حيث بلغ حجم الائتمان عام 1991 مقدار(20317) مليون دينار وبلغ عجز الموازنة (13269-) مليون دينار وبلغت نسبة الائتمان لعجز الموازنة خلال نفس العام مقدار (153.1-%) واستمر الائتمان بالارتفاع باستثناء سنة (1992) ليستقر عند (645244) مليون دينار عام 2002، في حين تذبذب العجز المالي بين الارتفاع والانخفاض في الاعوام (1996 و1997 و1999 و2002) ليستقر عند (569586-) مليون دينار عام 2002 وبلغت نسبة الائتمان المصرفي الى عجز خلال هذا العام مقدار (113.2- %) وانخفضت هذه النسبة مقارنة بعام 1991، وبهذا يمكن القول بان العلاقة بين الائتمان المصرفي والعجز المالي في الموازنة خلال هذه المدة هي علاقة طردية باستثناء عام (1992) التي انخفض بها الائتمان المصرفي وزاد عجز الموازنة فضلا عن عام (1997) الذي انخفض به العجز وزاد الائتمان، اذ تم تمويل العجز خلال فترة التسعينيات عن طريق الاصدار النقدي غير المنضبط ومن خلال الائتمان المصرفي الذي زاد من حجم العملة في التداول[2]. ولتأكيد العلاقة الطردية بينهما استخرجنا معامل الارتباط بين الائتمان المصرفي والعجز المالي للمدة (1991-2002) والذي كانت النتيجة عكس ما وضحته البيانات الموجودة لكلا المتغيرين حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.731-) وهو سالب الاشارة مما يعكس وجود علاقة عكسية قوية بين المتغيرين والذي يعني انه كلما زاد العجز في الموازنة العامة كلما قل حجم الائتمان المصرفي.

---

[1] فريق اجياد مطر ، مصدر سابق ص 153 .

[2] عبد المنعم السيد علي الاقتصاد العراقي إلى أين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 228، فبراير 1998، ص 73.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يخص المدة الاخيرة (2003-2015) وفي هذه المدة تحولت الموازنة العامة من موازنة عجز الى موازنة فائض مالي نظرا لازدياد حجم الايرادات وبالأخص الايرادات النفطية مما انعكس بشكل ايجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية، ففي هذه المدة نلاحظ بان حجم الائتمان عام 2003 بلغ (621130) مليون دينار اما الفائض المالي فقد بلغ(163798) مليون دينار وسجل الائتمان المصرفي نسبة (379.2%) من الفائض المالي خلال هذا العام، ثم استمر الائتمان بتسجيل معدلات مرتفعة حتى استقر عند (36752686) مليون دينار عام 2015 اما صافي الموازنة فقد سجل عجزاً مالياً لبعض السنوات حتى استقر عند عجز قدره (3927263-) مليون دينار خلال عام 2015 وبلغت نسبة الائتمان المصرفي للعجز المالي خلال هذا العام مقدار(935.8 - %) وهي نسبة مرتفعة نظرا لارتفاع معدل العجز في الموازنة.

ومن الجدول السابق نلاحظ بان العلاقة بين الائتمان المصرفي وصافي الموازنة خلال المدة (2003-2015) هي علاقة طردية باستثناء الاعوام (2006 و2012 و2013 و2015) ، ولتأكيد العلاقة نستخرج معامل الارتباط بين الائتمان المصرفي وصافي الموازنة خلال هذه المدة وكانت النتيجة (0.14 -) ما يشير لوجود علاقة عكسية وذات تأثير ضعيف بين المتغيرين خلال هذه الفترة وبهذا يوضح حقيقة ان العلاقة بين الائتمان وعجز الموازنة هي علاقة عكسية والعلاقة بين الائتمان المصرفي والفائض المالي هي علاقة طردية ، وهو ما يعكس حقيقة وضع الموازنة ووضع الائتمان في العراق.

رابعا : تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والدين الداخلي

ان الدين بشكل عام أصبح ظاهرة عالمية مقبولة الى حد معين وفق ضوابط معينة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وفي العراق ونتيجة لازدياد الانفاق العام وتراجع الايرادات العامة خصوصا في فترات الحروب التي خاضها البلد زاد الدين الداخلي بشكل خاص في المدة (1985-2002) نتيجة قيام الحكومة بتمويل العجز المالي عن طريق الاصدار النقدي او الاقتراض الداخلي، فخلال المدة السابقة ونظرا لتفاقم العجز ازداد حجم القروض المقدمة للدولة من قبل البنك المركزي والمصارف التجارية مما أسهم بزيادة حجم الدين الداخلي موضوع البحث وبشكل كبير في بداية التسعينيات نظرا لعدم قدرة الدولة من تمويل العجز من خلال الاقتراض الخارجي بسبب تجميد اغلب ارصدة الدولة في البنوك الخارجية على اثر العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على العراق، وبهذا تم تمويل ذلك العجز عن طريق الاقتراض الداخلي ما أدى الى نقص الاحتياطيات التي يحتفظ بها البنك المركزي والمصارف التجارية من حيث سحب هذه الاحتياطيات من قبل الدولة وانعكس سلبا على قابلية تلك المصارف على منح الائتمان المصرفي[1].

[1] محمود صالح عطية الجبوري وزهير حامد سلمان الزيدي، السياسة المالية العراقية وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية المالية ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، العدد الواحد والستون ، سنة 2014 ، ص ص 610-611 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن بيانات الجدول (22)، نلاحظ زيادة الائتمان المصرفي خلال المدة الاولى الممتدة (1985-1990) نتيجة الاسباب آنفة الذكر حيث بلغ الائتمان المصرفي عام 1985 مقدار (6637) مليون دينار اما الدين العام الداخلي فقد سجل خلال نفس الفترة معدلات عالية بسبب حالة الحرب اذاك والحاجة لتمويلها من خلال الاقتراض الداخلي نتيجة عجز الموازنة وقصور الايرادات في تغطية الانفاق الواسع حيث شكلت نسبة الدين الداخلي للناتج المحلي الاجمالي معدلات عالية جدا تفوق القدرة الاستيعابية لذلك الناتج خلال هذه المدة بالذات، فقد بلغ حجم الدين الداخلي عام 1985 رصيد قدره (124556) مليون دينار وبلغت نسبة الائتمان المصرفي للدين الداخلي خلال نفس العام مقدار (5.3%)، ثم ازداد الائتمان ليبلغ عام 1990 مقدار (19009) مليون دينار في حين بلغ الدين الداخلي (327379) مليون دينار وشكل الائتمان المصرفي في هذا العام نسبة (5.8%) من الدين العام الداخلي، حيث ان الزيادة في عجز الموازنة ادت الى زيادة معدلات الدين الداخلي الممول من الجهاز المصرفي مما زاد من حجم الائتمان المصرفي الذي كان اغلبه مقدم للحكومة وكانت العلاقة بين الائتمان المصرفي وحجم الدين الداخلي علاقة طردية وعلى طول هذه المدة باستثناء عام (1989) التي انخفض بها حجم الدين الداخلي، ولتأكيد العلاقة الطردية بينهما ومعرفة قوتها استخرجنا معامل الارتباط بين الائتمان والدين الداخلي خلال نفس الفترة والذي كان (0.373) ما يشير لوجود علاقة طردية ضعيفة ، مما يعكس ان تأثير الدين الداخلي على الائتمان تأثير ضعيف خلال هذه المدة الزمنية.

اما المدة الثانية (1991-2002) ، ازداد الائتمان ليبلغ عام 1991 مقدار (20317) مليون دينار قابله انخفاض حجم الدين الداخلي ليبلغ خلال هذا العام مقدار (46473) مليون دينار وارتفعت نسبة الائتمان الى الدين الداخلي مقارنة بالاعوام السابقة لتصل الى (43.7%) نظرا لتفاقم عجز الموازنة وفرض العقوبات الدولية خلال هذا العام التي منعت العراق من تمويل العجز من القروض الخارجية واعتماد الحكومة على الاقتراض الداخلي خلال فترة التسعينيات بشكل اكبر من السابق، ونلاحظ ارتفاع حجم الائتمان المصرفي خلال المدة (1991-2002) ورافقه بذلك ارتفاع حجم الدين الداخلي للمدة ذاتها باستثناء عام (1991) ، اي ان زيادة الدين رافقته زيادة في حجم الائتمان ما يشير الى وجود علاقه طردية بينهما خلال المدة علاه، ولغرض تأكيد هذه العلاقة ومعرفة قوتها استخرجنا معامل الارتباط بينهما للمدة ذاتها والذي كان يساوي (0.910) ، ما يؤكد على وجود العلاقة الطردية بين الائتمان المصرفي والدين الداخلي وهي علاقة قوية وتكاد ان تكون تامة ، مما يعكس وضع البلد خلال هذه المدة والمتمثل بزيادة حجم الدين والائتمان نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة الواقعة آنذاك، ونستنتج من ذلك ان تأثير الدين على حجم الائتمان تأثيراً قوياً خلال هذه المدة بشكل خاص نتيجة العجز الكبير والمتزايد الذي شهدته الموازنة العامة للدولة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (22) نسبة الائتمان النقدي الى الدين الداخلي في العراق للمدة (1985-2015) (مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي	الدين الداخلي	نسبة الائتمان الى الدين الداخلي %
1985	6637	124556	5.3
1986	9000	149494	6
1987	10348	179133	5.7
1988	11660	215912	5.4
1989	15710	26926	58.3
1990	19009	327379	5.8
معامل الارتباط للمدة (1985-1990) = (0.373)			
1991	20317	46473	43.7
1992	14428	75318	19.1
1993	21642	137596	31.4
1994	33193	323242	10.2
1995	87933	926988	9.4
1996	57088	1270646	4.5
1997	65562	1479306	4.4
1998	81050	1965807	4.1
1999	89206	2205019	4
2000	166508	2585887	6.4
2001	426686	3552885	12
2002	645244	4798584	13.4
معامل الارتباط للمدة (1991-2002) = (0.910)			
2003	621130	5543684	11.2
2004	824673	5925061	13.9
2005	1717450	6255578	27.4
2006	2664898	5307008	496.2
2007	3459020	4855324	71.2
2008	4587454	4455569	102.9
2009	5690062	8434049	67.4
2010	11721535	9180806	127.6
2011	20353139	7446859	273.3
2012	28438688	6547519	434.3
2013	29952012	4255549	703.8
2014	34123067	9520019	358.4
2015	36752686	32142805	114.3
معامل الارتباط للمدة (2003-2015) = (0.523)			

المصدر: - العمود الاول من الجدول (1) والثاني من الجدول (16) ، معامل الارتباط بالاعتماد على البرنامج الاحصائي ssps .

- النسب من احتساب الباحثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما فيما يخص المدة الاخيرة من البحث (2003-2015) ، والتي شهد فيها الائتمان النقدي والدين الداخلي ارتفاع بالأرقام المطلقة باستثناء بعض السنوات التي انخفض فيها حجم الدين الداخلي، اذ بلغ الائتمان مقدار (621130) مليون دينار عام 2003 وبلغ الدين الداخلي مقدار (5543684) مليون دينار، وشكلت نسبة الائتمان المصرفي للدين الداخلي خلال نفس العام مقدار (11.2%) وانخفضت هذه النسبة مقارنة بالعام السابق نظرا للتطورات التي شهدها البلد على اثر التغيير السياسي والاقتصادي ومن اثارها تحقيق الموازنة العامة لفائض مالي بعد ان عانت من عجز مستمر قبل عام 2003، وعموما خلال هذه المدة شهدت نسبة الدين الداخلي للناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً رغم ارتفاع نسبة الائتمان للدين الداخلي حيث اصبحت نسبة الدين للناتج المحلي ذات معدلات مقبولة مقارنة بالمدة السابقة مما يشير لتحسن الاوضاع في البلد بشكل عام والوضع المالي المتمثل بزيادة الايرادات بشكل خاص مما قلل من الحاجة للتمويل عن طريق الدين الداخلي ما يعكس انخفاض الاخير خلال الاعوام (2006 و2007 و2008 و2011 و2012 و2013) وتسجيله لمعدلات نمو سالبة، فقد سجل الائتمان اعلى معدل له خلال المدة (2003-2015) هو في العام الاخير عام 2015 وبواقع (36752686) مليون دينار وكذلك الحال بالنسبة للدين الداخلي الذي سجل اعلى معدل له في عام 2015 خلال المدة ذاتها ليبلغ مقدار (32142805) مليون دينار وسبب هذا الارتفاع انما يعود لتسجيل الموازنة لعجز مالي خلال هذا العام وتم تمويل ذلك العجز عن طريق الاقتراض الداخلي، وبلغت نسبة الائتمان المصرفي خلال هذا العام للدين الداخلي مقدار (114.3%).

اي ان العلاقة بين حجم الائتمان وحجم الدين الداخلي علاقة طردية باستثناء الاعوام السابقة التي انخفض بها حجم الدين الداخلي وزاد بها حجم الائتمان ولغرض تأكيد وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين استخرجنا معامل الارتباط بين الائتمان المصرفي والدين الداخلي خلال المدة (2003-2015) وكانت نتيجة الارتباط تساوي (0.523) ما يؤكد وجود علاقة طردية ولكن ذات تأثير متوسط من حيث تأثير الدين الداخلي على حجم الائتمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفصل الثالث -

قياس العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)

المبحث الاول : الاساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج

المبحث الثاني : نتائج النماذج القياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

الاساليب المستخدمة لتحليل النموذج القياسي

اولا : تحليل السلاسل الزمنية .

أن أساليب تحليل السلاسل الزمنية وفرت طرق دقيقة للتنبؤ ونتائجها ساعدت على اتخاذ القرار الاقتصادي الصائب وتحليل سليم للأداء المتغيرات والعلاقات الاقتصادية. فضلا عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية وذلك بفحص ما يمكن ان يحدث عند تغير بعض من معلمات النموذج ، ولتحقيق ذلك يتطلب الامر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلسلة الزمنية بالاعتماد على الاساليب الرياضية والاحصائية[1]. وان المقصود بالسلاسل الزمنية لأي ظاهرة هي (التسلسل الزمني لتغير قيم هذه الظاهرة أو تغير مقاديرها ، ويكون ذلك على شكل سلسلة تواريخ متتابعة كالسنين او الاشهر او الايام، وفي الاغلب تكون هذه السلاسل متتالية ومتساوية) وان الزمن هو العنصر الاساس في السلسلة الزمنية لذلك تسمى احيانا باسم (السلسلة التاريخية)[2]. وقد تكون السلاسل الزمنية مستقرة او غير مستقرة وفي حالات غياب صفة الاستقرارية للسلاسل الزمنية فان نتائجها تؤدي إلى ما يعرف باسم الانحدار الزائف(Spurious Regression)[3] ، اي بالرغم من كون قيم (R2 , F , T) ذات دلالة إحصائية الا انها لا تعطي نتائج سليمة ومنطقية ، ويرجع هذا إلى إن بيانات السلسلة الزمنية غالباً ما يوجد بها عدم ثبات الاتجاه (Trend) والتباين (Variance) أو لها صفة موسمية(Cycle)الذي يعكس ظروفاً معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

أ- اختبارات الاستقرارية (Stationary)

يعد شرط السكون أو الاستقرارية من الشروط الاساسية في دراسة السلاسل الزمنية ومعالجتها واستخدامها في عمليات التنبؤ، وتعرف السلسلة الزمنة المستقرة بانها(تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون ان يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا)[4] ، وتعتبر سلسلة زمنية (Y_t) ساكنة (Stationary) اذا تحققت الخصائص الآتية : [5]

1- ثبات متوسط القيم عبر الزمن اي : $E(Y_t) = \mu$

2- ثبات التباين (Variance) عبر الزمن : $Var(Y_t) = E(Y_t-\mu)^2 = \sigma^2$

---

(1) علي عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل بأستخدام اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد/ 34، المجلد/ 9 ، ت الثاني ، 2013، ص 176.

(2) عبد الحميد محمد نجم و محمد عبد الهادي المحميد ، الاحصاء الوصفي والتحليلي مع استخدام البرامج الجاهزة ، جامعة الكويت، 1988، ص 265 .

(3) Vogevang. B , Econometrics: Theory And A Pplication With Eviews , Pearson Education , USA , 2005,p254 .

(4) شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ص 200.

(5) Christiaan Heij ,And others, (Econometric Methods with Applications in Business and Economics) , Oxford University Press, New York, USA 2004,pp.536 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- إن يكون التغاير أو معامل التباين المشترك (Covariance) بين أي القيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية K بين القيمتين(Y_t ، Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير . $Cov\ (Y_t\ Y_{t+k}) = E\ [(Y_{t+k} - \mu)]\ y_k$

اذ إن / μ : الوسط الحسابي (ثوابت) ، 6^2 = التباين ، Y_k = معامل التغاير (معامل التباين)

وتعد هذه الخصائص ضرورية لتحديد اتجاه السببية بين السلاسل الزمنية ، فعند عدم توفر الاستقرارية أو السكون في السلسلة فهذا يعني وجود اتجاه عام بالتزايد أو التناقص ، ويحصل هذا في فترات الرواج والازدهار وفترات الكساد والركود[1]. وتستخدم عدة طرق في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية منها دالة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Function) ، وإحصائية Q و (Ljung – box) ، فضلا عن اختبار جذر الوحدة (Unit root) لـ (Dick Fuller) ، واختبار جذر الوحدة المركب (Augmented Dickey and Fuller) .

- **اختبارات جذر الوحدة (Unit root)**

وهي تطبق لفحص درجة تكامل السلسلة الزمنية وبشكل منفرد للمتغيرات المبحوثة، للتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، اي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام بل ان هذه الاختبارات تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة الزمنية مستقرة [2] ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير مستقرة مما تؤدي الى ظاهرة الانحدار الزائف الذي يعني أن وجود اتجاه عام (Trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها. وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار لذلك نقوم أولا باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، وهناك عدة اختبارات يمكن من خلالها معرفة وجود من عدم وجود جذر الوحدة ومن اهمها :

- **اختبار ديكي – فوللر البسيط (DF)** [3] :-

تم تطوير هذا الاختبار من قبل كل من ديكي و فوللر (Dickey – Fuller) عام 1979 اذ يتم اجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة زمنية مع الفروق الاولى للمتغير كمتغير تابع وادخاله بتباطؤ لفترة احدة (Y_{t-1}) ويعبر عن معادلة جذر الوحدة بالاتي:

$$\Delta Y_t = (P-1)Y_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta Y_t = \delta_1 y_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

---

[1] محمود حسن المشهداني ومحمود مناجد الدليمي، من طرق احصاء الارقام القياسية والسلاسل الزمنية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد 1985، ص77.

[2] شيخي محمد، مصدر سابق ، ص 206.

للمزيد انظر في : -

- Rao ,B, Cointegration for the Applied Economics, New York , The Macmillan Press Ltd , 1994, P .91.

[3] Dickey D. and Fuller W, " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, Vol: 74:, 1979, pp .427-431.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتم اختبار ديكي– فوللر البسيط (DF) عن طريق المعادلات الثلاثة الاتية:

- اختبار (DF) بدون قاطع وبدون متجه زمني : $\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1} + u_t .....(3)$

- اختبار(DF) بوجود قاطع: $\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + u_t .....(4)$

- اختبار(DF) مع قاطع ومتجه زمني (T): $\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 T + u_t .....(5)$

وتأخذ المعدلات الثلاثة اعلاه نفس فرضيات العدم فيتم اختبار فرضية العدم بان المعلمة (Ho: B=0) مما يعني ان السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة (اي تحوي على جذر الوحدة)، والفرضية البديلة (Ho: B<0) والتي يعني بان السلسلة الزمنية ساكنه او مستقرة ، فاذا كانت t المحسوبة اكبر من t المجدولة نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة الزمنية مستقرة والعكس صحيح في حالة كون السلاسل الزمنية غير مستقرة[1].

- **اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) (Augmented Dickey-Fuller)** [2]:-

تم تطوير اختبار ديكي–فوللر الموسع (ADF) من قبل (Dickey and Fuller) عام 1981 وذلك لتفادي سلبيات اختبار(DF) المتمثلة بعدم اهتمامه بمشاكل الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي وتم ذلك التطوير من خلال تضمين دالة الاختبار عدد معين من فروقات المتغير التابع ، وبتقدير معادلة الانحدار الذاتي الاتية :

$$\Delta Y_t = \beta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_{j+1} \cdot \Delta Y_{t-j} + e_t ..... (6)$$

حيث ان : ΔY = الفروق الاولى للسلسلة (Y) ، و β = الثابت ، t= الزمن ، Y_{t-1}= الفروق الاولى المبطأة للمتغير التابع (ΔY_{t-j}) كمتغيرات مفسرة لأنها تؤدي الى تحويل سلسلة البواقي الى سلاسل مستقرة ، وينطوي اختبار ديكي– فوللر الموسع (ADF) على نفس فرضيتين (العدم والبديلة) في تحديد سكون السلسلة الزمنية من عدمه وكما في اختبار ديكي– فوللر البسيط (FD) [3] . ويطبق البحث الحالي اختبار ديكي– فوللر الموسع (Dickey – Fuller Augmented) ، لاعتباره من أكفأ اختبارات جذر الوحدة.

---

[1] شيخي محمد ، مصدر سابق ، ص 208 .

[2] W. Enders , Applied Econometrics time series , New York : John Wiley and sons , inc , USA , 1995, p,221.

للمزيد انظر في: - Dickey D. and Fuller W,'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,Vlo: 49,1981, pp .1057-1072

[3] Dickey , D.A , and Fuller, 1981, opcit , p. 431.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. تقديرات واختبارات التكامل المشترك (co-integration)

بعد معرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث تكون الخطوة التالية هي اختبارات التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات، وإن التفسير الاقتصادي للتكامل المشترك في بيانات السلسلة الزمنية يشير الى وجود توازناً مستقراً بين سلسلتين زمنيتين او اكثر في المدى الطويل تأخذ اتجاهاً مشتركاً واحدا ، اذ تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى اما اذا كانت خلاف ذلك فأنها لن تتمكن من التحرك سوية وباتجاهات منظمة خلال الزمن وبهذا يجب ان يتم تعديل وتصحيح اتجاهاتها عن طريق اختبار (التكامل المشترك) الذي يقوم بتقليص الاختلافات والتباينات إلى الحدود الدنيا باتجاه تحقيق التوازن في المدى الطويل، وعلى هذا الاساس سوف تتمكن المتغيرات المقدرة من أن تسير باتجاهات متقاربة معا خلال الزمن والاختلافات بينهما تكون مستقرة[1].

ويتم تطبيق هذا الاختبار بين المتغيرات ذات درجة التكامل المتماثلة اي التي تحتوي نفس الجذر ووفقاً لمنهج انجل- جرانجر (Granger-Engels) فيما يخص وجود او عدم وجود تكامل مشترك. ففي حالة وجود عدد من السلاسل الزمنية ($X_1, X_2, ...X_n$) متكاملة من درجة (d) أي أن T~(d) والتي تربط بينهما العلاقة الاتية : [2]

$$X_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + ...\beta_n X_{nt} \quad .....(7)$$

وإذا كان المزيج الخطي (liner combination) لهذه المتغيرات هو :

$$U_t = X_1 - \beta_0 - \beta_1 X_2 - \beta_2 X_3 - .....\beta_n X_n \quad .....(8)$$

متكاملة من درجه أقل مثلا" من درجة (b) أي أن T~(b) حيث أن (d – b > o) وعليه فأن هذه السلاسل الزمنية متكاملة تكاملا" مشتركا" فيما بينها. ويستخدم كذلك، الاختبار المطور من قبل كل من (Sargan and Bhagh arva , 1989) اذ يعتمد على إحصائية (دربن واتسن) (DW) لاختبار فرضية التكامل المشترك من خلال مقارنتها بالقيم الحرجة المجدولة لكن هذه الاختبارات تعاني من مشكل عديده أهمها، توزيع الإحصائيات المستخدمة في اختبار الفرضيات والذي يختلف تبعا" لنوعية التطبيق أي أنها غير مستقرة[3] ، اي ان أسلوب (Granger-Engels) ذو الخطوتين يعد احد اهم الاختبارات المستخدمة في تحديد التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ، اذ يقوم باختبار درجة تكامل البواقي المحسوبة وبافتراض وجود متجه وحيد للتكامل المشترك[4]

---

[1] Gujarati, D., N., Econometrics By Example, The Mc Graw-Hill Companies , Inc., New York ,USA ,2011,p.230.

[2] Rao,B. , 1994, opcit, p. 101.

[3] Rao,B, 1994, opcit ,p. 102.

[4] شيخي محمد ، مصدر سابق ص299.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير (Banerjee)[1] إلى أن وجود تحيز في العينات الصغيرة ناشئ من اختبار المتغير التابع وهذا التحيز يعتمد عكسياً على مدى اقتراب معامل (R) من الواحد الصحيح.

ولتلافي الوقوع في هذه المشاكل يستخدم البحث الحالي أسلوب التكامل المشترك (طريقة الإمكان الأعظم) (maximum–likelihood) المطور من قبل كل من (Johansen & Juselius,1990)[2]، وقد اثبت(Ginzalo) من خلال دراسة مقارنه لاختبارات التكامل المشترك بأن أسلوب (Johansen)يعد الأفضل، وعند المقارنة بين أسلوب(Johansen) واسلوب(Granger– Engels) ذي الخطوتين للتكامل المشترك، يتضح بأن النتائج تدعم أفضلية أسلوب (Johansen) حتى في حالة المتغيرين ، فضلا عن ان أسلوب (Johansen) يتميز بأنه أكثر كفاءة لأنه يأخذ في الاعتبار نموذج حد الخطأ من خلال منهج الإمكان الأعظم، كما يقدم أسلوب موحد لاختبار وتقدير متجه التكامل المشترك. ويمكن توضيح التكامل المشترك بطريقة جوهانسن والمستخدمة في البحث كالاتي :

- **اختبار جوهانسن(Johansen) للتكامل المشترك** [3]

يتفوق هذا الاختبار على اختبار (انجل جرانجر) للتكامل المشترك ، اذ طوره جوهانس عام 1988 وهذا الأسلوب تعكسه المعادلة الاتية: $Y_t = Z_1 Y_{t-1} + Z_2 Y_{t-2} + ... + Z_k Y_{t-k} + e_t$ .....(13)

وبافتراض أن متجه الانحدار الذاتي المكون من متغيرين ذو أخطاء طبيعية على النحو السابق حيث:(Yt) متجه مكون من متغيرين، (et) هي (1x2) متجه من الحدود العشوائية الموزعة توزيعا" طبيعيا" حيث Z (2x2) معلمات للمصفوفة . ويمكن تعريف معلمة التوازن أو معلمة التكامل المشترك على النحو الآتي:-

$$1 - Z_1 - Z_2 - ..... - Z_k = Z .....(14)$$

اذ ان (Z) : تمثل مصفوفة(2x2) والتي تحدد(rank) عدد التوليفات الخطية المستقبلية والساكنة التي يمكن الحصول عليها من هذين المتغير، ويمكن تحديد وجود تكامل مشترك من عدمه من خلال رتبة المصفوفة (z)، وعندها يكون هناك ثلاث حالات [4]:

- اذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد الصحيح (Rank Z=1) اذن يوجد متجه وحيد للتكامل مشترك.

---

[1] A. Banerjee , J. Polado, R. Mestre, Error-correction Mechanism tests for Cointegration in a single equation framework , Journal of time series Analysis, Vol: 19 , issue: 3 , 1998, p.267.

[2] د. نبيل مهدي الجنابي و د. كريم سالم الغالبي ، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بأستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل ، العدد/ 2 ، المجلد/ 1 ، 2011 ، ص 125.

[3] Johnson S. and Juselius, K Maximum Likelihood estimation and inference on Co-integration with application to yje demond for money , Oxford bullenntin of economic and statistics, 1990, Vol: 52, pp.171-176.

[4] W. Enders , Applied Econometrics time series, opcit, p. 390

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اذا كانت رتبة المصفوفة z تساوي صفر، اي ان (Rank z=0) فان المتغيرات غير متكاملة فيما بينها اي ان جميع المتغيرات تحوي على جذر الوحدة .
- واذا كانت رتبة Z مساوية لـr لكنها اقل من n , أي ان (0 < Rank (a) = r < n) اذا يوجد عدة متجهات للتكامل المشترك. وهنا يمكن كتابة وتعريف مصفوفتين a,y على أنهما (1x2) بحيث: Z = ya

اذ ان a : مصفوفة التكامل المشترك ، و Y : مصفوفة معلمات تصحيح الأخطاء أو مصفوفة التكيف وان(a) هي متجه التكامل الوحيد اذا كان X وY متكاملين تكاملاً مشتركاً ، ويمكن تعييره (normalized) إما على x أو على Y ليصبح : aYt ~ 1(0)

وفي نموذج متجه انحدار ذاتي تكون من n من المتغيرات هناك فقط (r) من متجهات التكامل المشترك على الأكثر : r=n-1

ويتم تقدير (r) من خلال تقدير الانحدار على القيم المتباطئة، اذ يتم حساب البواقي على التوالي وتمثل تقديرات الإمكان الأعظم متجهات التكامل المشترك المقابلة لأعلى من القيم الذاتية في المعادلة الآتية[1]:

$$\left|\lambda S_{kk} - S_{00}^{-1} S_{0k}\right| = 0 \ldots\ldots\ldots(15)$$

اذ ان S_{ij} هي مضروب مصفوفات العزم الثانية للبواقي :

$$S_{ij} = (1/T)\sum_{t=1}^{T} R_{it} R_{jt} \ldots\ldots\ldots(16)$$

$$(i, j = 0,1)$$

ويتم تحديد عدد متجهات التكامل المشترك وفق منهجية (جوهانسن)من خلال الاختبارين الاتيين :[2]

- **اختبار الاثر** trace test (λ trace) / ويمكن تمثيلة بالصيغة الاتية :

$$\lambda \text{ trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \text{Ln}\,(\lambda i) \ldots\ldots\ldots\ldots(17$$

فإذا كانت قيمة الإمكان الاعظم المحسوبة اصغر من قيمة الحرجة عندها تقُبل فرضية العدم (r=0) والتي تُشير الى ان متجهات التكامل المشترك تساوي (صفر) ، اما اذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة

---

(1) نبيل مهدي الجنابي و كريم سالم الغالبي ، مصدر سابق ، ص 128 .

(2) - خالد بن حمد بن عبد الله القدير ، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد/21 ، العدد/ 2، 2005 ، ص 213.

للمزيد انظر في :

- Dimitrios asteriou and Stephen G.Hill ,(Applied econometrics-a modern approach) , revised edition, published by : Palgrave Macmillan,New York, 2007,p.p 324-325.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرجة ، فتقبل الفرضية البديلة (r=1) والتي تعني ان عدد المتجهات اكبر من الصفر، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات .

- **اختبار القيم المميزة العظمى** (max) (Maximum Eigenvalues test)/ ويتضمن الصيغة الاتية :

$$\lambda \text{ Max} = -T \text{ Ln}(1-\lambda i) \ldots\ldots\ldots\ldots(18)$$

فإذا كانت القيمة المحسوبة لمعدل الإمكان الاعظم اكبر من القيمة الحرجة (الجدولية) فترفض الفرضية العديمة وتقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود واحد على الاقل للتكامل المشترك ، والعكس صحيح في رفض الفرضية البديلة والقبول بالفرضية العديمة .

ب. نموذج تصحيح الخطأ (ECM) [1]

اذا كانت نتائج السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج البحث غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفروق عندها يتم اخذ نموذج تصحيح الخطا (ECM) ، والذي يوضح امكانية اختبار وتقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في الاجل الطويل . ويمكن استخدام معادلة توازن نموذج تصحيح الخطأ لغرض توضيح هذا النموذج وكالاتي :

$$Y_t = \alpha + \beta X_t \ldots\ldots\ldots(9)$$

اذ ان (Y) : المتغير التابع ، و(X): تمثل متجه من المتغيرات المفسرة. فإذا كانت المتغيرات (Y و X) في حالة توازن يكون الفرق يساوي صفر(o = G) اي :

$G_t = Y_t - \alpha - \beta X_t$ .....(10) اما في حال كان هذا الفرق لا يساوي الصفر فيكون هناك تباعد عن التوازن، وبصورة أدق يمكن القول أن القيمة (G) تقيس البعد عن التوازن بين المتغيرات(Yو X) وهو ما يعرف بخطأ التوازن (Disequilibrium) وفي حالة تواجد خطأ التوازن يمكن افتراض أن (Y) لها علاقة مع (X) ومع القيم المتباطئة من Y و X .

وعلى هذا يمكن ان تمثل المعادلة ادناه نموذج تصحيح الخطأ :

$$\Delta Y_t = \delta_0 \Delta X_t - u(Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1}) + u_t \ldots\ldots(11)$$

اذ ان (Δ) الفروق الأولى. وتوضح المعادلة أعلاه أن التغير في (Y) يعتمد على التغير في (X) وكذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن، وهذا يتضمن انه عندما تكون القيمة (Y_{t-1}) أعلى من القيمة التوازنية فأن قيمة(Y_t) سوف تنخفض في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ، ويعتمد ذلك على قيمه معلمه لتصحيح الخطأ (u) أي أن النموذج يقيس الكيفية التي يتم بها تصحيح قيمة (Y) للعودة إلى الوضع التوازني، ولذلك يسمى بـ (نموذج تصحيح الخطأ) . وأن كل من (β, δ_0) تقيسان معالم الأجل القصير والأجل الطويل وتقيس (u) سرعة التكيف لتوازن الأجل الطويل. وعند تقدير هذه المعادلة تضاف قيم متباطئة

[1] C.W. J Granger and R.F Engel , Co-integration and Error correction, Representation, Estimation and Testing, Journal of Econometrics, Vol: 55, No:2, 1987, p.261-262.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كمتغيرات مفسره بحيث لا يحتوي الخطأ العشوائي، أي ارتباط ذاتي عندما تضاف قيم عالية التباطؤ ويعدل النموذج كالاتي :

$$\Delta Y_t = \sum_{i=1}^{k-1} \Psi \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k-1} \delta_{i=1} \Delta X_{t-i} - u(Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1}) + u_t \quad .....(12)$$

وعلى ضوء افتراضات التكامل المشترك، فأن الانحدار البسيط يقدم نتائج متسقة لمعامل الأجل الطويل بالرغم من وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة والخطأ العشوائي ، وان معادلة النموذج تقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) فضلا عن تقدير العلاقة طويلة الأجل الذي يتم بنفس الطريقة ايضا، حيث يتم اختبار التكامل المشترك باختبار استقرار المتغير العشوائي. لكن مع ظهور طريقة الإمكان الأعظم المطورة من قبل (Johansen) ، و (Johansen–Juseline) أصبح بالإمكان اختبار العلاقة وتقديرها في الأجل القصير والأجل الطويل بين متغيرات النموذج ذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وتحليل التكامل المشترك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، فضلا عن انه يتفادى مشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف[1].

ث- اختبار العلاقة السببية

- **اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality)**

يعد اختبار السببية أحد الاختبارات الاحصائية المستخدمة لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لكون هذه المتغيرات لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن ذلك لتأثرها بظروف وعوامل اقتصادية وخارجية مختلفة مما يشير الى وجود مدة للارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغيير في المتغيرات أو العكس تماما.[2]

ويعرف (Granger,C.W.J,1974) العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، فلو فرضنا ان لدينا متغيرين(Y_t و X_t) يتأثر ويؤثر احدهما بالآخر في درجات ورتب تخلف زمني متعددة، أي أن التغير في قيم (X_t) الحالية والماضية يسبب التغير في قيم (Y_t)، وتتضمن العلاقة السببية لـجرانجر (Granger) تقدير نموذج الانحدار الذاتي وكالاتي:

$$Y_t = \Phi 0 + \sum_{i=1}^{r} \Phi_{1j} Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{r} \Phi_{2j} X_{t-irr} + u_t \quad .....(19)$$

$$X_t = \eta_0 + \sum_{i=1}^{s} \eta_{ij} X_{t-j} + \sum_{i=0}^{s} \eta_2 X_{t-is} + U_t \quad .....(20)$$

---

[1] William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

[2] وليد اسماعيل السيفو ، مدخل الى الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1988 ، ص ص ، 48-47 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اذ ان (Φ ،η) معلمات يراد تقديرها(u_t ,U_t) حدين عشوائيين بتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي صفر ، ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) ويتطلب اختبار السببية إجراء اختبار (F) لمعرفة اتجاه السببية ، فإذا كانت (F) المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة ل(F) فأن ذلك يؤدي إلى رفض فرضية العدم والقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة سببية وعكس ذلك لا توجد علاقة سببية.[1]

ثانياً : بناء نموذج (AVR) :

قام باقتراح هذا النموذج Sims في عام 1981، اذ كان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذْ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل :استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني.[2]

ويقترح Sims في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية)، وإدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها .

وان النموذج العام الذي اقترحه هو نموذج VAR (Vectorial Auto Regressive) الذي يمكن كتابته بالشكل الآتي :[3]

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \Pi Y_{t-p} + U_t \ldots\ldots(21)$$

إذ أن : (Y_t) متجه المتغيرات الداخلية ، n : عدد متغيرات النموذج، a_0 : متجه الحد الثابت (nx1)، t : الاتجاه العام ، T عدد المشاهدات المستخدمة في معادلة الانحدار ، Γ : مصفوفة المعاملات التي تمثل المتغيرات في الأجل القصير(nxn) . p : مدة الإبطاء المثلى.

ويمكن أيضاً كتابة النموذج (VAR) على شكل مجموعة من المعادلات ، وأن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من الشعاع Y_t على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع. حيث يكون هناك نوعاً من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات فيها ، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان.

---

(1) Gujarati , D., N. (Econometrics By Example), opcit, p.p, 270-271

(2) د. عثمان نقار و د. منذر العواد استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي واجمالي التكوين الرأسمالي في سورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 –العدد الثاني–2012 ، ص 339.

(3) د. نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسة النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St. louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد /8، العدد/ 22، سنة 2012، ص 62 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن تقدير نموذج VAR يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة حدة الخصائص التقاربية للمقدرات والتي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة إذا كان Ytالسياق العشوائي مستقراً من المرتبة الثانية.[1]

وإن بناء النموذج VAR يتطلب ما يأتي :

1. أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة.
2. تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستُعتَمد في النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ .
3. دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

ومن أجل تجنب الحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني اقتُرحتْ عدة معايير كمية يمكن الاستعانة بها يمكن ايجازها بالاتي :

- **معيار خطأ التوقع النهائي (FPE) : (Final Predication Error) :**

يتم الاعتماد على هذا المعيار بإضافة فترات متباطئة مختلفة ومن ثم اختبار اقل قيمه لخطأ التوقع النهائي ، اذ اقترح (Hsiao,D.R,) [2] هذا المعيار عام 1975، ويمكن كتابة بالصيغة الاتية :

$$FPE = \frac{SER^2(N+K)}{N} .....(22)$$

اذ ان SER : الخطأ المعياري لدالة انحدار العلاقة السببية، و (K) : حجم الفجوة الزمنية، (N): حجم ألعينات . ويتم بالخطوة الاولى تقدير الانحدار الذاتي (Autoregressive Regression) من نماذج الانحدار للمتغير (Y) مع فترات متباطئة متدرجة ومتزايدة (P) من الدرجة الأولى إلى الأكبر.

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} Y_t + e_t \ .....(23)$$

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} y^* + \sum_{i-1}^{p} X \quad e_t \ .....(24)$$

وذلك للوصول إلى اقل قيمه ل(FPE) حيث تمثل (p) الفجوة الزمنية التي تم الحصول عليها في المعادلة (22) ، وتكون هذه الفترة المتباطئة هي الفجوة الزمنية المناسبة لمعادلة نموذج الانحدار الذاتي معادلة رقم (20) في اختبار سببية جرانجر، باستخدام (Xt) كمتغير تابع و(Yt) كمتغير مستقل. ويتم اختبار الفجوة الزمنية المناسبة للمعادلة الثانية (21) لاختيار السببية (سببية جرانجر) بنفس الطريقة السابقة باستخدام (Y) كمتغير تابع و(X) كمتغير مستقل.

---

[1] SHUMWAY R.H. and STOFFER D.S, "Time Series Analysis and Its Applications". SPRINGER, New York. 2006 pp. 303-304 .

[2] Heise, David R,(Causal Analysis) , New York: Wiley- interscience, 1975, p.p, 3 - 6 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فضلا عن استخدام معايير اخرى تمثلت ب :[1]

- **معيار المعلومات لـ AKAIKE (AKAIKE Information Criterion):**
- **معيار المعلومات البايزية (Bayesian Information Criterion):**
- **معيار المعلومات HQIC (Hannan & Quinn Information Criterion):**
- **معيار طريقة أوميميا (Amemiya)**

فضلا عن استخدام اختبارات (F) واختبار (R) ، ثم يتم اختبار الفرضيتين بعد معرفة معلمة المتغير المنباطؤ والمتمثلة بفرضية العدم H_0 & =0 ، والتي تشير لعدم استقرار السلسلة الزمنية والفرضية البديلة H_1& ≠ 0 ، والتي تشير لاستقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات المبحوثة .

[1] للمزيد حول هذه المعايير ينظر في : جديدات

- Cromwell, J. B., Hannan M. J., Labys W. C. and Terraza M., "Multivariate tests for Time Series Models", SAGE publications, Inc. California, 1994, pp. 73-75.
- LARDIC S. et MIGNON V. , "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières" Ed Economica- , Paris, 2002, pp. 97.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

نتائج النماذج القياسية

اولا : توصيف النماذج

يعتمد نموذج (VAR) المستخدم في البحث على دراسة التأثيرات الديناميكية بين التغير في الائتمان المصرفي والموازنة العامة والدين العام والنفقات والايرادات العامة من خلال النموذج اللوغاريتمي ويتضمن النموذج صيغتين للتوصيف :

الاول : الائتمان المصرفي (CB) و الايرادات العامة (PR) و النفقات العامة (EXP) والدين الداخلي (DP) .

والثاني : الائتمان المصرفي (CB) و الموازنة العامة (B) والدين الداخلي (DP) .

وتم توصيف النموذج بهذا الشكل لوجود مشاكل قياسية في حالة جمع الايرادات والنفقات والموازنة في نموذج واحد .

واستنادا الى معادلة نموذج VAR السابقة (معادلة رقم 21) يكون (Y_t) متجه المتغيرات الداخلية وهي على الترتيب : الائتمان المصرفي ، الموازنة العامة ، الدين الداخلي ، النفقات والايرادات العامة (Cb, B, Dp, Exp, PR) وتمثل عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية في النموذج (nx1) .

وعدلت كافة المتغيرات موسميا وبقيم لوغاريتمية وجمعت من مصادر وطنية مختلفة (البنك المركزي ، وزارة المالية... الخ) وللمدة (1985-2015) ، وشكل (1) نظرة عامة للمتغيرات خلال المدة المبحوثة.

شكل (1) نظرة عامة لمتغيرات البحث خلال المدة (1985-2015)

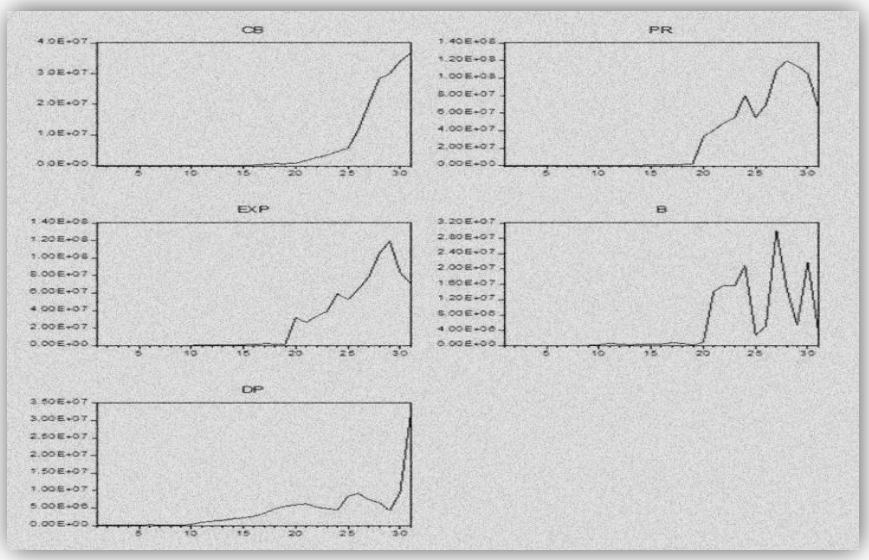

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي E-views

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : توصيف بيانات المتغيرات

يعكس جدول (23) نتائج وصف متغيرات الاقتصاد العراقي المبحوثة خلال مدة الدراسة وبلغت أعلى قيمة للائتمان المصرفي (CB) (36752686) مليون دينار وكان ذلك عام (2015)، في حين كان ادنى قيمة له (6637.00) مليون دينار في عام (1985) .أما الوسط الحسابي والانحراف المعياري له فكانا (5893130) ، (11214922) على الترتيب .

أما الايرادات العامة (PR) فكانت أعلى قيمه لها (119817224) مليون دينار عام (2012)، أما أدنى قيمة لها بلغت (3854.00) مليون دينار عام (1986)، وبلغ الوسط الحسابي لها (29178347) والانحراف المعياري (41128969). في حين حققت النفقات العامة (EXP) أعلى قيمه لها (119127556) مليون دينار عام (2013)، وأدنى قيمة (7273.00) مليون دينار عام (1985)، أما المتوسط الحسابي لها فكان (25034889) والانحراف المعياري (35963177) . بينما بلغ أعلى قيمة فائض للموازنة العامة (B) (30049726) مليون دينار عام (2011)، وادنى قيمة لها (2853.00) عام (1985)، وكان الوسط الحسابي (4993154) والانحراف المعياري (8218630) . اما متغير الدين الداخلي حقق أعلى قيمة له (32142805) عام (2015) ، وكانت أدنى قيمة له (26926) عام (1989) وكان الوسط الحسابي له (4201967) والانحراف المعياري له بلغ (6002600) .

جدول (23)

نتائج وصف متغيرات الدراسة المبحوثة للمدة (1985-2015)

المتغيرات	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
CB	36752686	6637.00	5893130	11214922
PR	119817224	3854.00	29178347	41128969
EXP	119127556	7273.00	25034889	35963177
B	30049726	2853.00	4993154	8218630
DP	32142805	26926	4201967	6002600

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : اختبار الاستقرارية

يوضح جدول (24) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق اختبار (ADF) عند المستوى (*Level*) وعند الفروق الأولى (*Differences1*)، والقيمة الحرجة وعند مستوى معنوية (1%) ، (5%) ، (10%) .

جدول (24) ختبار الاستقرارية (ADF)

Variabel	Level	1st difference	critical value		
	ADF_{TEST}	ADF_{TEST}	1%	5%	10%
CB	-1.039	-3.331**	-3.752	-2.998	-2.6387
PR	-1.2160	-2.729***	-3.679	-2.967	-2.6221
EXP	-0.553	-4.5092*	-3.670	-2.963	-2.6211
B	-0.5601	-5.2022*	-3.724	-2.986	-2.6322
DP	-0.9901	-3.1984**	-3.752	-2.998	-2.6324

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي : (*) 1% (**) 5% (***) 10%

يتضح من الجدول (24) ان جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى ، اذ ان القيمة المحسوبة اكبر من القيم الحرجة في قيمتها المطلقة ، اي احتوائها على جذر الوحدة ، بمعنى امكانية قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة . وعند اخذ الفروق الاولى للمتغيرات اصبحت المتغيرات مستقرة عند الفروق الاولى . اذ بلغت القيمة المحتسبة لمتغير الائتمان المصرفي (CB) (−3.331) وهي اصغر من القيمة الحرجة البالغة (−2.998) عند مستوى معنوية (5%). وبلغت القيمة المقدرة لمتغير الايرادات العامة (RP) (−2.729) وهي اصغر من القيمة الحرجة عن مستوى معنوية (10%) والبالغة (−2.6221). اما متغير النفقات العامة (EXP) فكانت القيمة المحتسبة والبالغة (−4.5092) اقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (1%) والبالغة (−3.670) .وبلغت القيمة المحتسبة لكل من الموازنة العامة (B) و الدين الداخلي(DP) ،(−5.2022)، (−3.1984) وهما اصغر من القيمة الحرجة بمستوى معنوية (1%) و(5%) على الترتيب . اي ان متغيرات الدراسة مستقرة بالفروق الاولى بمعنى اخر انها متكاملة من الدرجة الاولى .

رابعا: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وسببية (Granger) :

1-النموذج الاول :

أ- **اختبار التكامل المشترك (Co-integration test) بأستخدام اسلوب (Johnson) :**

تعتمد طريقة (Johnson) لتقدير متجه التكامل على اختبار الإمكان الأعظم (Likelihood Ration Maximal Eigenvalue) و اختبار الاثر (Test Trace) ، ويبين جدول (3) للاختبار أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم البالغة (49.217) و (33.062) و(4.7453) أكبر من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيمة الحرجة المقابلة (27.584) و (21.131) و (3.8414) وبمستوى ثقة (5%) على الترتيب ومما يعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة لاختبار الاثر ، مما يعني رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك. ويلاحظ على النتائج المتضمنة في الجدول رقم (25) وجود ثلاثة متجهات للتكامل المشترك على الاقل .

جدول (25) اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة (Johnson)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	69.81889	219.0809	0.983088	None *
0.0000	47.85613	100.7687	0.816798	At most 1 *
0.0000	29.79707	51.55092	0.680207	At most 2 *
0.0172	15.49471	18.48857	0.377432	At most 3 *
0.0294	3.841466	4.745379	0.150947	At most 4 *

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

(اختبار القيم العظمى)

(Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	33.87687	118.3123	0.983088	None *
0.0000	27.58434	49.21776	0.816798	At most 1 *
0.0007	21.13162	33.06235	0.680207	At most 2 *
0.0603	14.26460	13.74319	0.377432	At most 3
0.0294	3.841466	4.745379	0.150947	At most 4 *

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

ب-تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correlation Model)

بعد الحصول على علاقة تكامل مشترك ، تأتي الخطوة الأخيرة في الاختبار . وتتضمن تصميم وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وحسب فرضية (GRANGER) المتضمنة في حالة وجود التكامل المشترك يعني إمكانية بناء نموذج (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغيرات مع إضافة فجوة زمنية متباطئة (حد تصحيح الخطأ) ec_{t-j} والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الاجل القصير الى التوازن طويل الاجل ، الى النموذج المقدر واشار جوهانسون الى ان القيم المتباطئة زمنيا للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل اثر العلاقة السببية في الاجل القصير ، بينما يمثل حد تصحيح الخطأ اثر العلاقة السببية في الاجل الطويل . وعليه يكون النموذج على النحو الاتي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\log CB = \alpha_{01} + \beta_{11}\sum_{i=1}^{n} logCB_{t-j} + \beta_{21}\sum_{i=}^{n} logPR_{t-j} + \beta_{31}\sum_{i=1}^{n} logEXP_{t-j} + \beta_{41}\sum_{i=1}^{n} logDP_{t-j} + ec_{1t-j} + U_t \dots\dots(24)$$

$$logPR = \alpha_{11} + \beta_{21}\sum_{i=1}^{n} logPR_{t-j} + \beta_{22}\sum_{i=1}^{n} logCB_{t-j} + \beta_{23}\sum_{i=1}^{n} logEXP_{t-j} + \beta_{24}\sum_{i=1}^{n} logDP_{t-j} + ec_{2t-j} + U_t \dots(25)$$

$$logEXP = \alpha_{21} + \beta_{31}\sum_{i=1}^{n} logEXP_{t-j} + \beta_{32}\sum_{i=1}^{n} logCB_{t-j} + \beta_{33}\sum_{i=1}^{n} logPR_{t-j} + \beta_{34}\sum_{i=1}^{n} logDP_{t-j} + ec_{3t-j} + U_t \dots\dots(26)$$

$$logDP = \alpha_{31} + \beta_{41}\sum_{i=1}^{n} logDP_{t-j} + \beta_{42}\sum_{i=1}^{n} logCB_{t-j} + \beta_{43}\sum_{i=1}^{n} logPR_{t-j} + \beta_{44}\sum_{i=1}^{n} logEXP_{t-j} + ec_{4t-j} + U_t \dots\dots(27)$$

وتم اختيار المعادلة الاولى كما يوضحه جدول (26)، ولتقدير نموذج تصحيح الخطأ يستخدم طريقة (OLS) وبالاستعانة بالاختبارات الإحصائية مثل F و R^2 Akaike AIC, لاختبار جودة النموذج . ويوضح الجدول (27) نتائج تقدير النموذج ، ويتبين منها أن قيمة معامل التكيف (ec_{t-j}) المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ) كانت(1.152999−) معنوية وهي سالبة اي وجود علاقة طويلة الاجل بين الائتمان المصرفي والنفقات والايرادات العامة والدين الداخلي. اما العلاقة قصيرة الاجل بينها كما تعكسها معلمات النموذج المقدرة ، فتشير الى وجود اشارة تتطابق مع النظرية الاقتصادية للائتمان المصرفي موجبة مع كل من الايرادات العامة عند التباطؤ الاول بمعلمة بلغت (0.326935) والنفقات العامة بمعلمة بلغت (0.514964) لنفس التباطؤ ، لم يفشل سوى متغير الدين العام في اجتياز الاختبارات الاحصائية وبمعلمة لا تتطابق مع النظرية الاقتصادية ، فضلا عن ذلك تعكس النتائج عن جودة النموذج المقدر حيث بلغ معامل التحديد المعدل (0.913) أي ان متغيرات النموذج نجحت في تفسير (90%) من التغييرات في الائتمان المصرفي، وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي واختلاف التباين ويوضح شكل (2) بواقي النموذج المقدر .

جدول (26)

المعادلة المختارة من نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الاول

D(CB)	Error Correction:
-1.152999	CointEq1
(0.18548)	
[-6.21630]	
1.210366	D(CB(-1))
(0.19904)	
[6.08091]	
2.118188	D(CB(-2))
(0.44845)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[4.72332]	
0.326935	D(PR(-1))
(0.06894)	
[4.74215]	
-0.068770	D(PR(-2))
(0.02410)	
[-2.85394]	
0.514964	D(EXP01(-1))
(0.09957)	
[5.17212]	
-0.052537	D(EXP01(-2))
(0.05135)	
[-1.02308]	
1.124931	D(DP(-1))
(0.25821)	
[4.35661]	
-0.537895	D(DP(-2))
(0.30418)	
[-1.76833]	
-1915685.	C
(362541.)	
[-5.28405]	
0.942575	R-squared
0.913863	Adj. R-squared
9.17E+12	Sum sq. resids
713626.3	S.E. equation
32.82821	F-statistic
-410.9318	Log likelihood
30.06656	Akaike AIC
30.54235	Schwarz SC
1312226.	Mean dependent
2431509.	S.D. dependent

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (2)

بواقي نموذج تصحيح الخطأ (النموذج الاول)

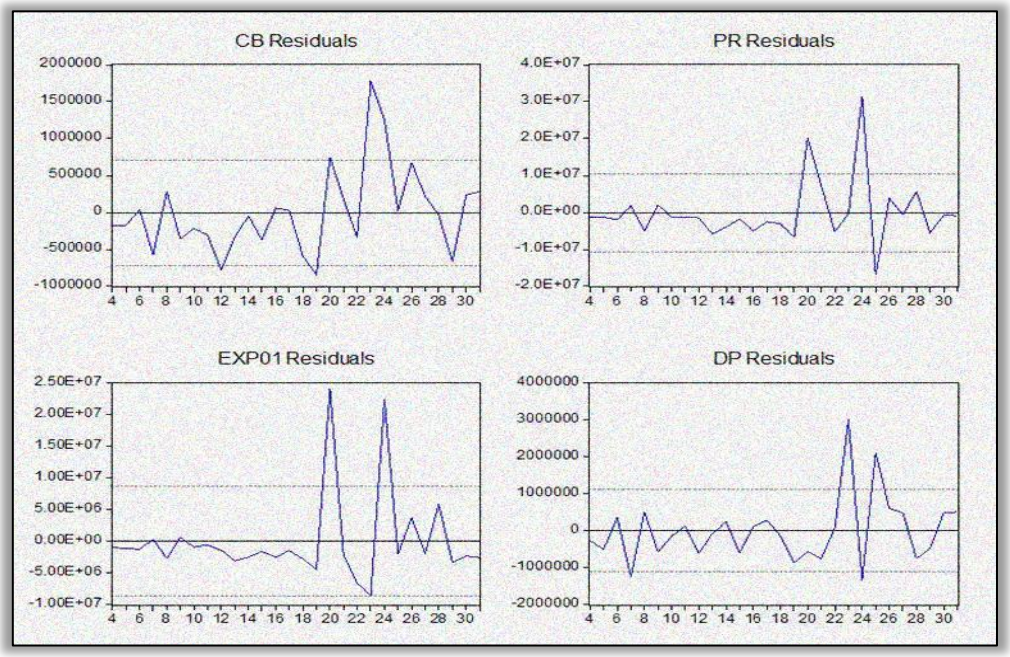

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

جدول (27) نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الاول

D(DP)	D(EXP01)	D(PR)	D(CB)	Error Correction:
0.640071	-0.009868	0.128101	-1.152999	CointEq1
(0.28990)	(2.25121)	(2.74725)	(0.18548)	
[2.20793]	[-0.00438]	[0.04663]	[-6.21630]	
-1.135298	3.670139	2.916431	1.210366	D(CB(-1))
(0.31110)	(2.41584)	(2.94815)	(0.19904)	
[-3.64934]	[1.51920]	[0.98924]	[6.08091]	
0.308734	-2.844454	-3.588309	2.118188	D(CB(-2))
(0.70091)	(5.44297)	(6.64229)	(0.44845)	
[0.44047]	[-0.52259]	[-0.54022]	[4.72332]	
0.016825	-0.013274	-0.692933	0.326935	D(PR(-1))
(0.10775)	(0.83677)	(1.02115)	(0.06894)	
[0.15614]	[-0.01586]	[-0.67858]	[4.74215]	
-0.263568	0.991772	0.341221	-0.068770	D(PR(-2))
(0.03766)	(0.29246)	(0.35691)	(0.02410)	
[-6.99829]	[3.39109]	[0.95605]	[-2.85394]	
0.139238	-0.305905	0.447743	0.514964	D(EXP01(-1))
(0.15562)	(1.20845)	(1.47472)	(0.09957)	
[0.89475]	[-0.25314]	[0.30361]	[5.17212]	
0.235554	-0.788754	0.165837	-0.052537	D(EXP01(-2))
(0.08026)	(0.62327)	(0.76061)	(0.05135)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[2.93482]	[-1.26550]	[0.21803]	[-1.02308]	
1.516297	-0.887703	-2.881054	1.124931	D(DP(-1))
(0.40358)	(3.13398)	(3.82453)	(0.25821)	
[3.75716]	[-0.28325]	[-0.75331]	[4.35661]	
-1.115068	5.114918	10.46726	-0.537895	D(DP(-2))
(0.47542)	(3.69192)	(4.50541)	(0.30418)	
[-2.34542]	[1.38544]	[2.32327]	[-1.76833]	
1442285.	913076.0	1257187.	-1915685.	C
(566636.)	(4400239)	(5369801)	(362541.)	
[2.54535]	[0.20751]	[0.23412]	[-5.28405]	
0.958085	0.661327	0.649254	0.942575	R-squared
0.937127	0.491991	0.473881	0.913863	Adj. R-squared
2.24E+13	1.35E+15	2.01E+15	9.17E+12	Sum sq. resids
1115368.	8661441.	10569929	713626.3	S.E. equation
45.71548	3.905407	3.702130	32.82821	F-statistic
-423.4361	-480.8276	-486.4033	-410.9318	Log likelihood
30.95972	35.05911	35.45738	30.06656	Akaike AIC
31.43551	35.53490	35.93316	30.54235	Schwarz SC
1141560.	2513867.	2373761.	1312226.	Mean dependent
4448229.	12152187	14572364	2431509.	S.D. dependent

7.60E+49	Determinant resid covariance (dof adj.)
1.30E+49	Determinant resid covariance
-1742.151	Log likelihood
127.5822	Akaike information criterion
129.6757	Schwarz criterion

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

أ- **اختبار سببية (Granger) :**

يوضح جدول (28) نتائج سببية (Granger) للنموذج المقدر ، ويتضح وجود علاقة سببية باتجاهين بين الائتمان المصرفي والايرادات العامة ومعنوية إحصائية (F) المقدرة مقارنة مع الجدولية باحتمالية بلغت(0.00763) و(0.02771) وهما اقل من (0.05) . وسببية باتجاه واحد من النفقات العامة والدين العام الى الائتمان المحلي . مما يعني رفض فرضية عدم وجود علاقة سببية بين الائتمان المحلي والنفقات والايرادات العامة والدين المحلي عند التباطؤ الأول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (28)
نتائج اختبار سببية (Granger)
Pairwise Granger Causality Tests

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.00763	8.31409	30	PR does not Granger Cause CB
0.02771	5.41490		CB does not Granger Cause PR
0.00513	9.27914	30	EXP01 does not Granger Cause CB
0.27098	1.26298		CB does not Granger Cause EXP01
0.00175	12.0591	30	DP does not Granger Cause CB
0.00755	8.34001		CB does not Granger Cause DP

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

2- النموذج الثاني:

أ-اختبار التكامل المشترك (Co-integration test)

يبين جدول (29) للاختبار أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم البالغة (29.01396) أكبر من القيمة الحرجة المقابلة (14.26460) وبمستوى ثقة (5%) ومما يعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة لاختبار الاثر البالغة (32.28107) ، اكبر من القيمة الحرجة المقابلة (15.49471) مما يعني رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك. ويلاحظ على النتائج المتضمنة في الجدول ادناه إلى وجود متجه واحد للتكامل المشترك على الاقل .

جدول (29) اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	**29.79707**	**101.1566**	**0.906987**	**None ***
0.0001	**15.49471**	**32.28107**	**0.632298**	**At most 1 ***
0.0707	**3.841466**	**3.267109**	**0.106545**	**At most 2**

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	**21.13162**	**68.87548**	**0.906987**	**None ***
0.0001	**14.26460**	**29.01396**	**0.632298**	**At most 1 ***
0.0707	**3.841466**	**3.267109**	**0.106545**	**At most 2**

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 leve
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – نموذج تصحيح الخطأ :

يكون نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني كالاتي :

$$logCB = \alpha_{01} + \beta_{11}\sum_{i=1}^{n} logCB_{t-j} + \beta_{21}\sum_{i=1}^{n} logB_{t-j} + \beta_{31}\sum_{i=1}^{n} logDP_{t-j} + ec_{1t-j} + U_t \dots\dots (32)$$

$$logB = \alpha_{11} + \beta_{21}\sum_{i=1}^{n} logB_{t-j} + \beta_{22}\sum_{i=1}^{n} logCB_{t-j} + \beta_{23}\sum_{i=1}^{n} logDP_{t-j} + ec_{2t-j} + U_t \dots\dots (33)$$

$$logDP = \alpha_{21} + \beta_{31}\sum_{i=1}^{n} logDP_{t-j} + \beta_{32}\sum_{i=1}^{n} logCB_{t-j} + \beta_{33}\sum_{i=1}^{n} logB_{t-j} + ec_{3t-j} + U_t \dots (34)$$

ولتقدير نموذج تصحيح الخطأ يستخدم طريقة (OLS) وبالاستعانة بالاختبارات الإحصائية مثل F و R^2 Akaike AIC, لاختبار جودة النموذج. ويوضح الجدول (30) نتائج تقدير النموذج وتم اختيار المعادلة الاولى، ويتبين منها أن قيمة معامل التكيف (ec_{t-j}) المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ) كانت (0.269021 –) معنوية وهي سالبة اي وجود علاقة طويلة الاجل بين الائتمان المصرفي صافي الموازنة والدين الداخلي. اما العلاقة قصيرة الاجل بينها كما تعكسها معلمات النموذج المقدرة ، فتشير الى وجود اشارة تتطابق مع النظرية الاقتصادية للائتمان المصرفي موجبة مع صافي الموازنة العامة عند التباطؤ الثاني بمعلمة بلغت (0.202069) وعلاقة عكسية مع الدين الداخلي بمعلمة بلغت (1.209331–) للتباطؤ الاول، فضلا عن ذلك تعكس النتائج عن جودة النموذج المقدر حيث بلغ معامل التحديد المعدل (0.782822) أي ان متغيرات النموذج نجحت في تفسير (78%) من التغييرات في الائتمان المصرفي. وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي واختلاف التباين ويوضح الشكل ادناه بواقي النموذج المقدر .

شكل (3) بواقي نموذج تصحيح الخطأ النموذج الثاني

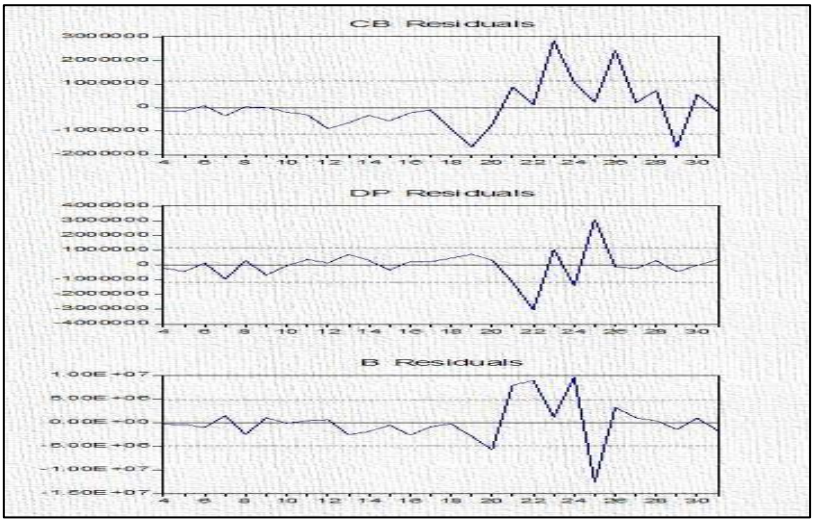

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (30)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ النموذج الثاني

D(B)	D(DP)	D(CB)	Error Correction:
0.767142	0.576823	-0.269021	CointEq1
(0.43402)	(0.10301)	(0.09968)	
[1.76752]	[5.59969]	[-2.69882]	
-0.781404	-0.572020	0.741825	D(CB(-1))
(1.13449)	(0.26926)	(0.26056)	
[-0.68877]	[-2.12444]	[2.84708]	
-2.504202	-1.519870	1.317128	D(CB(-2))
(2.00818)	(0.47662)	(0.46121)	
[-1.24700]	[-3.18888]	[2.85578]	
-3.265890	-0.016254	-1.209331	D(DP(-1))
(1.70741)	(0.40523)	(0.39214)	
[-1.91277]	[-0.04011]	[-3.08394]	
4.558790	-1.721862	0.540172	D(DP(-2))
(1.58259)	(0.37561)	(0.36347)	
[2.88059]	[-4.58420]	[1.48615]	
-0.603345	0.187456	-0.022575	D(B(-1))
(0.18140)	(0.04305)	(0.04166)	
[-3.32601]	[4.35401]	[-0.54185]	
-0.251073	-0.029560	0.202069	D(B(-2))
(0.24481)	(0.05810)	(0.05622)	
[-1.02559]	[-0.50876]	[3.59395]	
4708425.	3582880.	-1428898.	C
(2707638)	(642625.)	(621859.)	
[1.73894]	[5.57539]	[-2.29778]	
0.766235	0.748668	0.839128	R-squared
0.684417	0.730702	0.782822	Adj. R-squared
4.87E+14	2.74E+13	2.57E+13	Sum sq. resids
4933807.	1170978.	1133140.	S.E. equation
9.365131	22.80273	45.90316	F-statistic
-466.5451	-426.2735	-427.3537	Log likelihood
33.89608	31.01953	30.95384	Akaike AIC
34.27671	31.40016	31.33447	Schwarz SC
140106.5	1141560.	1312226.	Mean dependent
8782644.	4448229.	2431509.	S.D. dependent

6.55E+36	Determinant resid covariance (dof adj).)
2.39E+36	Determinant resid covariance
-1291.878	Log likelihood
94.20559	Akaike information criterion
95.49021	Schwarz criterion

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت – اختبار سببية (Granger) :

يوضح جدول (31) نتائج سببية (Granger) للنموذج المقدر ، ويتضح وجود علاقة سببية باتجاهين بين الائتمان المصرفي والدين الداخلي ومعنوية إحصائية (F) المقدرة مقارنة مع الجدولية باحتمالية بلغت(0.00175) و(0.00755) وهما اقل من (0.05) . وسببية باتجاه واحد من صافي الموازنة العامة الى الائتمان المصرفي. مما يعني رفض فرضية عدم وجود علاقة سببية بين الائتمان المصرفي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي عند التباطؤ الأول.

جدول (31) نتائج اختبار سببية (Granger)

Pairwise Granger Causality Tests

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.00175	12.0591	30	DP does not Granger Cause CB
0.00755	8.34001		CB does not Granger Cause DP
0.02382	9.30224	30	B does not Granger Cause CB
0.30820	1.07870		CB does not Granger Cause B
0.37022	0.83040	30	B does not Granger Cause DP
0.00595	8.91323		DP does not Granger Cause B

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات :

1- للائتمان المصرفي دور مهم وفعال في تمويل المشاريع وبالأخص المشاريع الاستثمارية التي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة واللازمة لعملية التنمية الاقتصادية .

2- يعكس الائتمان المصرفي درجة التطور المالي للبلد بشكل عام والتطور المصرفي بشكل خاص ، من حيث حجم القروض المعروضة وعملية توزيع تلك القروض لتشمل جميع شرائح المجتمع وجميع القطاعات الاقتصادية .

3- ان الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص قد هيمن على اغلب التسهيلات الائتمانية ، اذ احتل القطاع الخاص نسبة (56%) من مجمل الائتمان خلال الفترة (2004-2015) بينما احتل الائتمان الممنوح للقطاع العام (مؤسسات عامة وحكومة مركزية) على نسبة (24%) خلال نفس الفترة .

4- اما من حيث الاهمية النسبية لأنواع التسهيلات الائتمانية النقدية التي تمنحها المصارف التجارية العراقية فقد تبين بان القروض والسلف هي في مقدمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة وبعدها السحب على المكشوف(الحسابات الجارية المدنية) فقد احتلت المرتبة الثانية اما الاوراق التجارية المخصومة فقد شكلت النسبة الاقل من حجم الائتمان النقدي نظراً لضيق نطاق الائتمان التجاري في البلد والناجم عن تقلص نطاق عمل الاقطاع الخاص.

5- وبخصوص التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والاهلية تبين بان قطاع (خدمات المجتمع) احتل المرتبة الاولى من حيث منح الائتمان النقدي له على طول المدة (2010-2014) ، فضلاً عن انخفاض تقديم الائتمان النقدي للقطاعات (الزراعية – الصناعة – النقل) على الرغم من اهمية هذه القطاعات الاقتصادية ودورها الاساس والفعال في عملية التنمية الاقتصادية التي يعد العراق بأمس الحاجة لها خصوصاً في الوقت الحاضر . وهذا مؤشر على ضعف توظيف الودائع المصرفية من قبل كافة المصارف العاملة في العراق وضعف دور الدولة بشكل عام نحو استقطاب العمل والاستثمار في هذه القطاعات الاقتصادية المهمة .

6- ارتفاع حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل كافة المصارف على طول المدة (1985-2015) باستثناء بعض السنوات ، لكن ما زالت معدلات نمو الائتمان منخفضة مقارنة بحجم السيولة المتوفرة لدى المصارف وبالأخص المصارف الاهلية ، فضلاً عن انخفاض نسبة مساهمة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ، إذ بلغت اعلى نسبة للائتمان من الناتج المحلي بالأسعار الجارية مقدار (95%) عام 1991 ، اما بعد ذلك فقد سجل نسباً منخفضة جداً إذ لم تتجاوز (19%) بعد عام 2003 وحتى عام 2015 . ما يدل على ان النشاط الائتماني في العراق ما زال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاصراً عن ملاحقة التطورات التي تحصل في بنية الاقتصاد العراقي بشكل عام من حيث عدم تقديم الائتمان لمختلف القطاعات ولجميع افراد المجتمع .

7- هيمنة القطاع العام على (70%) من حجم التسهيلات الائتمانية التعهدية التي شكلت الاعتمادات المستندية القسم الاعظم منها ، والتي وجهت اغلب تلك التسهيلات التعهدية للحكومة المركزية ، بينما احتل القطاع الخاص (30%) من حجم الائتمان التعهدي الذي شكلت به خطابات الضمان القسم الاكبر ، ويرجع سبب توسع الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام بهذه النسبة الى توسع نشاطات هذا القطاع في كافة المجالات وبالأخص في مجال التجارة الخارجية والداخلية عن طريق مؤسساته المختلفة ، مقارنة بأعمال المقاولات التي يقدمها القطاع الخاص .

8- وعلى مستوى التطورات في الجهاز المصرفي العراقي فان استقلالية البنك المركزي الممنوحة وفق قانونه الجديد رقم (56) لعام 2004 ساعد بشكل فعال على اتخاذ القرارات والتشريعات والقوانين المهمة التي تصب في مصلحة الاقتصاد بشكل عام ومصلحة المصارف العاملة في البلد بشكل خاص من حيث تحرير اسعار الفائدة على الودائع والائتمانات ما زاد من المنافسة بين المصارف لتقديم افضل الخدمات وبشكل اكبر من السابق ، فضلاً عن ازدياد عدد المصارف في البلد إذ ازدادت فروعها بشكل كبير حتى بلغت عدد المصارف عام 2014 (56) مصرفاً وبواقع (424) فرعاً للمصارف الحكومية و (610) فرعاً للمصارف الاهلية .

9- ضعف قدرة الجهاز المصرفي على جذب الودائع من الجمهور للمدة (2011-2015) لأسباب تتعلق بالمصارف واخرى بعدم الاستقرار الامني والاقتصادي الذي شكل حافزاً كبيراً على هروب الودائع واكتنازها خارج الجهاز المصرفي .

10- شهدت الايرادات العامة بعد عام 2003 معدلات مرتفعة فاقت معدلات النفقات العامة باستثناء عامي 2013و 2015 ، وهذا يعود لرفع حظر تصدير النفط والذي يعد الممول الرئيس لإيرادات الدولة نظراً لاقتصاد البلد الاحادي الجانب .

11- يتم تمويل عجز الموازنة العامة في العراق عن طريق الاقتراض الداخلي من البنك المركزي للسنوات (1985-2002) ، من خلال طبع النقود الجديدة او ما يسمى التمويل بالعجز ، وان لهذا الامر آثاراً خطيرة على الوضع الاقتصادي بشكل عام وعلى الموازنة بشكل خاص ، حيث يؤدي ذلك الى ظهور ضغوط تضخمية متمثلة بزيادة حجم الكتلة النقدية ما ينعكس سلباً على تدهور سعر صرف العملة المحلية .

12- وفي العراق فان اغلب العجز في الموازنة يتم تمويله بالاقتراض من الداخل والخارج ، واغلب القروض الداخلية هي من البنك المركزي ، نظراً لضعف الجهاز المصرفي في البلد وضعف دور الاسواق المالية بتوفير الاموال اللازمة للاقتراض ، والتحفظ العالي من قبل اغلب اصحاب رؤوس الاموال من ايداع اموالهم لدى الجهاز المصرفي مما يعكس ضعف الوعي المصرفي في البلد وازدياد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ميل المواطنين وبالأخص اصحاب الدخول المرتفعة الى اكتناز الاموال خارج المصارف ، كل هذا اثر سلباً على حجم الودائع في تلك المصارف التي تعد المصدر الاساس في عملية منح الائتمان .

13- اظهرت الدراسة القياسية من حيث العلاقة التوازنية في الاجلين الطويل والقصير لمتغيرات البحث وباستخدام الاتي :

اولاً : نموذج تصحيح الخطأ:

أ- وجود علاقة طويلة الاجل: بين الائتمان المصرفي والنفقات العامة والايرادات العامة والدين الداخلي .

ب-وجود علاقة قصيرة الاجل: بين الائتمان المصرفي والنفقات العامة والايرادات العامة ، وعدم وجود علاقة بين الائتمان المصرفي والدين الداخلي في (النموذج الاول) في الدراسة القياسية

ت-وجود علاقة قصيرة الاجل بين : الائتمان المصرفي والموازنة العامة وهي علاقة موجبة ، والائتمان المصرفي والدين الداخلي وهي علاقة سالبة في (النموذج الثاني) من الدراسة القياسية .

ثانياً : باستخدام انموذج السببية :

أ- وجود علاقة سببية باتجاه واحد تتجه من النفقات العامة والدين الداخلي الى الائتمان المصرفي وعلاقة سببية باتجاهين بين الايرادات العامة والائتمان المصرفي في (النموذج الاول) من الدراسة

ب-وجود علاقة باتجاه واحد من صافي الموازنة العامة الى الائتمان المصرفي ، وباتجاهين بين الدين الداخلي والائتمان المصرفي في (النموذج الثاني) من الدراسة .

التوصيات :

1- لغرض زيادة كفاءة المصارف التجارية في العراق وتطوير اعمالها فضلاً عن زيادة قدرتها على منح الائتمان، يتوجب عليها اعادة هيكلية المصارف الحكومية باتباع اسلوب الخصخصة لغرض زيادة قدرتها على المنافسة او دمج تلك المصارف.

2- من الضروري توجيه الائتمان الى القطاعات الاقتصادية المنتجة (الصناعة والزراعة) لغرض تطويرها، وذلك لاهمية هذه القطاعات في النشاط الاقتصادي ولدورها في تمويل الموازنة العامة للدولة، ومثالاً على ذلك تعزيز المبادرة الزراعية للحكومة العراقية كذلك فتح فروع للمصارف الصناعية في المحافظات العراقية الفقيرة .

3- العمل على زيادة قابلية المصارف على منح الائتمان من خلال استقطاب الودائع ومعالجة الديون المتأخرة التسديد من خلال استخدام اليات جديدة في منح القروض واتباع نظام التامين على الودائع لغرض زيادة ثقة المودعين بالجهاز المصرفي .

4- ادخال الادوات الائتمانية الحديثة في العمل المصرفي لغرض تنويع الائتمان من خلال استخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطوير قدرات وكفاءة الموارد البشرية العاملة في المصارف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- زيادة الايرادات العامة من خلال زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل القومي ودعم الموازنة العامة من خلال دعم هذه القطاعات وتطويرها ، فضلاً عن تنويع مصادر الايرادات الضريبية الداعمة للموازنة وتحسين اداء المنافسة الحدودية والكمارك.

6- ترشيد النفقات العامة بما يتناسب فعلياً مع حاجة القطاعات الاقتصادية وذلك بحسب اهميتها ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

7- متابعة تحصيل الائتمانات الممنوحة من قبل المصارف العراقية الى المستفيد منها وفرض ضمانات لغرض الالتزام في مواعيد التسديد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر بالغة العربية

اولا: - الكتب

1- ابراهيم مختار ، التمويل المصرفي (منهاج لاتخاذ القرارات) ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط3 ، القاهرة – مصر، 1993.

2- احمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم ، الاقتصاد المالي (الوضعي والاسلامي) ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، سنة 2005 .

3- اديب قاسم شندي ، النقود والمصارف ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، النجف الاشرف ، 2010.

4- اسلام عبد الجواد وآخرون ، علوم مالية ومصرفية (الجزء الثاني) ، طبع في وزارة التربية والتعليم العالي (مركز المناهج) ، فلسطين ، 2006 .

5- الجديد في التقنيات المصرفية (الجزء الاول)، الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية ، اعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، 2007.

6- السيد عبد المولى ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة–مصر ، 1998.

7- باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقوديين) ، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الرحمن عبد الفتاح ، مراجعة محمد ابراهيم منصور ، تقديم سلطان محمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1978.

8- ج . آكلي ، الاقتصاد الكُلي (النظرية والاساسيات) – الجزء الثاني – ، ترجمة الدكتور عطية مهدي سليمان ومراجعة الدكتور عبد المنعم السيد علي ،جامعة المستنصرية – بغداد ، 1980

9- حسن النجفي ، شرح الاعتمادات المستندية ، شركة دار المعرفة للنشر والتوزيع ، بغداد، 1990.

10- حمزة محمود الزبيدي ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان– الاردن ، 2002 .

11- خالد امين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد ، ادارة العمليات المصرفية ((المحلية والدولية) دار وائل للنشر، عمان – الاردن ، 2006 .

12- خالد وهيب الراوي ، العمليات المصرفي الخارجية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان– الاردن، 2009.

13- خليل احمد حسن الشماع ، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء للنشر ، ط2 ، بغداد ، 1975.

14- رائد عبد الخالق العبيدي وخالد احمد المشهداني ،النقود والمصارف ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان– الاردن، 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15- رضا صاحب ابو حمد ، ادارة المصارف ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر – جامعة الموصل ،2005.

16- زكريا الدوري ويسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2013.

17- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012 .

18- صادق راشد الشمري ، دارة العمليات المصرفية (مدخل وتطبيقات) ، دار اليازوري العملية للنشر العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2014 .

19- صلاح العمر ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة العاني للنشر والتوزيع ، بغداد ، سنة 1981.

20- طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2009.

21- طارق الحاج ، مبادئ التمويل ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .

22- طارق طه ، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الفكر الجامعي للنشر ،القاهرة ،2006.

23- طاهر الجنابي ، علم العامة ولتشريع المالي ، مكتبة السنهوري للنشر – بغداد ، 2012

24- عادل احمد حشيش ، اساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1992 .

25- عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ،2003

26- عبد الحميد صديق عبد البر ، النقود والبنوك واسواق المال الدولية ، مكتبة المعارف الحديثة للنشر ، الاسكندرية ،1999.

27- عبد الحميد محمد نجم و محمد عبد الهادي المحميد ، الاحصاء الوصفي والتحليلي مع استخدام البرامج الجاهزة ، جامعة الكويت، 1988.

28- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام ((دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية))، مركز دراسة الوحدة العربية للنشر، بيروت ، 1997.

29- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية – تحليل جزئي وكلي ، مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1997.

30- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2002.

31- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تكنولوجيا الخدمات المصرفية ، الشرة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، 2010.

32- عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة ، ادارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1999.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

33- عبد المنعم السيد على ونزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2004.

34- عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية (مع اشارة خاصة للعراق) ، ج1 ، جامعة مستنصرية ، سنة 1984 .

35- عبد المنعم السيد علي ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1975.

36- علي سعد محمود داود ، البنوك ومحافظ الاستثمار ((مدخل دعم اتخاذ القرار)) ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية ، 2012.

37- علي كنعان ،النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المناهل اللبناني للطبع والنشر،2012 .

38- علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق – كلية الادارة والاقتصاد ، مديرية الكتب والمطبوعات للطبع والترجمة والنشر/ مطبعة الروضة ، 2009.

39- علي محمد خليل وسليمان احمد اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، 1999.

40-علي محمد شلهوب ، شؤون النقود واعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم ،حلب – سوريا ، 2007 .

41- عوض فاضل اسماعيل ، الانفاق الحكومي ((دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية)) ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2003 .

42- عوف محمد الكفراوي ، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، سنة 1996

43- فايق النجار ، التحليل الائتماني (مدخل اتخاذ القرارات) ، بنك الاسكان للطباعة والنشر ، عمان- الاردن ، 1997.

44- فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ،اربد – الاردن ، 2006.

45- مازن عبد العزيز الفاعور ، الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية في ظل القواعد والاعراف الدولية والتشريع الداخلي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2006 .

46- محمد جمال ذنيبات ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية والدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2003.

47- محمد طاقة وهدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ،2006.

48- محمد عبد الفتاح الصيرفي ، ادارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006

49- محمد عزت ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية للنشر، بيروت – لبنان ، 2002

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

50- محمود حسين الوادي واخرون ، النقود والمصارف ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.

51- محمود حسن المشهداني ومحمود مناجد الدليمي، من طرق احصاء الارقام القياسية والسلاسل الزمنية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد 1985.

52- محيي الدين اسماعيل علم الدين ، الاعتمادات المستندية ، طبع في المعهد العالي للفكر الاسلامي ، القاهرة، 1996.

53- مصطفى رشيد شيمة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت، 1985

54- مفلح محمد عقيل ، وجهات نظر مصرفية (الجزء الاول) ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان- الاردن ، 2006.

55- ناظم محمود نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1998.

56- نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، مؤسسة الشباب الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، سنة 1984.

57- هيثم محمد الزغبي ، الادارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان – الاردن ، 2000.

58- هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين رسلان ، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009

59- وليد اسماعيل السيفو ، مدخل الى الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل،1988.

ثانيا :- الدراسات والبحوث

1- احمد عارف كريم المزاري ، اثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الاردنية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد: 19 ، سنة 2009.

2- احمد عبد الزهرة حمدان، محددات عائد الاصدار النقدي (العراق حالة الدراسية) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد/97 ، السنة السادسة والثلاثون ، 2013.

3- أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد، 2010 .

4- حسن كريم حمزة ، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة، السنة الحادية عشر ، العدد /32 ، المجلد /9 ، سنة 2015 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- حياة عبد الرزاق حسين ، الاصلاح المصرفي الواقع والمتطلبات ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد /15 العدد /1 ، 2013 .

6- خالد بن حمد بن عبد الله القدير ، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد/21 ، العدد/ 2، 2005.

7- د. ثريا عبد الرحيم ، تقيي السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم، دراسة تحليلية للمدة (1980 – 2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد ، المجلد /13 / الاصدار /48 ، 2007.

8- د. ناصر حمود مزنان فهد، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2008)، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد /التاسع ، العدد/ الرابع _انساني ، 2011 .

9- د. عثمان نقار و د. منذر العواد استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي واجمالي التكوين الرأسمالي في سورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 –العدد الثاني-2012

10- زينب احمد محمد ، قياس وتحليل اثر الازمات المالية على المصدر الاساس لتمويل الموازنة العامة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد/20، العدد/ 78 ، 2014.

11- سوسن كريم هودان الجبوري ، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (2003-2013) باستخدام نموذج (Johansen) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد /17 ، العدد /3 ، 2015 .

12- عبد الحسين محمد العنكبي وحيدر عبد الحسين الجبوري ومهند عزيز محمد الشلال، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد/20، العدد/1 ، 2012 .

13- عبد الرحمن عبيد جمعة وحالوب كاظم معلة ، الهيمنة المالية ((مدخل نظري لمفهومها واسبابها وآثارها)) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد /4 العدد /9 ، 2012 .

14- عبد المنعم السيد علي الاقتصاد العراقي إلى أين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 228، فبراير 1998.

15- عماد محمد علي عبد اللطيف ، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة الدراسة) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والعالمية ، العدد /39 ، 2012 .

16- عماد محمد علي عبد اللطيف ، الدين الحكومي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد /39 ، 2012 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17- علي عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل بأستخدام اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة بغداد ، العدد/ 34، المجلد/ 9 ، ت الثاني ، 2013.

18- عمر هاشم طه ، دور سياسات منح الائتمانات المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الارباح ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد /3 العدد/2 سنة 2013.

19- فخري عبد اللطيف البياتي ، البنك المركزي العراقي ، سنة 2004 .

20- فلاح حسن ثويني، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية ، المجلد/3 العدد /8 خاص ، سنة 2005.

21- محمود صالح عطية الجبوري وزهير حامد سلمان الزيدي، السياسة المالية العراقية وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية المالية ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، العدد /61 ، سنة 2014.

22- نبيل مهدي الجنابي و د. كريم سالم الغالبي ، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بأستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل ، العدد/ 2 ، المجلد/ 1 ، 2011.

23- نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسة النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St. louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد /8، العدد/ 22، سنة 2012.

24- هناء نصر الله هميس ، انماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاهلية العراقية) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد ، المجلد /21 ، العدد /85 ، سنة 2015.

ثالثا : الرسائل والاطاريح

1- عقيل شاكر الشرع ، تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) ، دراسة حالة المدة (1985-2007) ، اطروحة دكتوراه جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2010.

2- عيسى جودي محمود رزوقي، اثر الانفاق العام في تعزيز التنمية البشرية-العراق نموذجا- للمدة (2003-2013)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة تكريت، سنة 2015.

3- فريق اجياد مطر ، تأثير السياسة المالية على المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1970-2009) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد ، سنة 2012.

4- فليح حسن خلف الغزي ، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 1975 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية في العراق للمدة (1951 – 2010)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الكوفة ، سنة 2013 .

رابعا : التقارير النشرات الرسمية

1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لاحصاء والابحاث، التقارير والنشرات السنوية للاعوام (2004-2014)

2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي العدد الخاص 2003.

خامسا : المواقع الالكترونية

1- البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع المالي /قسم (الدين العام ،الموازنة) سنة 2015 ، المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي www.cbiraq.org.

2- البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع النقدي/ قسم (الودائع ،الائتمان المصرفي النقدي والتعهدي) سنة 2015، المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي www.cbiraq.org.

3- البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع الحقيقي / قسم (الناتج المحلي الاجمالي) . سنة 2015 ، المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي www.cbiraq.org.

4- فلاح خلف الربيعي ، الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق ، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن http://www.ahewar.gor ، العدد / 2309 ، تاريخ النشر /11-6-2008

سادسا : المصادر الاجنبية :

Books:

1- Bowman Mary Jean and Bach George Leland , Economic Analysis and public policy , printed – Hall /INC-New York , 1974 .

2- Cromwell, J. B., Hannan M. J., Labys W. C. and Terraza M., "Multivariate tests for Time Series Models", SAGE publications, Inc. California, 1994

3- Christiaan Heij ,And others, (Econometric Methods with Applications in Business and Economics) , Oxford University Press, New York, USA 2004.

4- C.W. J Granger and R.F Engel , Co-integration and Error correction, Representation, Estimation and Testing, Journal of Econometrics, Vol: 55, No:2, 1987.

5- Dimitrios asteriou and Stephen G.Hill ,(Applied econometrics-a modern approach) , revised edition, published by : Palgrave Macmillan,New York, 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- Edward W. Reed and Edward K. Gill, Commercial Banking , N.J: printice / Hall 4th Ed. 1989.

7- Frederic S. Mishkin , The Economics of money Banking and Financial Markets , 8th Edition, the publisher Pearson Addison Wesley, 2007.

8- G.J. Goddard and B. Marcum, Real Estate Investment, Springer Texts in Business and Economics, Springer-Verlag Berlin Heidelberg,2012 .

9- Gujarati , D., N. (Econometrics By Example) , The McGraw-Hill Companies , Inc., New York ,USA.2011.

10- Heise, David R,(Causal Analysis) , New York: Wiley-interscience, 1975.

11- Klein, Philip A , the Management of Market- oriented economies: A Comparative Perspective Published by Belmont, California: Wadsworth Publishing Company, Inc Belmont, 1973

12- John Sloman and Mark Sutcliffe , Economics for business , prentice Hall Europe the publishing company , 1998 .

13- Lloyd B.Thomas , Many, Banking and financial markety , By: south– western Thomson corporation, printed : USA 2006.

14- LARDIC S. et MIGNON V. , "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières" Ed Economica- , Paris, 2002

15- Peter S. . Rose , commercial Bank management , Boston : Lrwin – Mc Graw – Hill , 1999 .

16- Rao , B , Cointegration – For the Applied Economics , New York , The Macmillan Press Ltd , 1994

17- Steven M. Bragg , Accounting Reference Desktop , copyright : by John Wiley and Sone – Inc, printed : in the USA , New York , 2002.

18- SHUMWAY R.H. and STOFFER D.S, "Time Series Analysis and Its Applications". SPRINGER, New York. 2006 .

19- T.N.Hajela , money – Banking and International Trada , Published by : Ane Books Pvt- Ltd Eighth Edition : 2009.

20- Vogevang. B , Econometrics: Theory And A Pplication With Eviews , Pearson Education , USA , 2005.

21- W. Enders , Applied Econometrics time series , New York : John Wiley and sons , inc , USA , 1995.

22- William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Researches and Studies:

1- A. Banerjee , J. Polado, R. Mestre, Error-correction Mechanism tests for Cointegration in a single equation framework , Journal of time series Analysis, Vol: 19 , issue: 3 , 1998.
2- C.W. J Granger and R.F Engel , Co-integration and Error correction, Representation, Estimation and Testing, Journal of Econometrics, Vol: 55, No:2, 1987.
3- Dickey D. and Fuller W, " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, Vol: 74: 1979.
4- Dickey D. and Fuller W,'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,Vlo: 49,1981.
5- Johnson S. and Juselius, K Maximum Likelihood estimation and inference on Co-integration with application to yje demond for money , Oxford bullenntin of economic and statistics, 1990.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstrast

Banking credit is considered one of the important subjects for any country in the world generally for developed and developing countries , because of its great role in providing most of economic activities in a way that serves national economics by organizing and developing short middle and very long finance mechanisms.

As for financial policy it is plays an essential role in national economics generally . That because it is responsible for specializing the resources from different economic parts in the country , in addition to its effective role Impact in monetary policy in general , and bank credit in particular , that is through using its known tools (imports , expenditures).

From this point ,the study aimed to analyze the relationship between Banking credit and some financial variables in Iraq for period (١٩٨٥-٢٠١٥) and the importance of this study is crystalized in knowing the role of Banking credit in Trade banks Iraqi and it also seeks to express an economic interpretation for the effect of Banking credit in some financial variables and effect of some financial variables in Banking credit in the study , these are (imports , expenditures, Public Budget net, Internal Debt).

Therefore ,the study seeks to achieve its aims through testing its general assumptions which are represented by:

١- the existence of relationship between Banking credit and some financial variables .

٢- Banking credit affected to financial variables of the study .

Then, economic and standard analysis is used for explaining this relationship by using modern economic measurement tools including Time series for period (١٩٨٥-٢٠١٥) and stability tests , and co-integration tests, Causality tests like (Granger Causality).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The study results showed the existence of a Long- term relationship between Banking credit and imports expenditures and internal debt, and an existence of Short-term relationship between Banking credit and imports expenditures and its absence with internal debt in (the first model). and an existence of Short-term relationship between Banking credit and Public budget net and internal debt in (the second model).

for achieving the aim of this study and approving the assumptions and treating the problem , the researcher has followed certain divisions and frames for the study, which include chapter one, the theoretical framework for cash credit and Public budget net and Internal debt . The second chapter analyze the actuality of cash credit and Public budget net and Internal debt in Iraq for period (١٨٩٥-٢٠١٥) , the third chapter , measuring the relationship between cash credit and Public budget net and Internal debt in Iraq for period (١٩٨٥-٢٠١٥).

The Recommendations of the study are centered about the restructure the Iraqi commercial banks by: applying privatization method and supporting those banks through inserting new systems and Introduction of Modern technology for developing its banking services and make it comprehensive for all sectors Beside supporting the Budget of the country through increasing the participation of different economic sectors in national income and without depending on the sector of oil product for avoiding the problems which result from changing global oil price that have a direct effect on oil proceeds generally and Public budget and its imports particularly.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Qadisiya
Faculty of Administration and Economics
Department of Economics

The relationship analysis between Banking credit and some financial variables in Iraq

Econometric Study for period (١٩٨٥ – ٢٠١٥)

A Thesis Submitted to the Faculty of Administration and Economics University of Qadisiya In a Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Economics

By

Zahraa Mohammed Neema al-Zubaidi

Supervised by

Dr. Akeel Shaker al-Shara

www.manaraa.com

١٤٣٨ A.H

٢٠١٦ A.D

www.manaraa.com